الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النعامة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم:القانون الخاص

تداول العملات الرقمية بين التجريم والانفتاح الاقتصادي

-دراسة مقارنة-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر- ل.م.د - الحقوق
تخصص: قانون أعمال

تحت اشراف:

- الدكتورة دريسي نور الهدى

من اعداد الطلبة:

- بريكي طه إلياس
- قدوري أمين

أعضاء لجنة المناقشة		
الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
براهيمي سهام	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
دريسي نور الهدى	أستاذ محاضر " أ "	مشرفا ومقررا
حشيفة مجدوب	أستاذ محاضر " أ "	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾

صدق الله العظيم

الآية 67 من سورة الفرقان

إهـــــداء

بريكي طه إلياس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ **صدق الله العظيم** التوبة: 105

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى أبي رحمه الله وأسكنه فسيحة جنانه وأمي العزيزة أدامها الله لي وأطال عمرها

إلى إخي وأخواتي

إلى جميع أفراد عائلتي الصغيرة والكبيرة

إلى جميع الأصدقاء كل باسمه

إلى زملاء الدراسة

إلى الأستاذةالمشرفة الدكتورة دريسي نور الهدى ولجنة المناقشة

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل من سقط من قلمي سهو أهديه هذا العمل

إلى جميع دفعة 2026 جامعة النعامة

إهـــــــداء

قدوري أمين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**صدق الله العظيم** التوبة: 105

إلى لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جلا جلاله على أعز ما أملك في الدنيا الى ساكنة الفؤاد والروح وإلى من أعطاني الحنان لحبها الى التي هي نور حياتي قبس عينها أمي الغالية اطال الله في عمرها

إلى النبراس الذي ينير دربى، إلى رمز القوة ولحن المحبة والوفاء، ابي العزيز اطال الله فيعمره.

إلى من وضعنهم تاج فوق رأسي ولا خلى الحياة الاهم واعمدة البيت الى الذين لا أرى الدنيا الا بأعينهماخوتي وأخواتي.

إلى الأستاذةالمشرفة الدكتورة دريسي نور الهدى ولجنة المناقشة

إلى وجميع دفعة 2026 جامعة النعامة

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسهم قلمي.

إلى كل من كان واقف معي من قريب أو بعيد. إلى كل من نسيهم القلم ويذكرهم القلب.

شـــكـــــر وعـــرفـــــان

الحمد لله، الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على هذا الواجب ووفقني في انجاز هذا العمل

لا يسعني قولا وأنا أخطو أول درجة من درجات العلم ألا أتقدم بشكري وعظيم امثاني للمولى عزوجل مصداقا لقوله﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ سورة ابرهيم الآية 7.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للدكتور " دريسي نور الهدى" لإشرافها على هذه الدراسة

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون

أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم مني كل الشكر: "أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية".

وكذلك أشكر كل من ساعدني وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة

لإتمام هذا العمل

إلى من قضيت معهم سنين في رحاب الحياة الجامعية وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر الامتنان والتقدير والمحبة " الى جميع أساتذتنا الأفاضل ".

وأتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء اللجنة العلمية الموقرة المشرفة على مناقشة هذه المذكرة.

وعميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية

مقدمة

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة بفعل الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي الهائل الذي مسّ مختلف القطاعات، ولا سيما القطاع المالي. فقد أفرز هذا التحول ما يُعرف بالاقتصاد الرقمي، الذي يقوم على استخدام التقنيات الحديثة في إنتاج وتبادل وتوزيع الخدمات والسلع، مما أدى إلى إعادة تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنقود والمعاملات المالية، وفي هذا السياق، برزت العملات الرقمية كأحد أهم مظاهر هذا التطور، باعتبارها أصولًا رقمية تعتمد على تقنيات متقدمة مثل التشفير وسلاسل الكتل، الأمر الذي جعلها تطرح تحديات جديدة على المستويين الاقتصادي والقانوني.

ومع الانتشار الواسع لاستخدام العملات الرقمية على الصعيد العالمي، لم تعد هذه الظاهرة محصورة في نطاق تقني أو استثماري ضيق، بل أصبحت جزءًا من الواقع المالي الدولي، تتعامل بها فئات مختلفة من الأفراد والمؤسسات، سواء بهدف الاستثمار أو التحويل أو حتى كوسيلة للتبادل في بعض السياقات، هذا الانتشار السريع أثار جدلًا واسعًا حول طبيعتها القانونية والاقتصادية، وحول مدى إمكانية إدماجها ضمن الأنظمة المالية التقليدية، أو التعامل معها كظاهرة خارجة عن الإطار القانوني الرسمي، وهو ما أدى إلى تباين واضح في المواقف التشريعية بين الدول،وفي ظل هذا التباين، برز اتجاهان رئيسيان في التعامل مع العملات الرقمية، اتجاه يقوم على التجريم والحظر استنادًا إلى المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن استخدامها، خاصة ما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي والتقلبات الاقتصادية، واتجاه آخر يميل إلى الانفتاح والتنظيم، معتبرًا أن هذه العملات تمثل واقعًا اقتصاديًا لا يمكن تجاهله، وأن إدماجها ضمن إطار قانوني منظم يحقق الاستفادة من مزاياها مع تقليل مخاطرها، وقد

انعكس هذا الاختلاف في السياسات القانونية على شكل نماذج تنظيمية متعددة تختلف من دولة إلى أخرى بحسب رؤيتها الاقتصادية وموقفها من الابتكار المالي[1].

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة للانتقال من الإطار العام لظاهرة العملات الرقمية إلى تحليل الإشكالية المحورية المتعلقة بتداولها بين التجريم والانفتاح الاقتصادي، من خلال دراسة الأسس القانونية والاقتصادية التي يقوم عليها كل اتجاه، والوقوف على المبررات التي تدعم كل سياسة، مع محاولة إبراز مدى إمكانية تحقيق التوازن بين متطلبات حماية النظام المالي من جهة، وتشجيع الابتكار والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، في ظل بيئة رقمية عالمية متغيرة باستمرار.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أبرز المواضيع المعاصرة في مجال القانون الاقتصادي، وهو تنظيم تداول العملات الرقمية بين منطق التجريم ومنطق الانفتاح الاقتصادي، كما تكتسب الدراسة أهميتها من كون العملات الرقمية أصبحت واقعًا عالميًا يؤثر بشكل مباشر على الأنظمة المالية التقليدية، مما يفرض ضرورة تحليل الأسس القانونية التي تحكم هذا المجال.

وتكمن أهمية الدراسة أيضًا في إبراز الإشكالات القانونية والاقتصادية المرتبطة بهذه الظاهرة، خاصة ما يتعلق بحماية النظام المالي، ومكافحة الجرائم المالية، وفي المقابل تشجيع الابتكار المالي وتطوير الاقتصاد الرقمي،كما تسعى الدراسة إلى المساهمة في تقديم رؤية علمية تساعد على فهم التوازن المطلوب بين متطلبات الأمن الاقتصادي وضرورات الانفتاح التكنولوجي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لتداول العملات الرقمية، من خلال دراسة الاتجاهين الرئيسيين: إتجاه التجريم وإتجاه الانفتاح الاقتصادي، كما تسعى

[1]أحمد السيد لبيب إبراهيم: الدفع بالنقود الإلكترونية: الماهية والتنظيم القانوني (دراسة تحليلية ومقارنة)، دار الفكر الجديدة،الإسكندرية ،مصر،2019،ص20.

إلى توضيح الأسس التي اعتمدتها التشريعات في تبني كل مقاربة، ومدى فعاليتها في مواجهة التحديات المرتبطة بهذه الظاهر.

كما تهدف الدراسة إلى إبراز المخاطر الاقتصادية والمالية المرتبطة بالعملات الرقمية، مقابل الفرص التي تتيحها في مجال الابتكار والاستثمار وتطوير الاقتصاد الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى إلى تقييم مدى قدرة المشرع الجزائري على مواكبة هذا التطور من خلال تحليل الإطار القانوني الوطني ومقارنته ببعض التجارب التشريعية الدولية.

تعود دوافع اختيار موضوع تداول العملات الرقمية بين التجريم والانفتاح الاقتصادي إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي تعكس أهمية هذا المجال وحداثته وتشابك أبعاده القانونية والاقتصادية.

وعليه تكمن الاسباب الذاتية في اختيار الموضوع:

– الاهتمام الشخصي بموضوع الاقتصاد الرقمي والتحولات التي أحدثتها التكنولوجيا المالية في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة.

– الرغبة في فهم الإشكالات القانونية المستجدة المرتبطة بالعملات الرقمية باعتبارها ظاهرة حديثة وغير مستقرة من حيث التكييف القانوني.

– الميل إلى دراسة المواضيع التي تجمع بين القانون والاقتصاد والتكنولوجيا، لما توفره من عمق تحليلي وتداخل معرفي.

– الفضول العلمي لفهم كيفية تعامل التشريعات المختلفة مع هذه الظاهرة بين المنع والتنظيم والانفتاح.

وعليه تكمن الأسباب الذاتية في اختيار الموضوع:

– الأهمية المتزايدة للعملات الرقمية في الاقتصاد العالمي وتحولها إلى واقع مالي لا يمكن تجاهله.

– التباين الواضح في المواقف التشريعية للدول بين التجريم والحظر من جهة، والتنظيم والانفتاح من جهة أخرى.

– الحاجة إلى دراسة علمية تحليلية لفهم مدى فعالية السياسات القانونية المتبعة في مواجهة انتشار هذه العملات.

– ارتباط الموضوع بقضايا اقتصادية وقانونية معاصرة مثل مكافحة غسل الأموال، وحماية النظام المالي، وتشجيع الابتكار المالي.

– تأثير العملات الرقمية على الاستقرار الاقتصادي والأسواق المالية، وما تثيره من تحديات تنظيمية ورقابية متزايدة.

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أهمها:

– قلة المراجع القانونية المتخصصة في موضوع العملات الرقمية في السياق العربي.

– حداثة الموضوع وعدم استقراره من الناحية القانونية والتشريعية.

– صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة ومحدثة بسبب الطبيعة اللامركزية لهذا المجال.

– التباين الكبير في المواقف التشريعية مما يصعب معه الوصول إلى إطار قانوني موحد وواضح.

وعلى ضوء ما سبق، تبرز الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى استطاع المشرع الجزائري إحكام تنظيم التداول بالعملات الرقمية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي؟ وهل يُعدّ اعتماد سياسة المنع والتجريم حلاً فعالًا وناجحًا في

مواجهة الانتشار المتزايد لاستخدام هذه العملات، أم أن هذه السياسة قد تفرز تحديات عملية تقلل من فعاليتها وتدفع نحو البحث عن بدائل تنظيمية أكثر مرونة؟

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لموضوعها، حيث يسمح بوصف ظاهرة تداول العملات الرقمية وتحليل مختلف أبعادها القانونية والاقتصادية. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن من خلال مقارنة توجهات التشريعات المختلفة بين التجريم والانفتاح، بهدف استخلاص أوجه التشابه والاختلاف وتقييم فعالية كل مقاربة.

بالإضافة إلى ذلك، تم توظيف المنهج التحليلي القانوني لفهم النصوص القانونية المتعلقة بالأصول الرقمية وتفسيرها في ضوء التطورات الحديثة، بما يساعد على الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

تنقسم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، حيث يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية من خلال التطرق إلى مفهومها وخصائصها وأنواعها، إضافة إلى التكييف القانوني لها والطبيعة الفقهية التي تميزها بين كونها نقودًا أو أصولًا رقمية.

أما الفصل الثاني فيتناول الإطار التنظيمي لتداول العملات الرقمية بين التجريم والانفتاح الاقتصادي، حيث يعالج من جهة مبررات التجريم وصوره والعقوبات المقررة له، ومن جهة أخرى يبرز مبررات الانفتاح الاقتصادي وآليات تنظيم هذا التداول، من خلال الترخيص، والرقابة المالية، وحماية المستثمرين، بهدف الوصول إلى تقييم متوازن للسياسات القانونية المعتمدة في هذا المجال.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لتداول العملات الرقمية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لتداول العملات الرقمية

يُعدّ الإطار المفاهيمي لتداول العملات الرقمية المدخل الأساسي لفهم هذه الظاهرة المالية الحديثة التي أفرزتها التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي المتسارع، فقد أدى انتشار التقنيات الرقمية، لاسيما تقنيات التشفير وسلاسل الكتل، إلى ظهور أنماط جديدة من المعاملات المالية الغير التقليدية ما استدعى إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للنقود ووسائل الدفع وآليات التداول، ومن ثم فإن دراسة العملات الرقمية من منظور مفاهيمي لا تهدف فقط إلى تحديد ماهيتها وخصائصها، بل تسعى أيضًا إلى فهم موقعها داخل المنظومة الاقتصادية والقانونية المعاصرة.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الفصل موضوع الإطار المفاهيمي لتداول العملات الرقمية من خلال مبحثين رئيسيين، حيث يخصص المبحث الأول لدراسة مفهوم العملات الرقمية وأنواعها، أما المبحث الثاني فيعالج تكييف الفقه القانوني لتداول العملات الرقمية.

المبحث الأول

مفهوم العملات الرقمية وأنواعها وآليات تداولها

لقد ساهم الانتشار المتزايد للعملات الرقمية في إعادة طرح العديد من التساؤلات المتعلقة بطبيعتها وخصائصها وآليات عملها، خاصة أنها تختلف عن النقود التقليدية من حيث الإصدار والتداول والرقابة، كما أدى تنوع أشكالها واستخداماتها إلى ظهور عدة أنواع منها، تختلف بحسب أهدافها وآليات تشغيلها والجهات القائمة عليها، ومن ثم فإن الإحاطة بمفهوم العملات الرقمية وأنواعها تُعد خطوة أساسية لفهم مختلف الإشكالات القانونية والاقتصادية المرتبطة بها.

وعليه سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم العملات الرقمية وخصائصها (المطلب الأول)، ثم بيان أهم أنواعها وآليات تداولها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تعريف العملات الرقمية وخصائصها

في العقدين الأخيرين انتشرت هذه الأنظمة بشكل واسع في كثير من الدول، نظرًا لانخفاض تكلفتها ورسومها، وسهولة استعمالها، وسرعة تنفيذ عمليات الدفع، حيث يتم الدفع فورًا دون الحاجة إلى وسائط أخرى، وهي عملات تنشأ بواسطة نظام تقني متكامل، سواء كان فردًا أو مجموعة أو جهة معروفة أو مجهولة الهوية ومن التقديم سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع نتناول فيها تعريف العملات الرقمية، وخصائصها والتمييز بين هذه العملات الرقمية والنقود الإلكترونية.

الفرع الأول

تعريف العملات الرقمية

من خلال دراستنا لموضوع العملات الرقمية تم ملاحظة تضارب وإختلاف فقهي حول تعريف العملات الرقمية،ومن خلال هذا الفرع سيتم عرض أهم التعريفات المتعلقة بالعملات الرقمية من خلال ذكر آراء بعض الفقهاء في تعريف هذه العملات، نستعرضها على النحو الآتي:

- هي تمثيل رقمي للقيمة، يصدر بواسطة مطورين خاصين باعتباره وحدةحساب، ويمكن الحصول عليه وتخزينه والوصول إليه والتعامل به إلكترونيًا، ويستخدم لمجموعة من الأغراض المتنوعة عند اتفاق طرفين على استعماله.[1]
- هي تمثيل رقمي لقيمة نقدية غير صادرة عن بنك مركزي أو سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، لكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيًا.[2]
- هي عملات افتراضية مشفّرة يمكن أن تنشأ وتتداول وتخزن وتتبادل عبر شبكة افتراضية، وتُعد عملة رقمية يمكن قبولها كوسيلة للتبادل.[3]
- هي وسيط للتبادل يعمل في بعض البيئات، لكنه لا يملك جميع خصائص العملة الحقيقية.[4]

---

[1] GAFI (FATF), *Monnaies Virtuelles : Définitions clés et risques potentiels en matière de LBC/FT*, juin 2014, p. 4.a 17 :15h

[2] أحمد السيد لبيب إبراهيم: الدفع بالنقود الإلكترونية: الماهية والتنظيم القانوني (دراسة تحليلية ومقارنة)، المرجع السابق ص 58،

[3] منير الجهيني: البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي،الأسكندرية،مصر، ص 52، 2016.

[4] نبيل مهدي زوين: النقود الإلكترونية (دراسة مقارنة)، بدون ناشر، ص 11، 2006.على الساعة14:20.

- هي أحد أنواع النقد الرقمي غير المنظم (اللامركزي)، يصدر عن مطورين يسيطرون عليه عادة، ويُستخدم بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد.[1]
- هي عملة افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي، ويصدرها غير البنك المركزي، وتستمد قيمتها من الثقة الائتمانية والقبول الطوعي في التداول.[2]

الفرع الثاني

خصائص العملات الرقمية

سنتناول في هذا الفرع خصائص ومميزات العملات الرقمية ومنه فإن العملات الرقمية تتميز بمجموعة من الخصائص التقنية التي جعلتها تختلف عن العملات التقليدية المتداولة عبر الأنظمة البنكية الكلاسيكية، حيث تعتمد على تقنيات حديثة تضمن سرعة المعاملات، وتقليل تدخل الوسطاء، وتحقيق مستوى مرتفع من الأمان والحماية.

ومن أبرز هذه الخصائص: **اللامركزية، التشفير، السرية.**

أولاً: اللامركزية

تُعتبر اللامركزية من أبرز الخصائص الجوهرية التي تميز العملات الرقمية عن العملات التقليدية، حيث تقوم فكرتها الأساسية على عدم وجود سلطة مركزية تتحكم في إصدار العملة أو إدارة المعاملات المالية الخاصة بها، فعلى عكس النظام المالي التقليدي الذي يعتمد على البنوك المركزية والمؤسسات المالية كوسيط لإتمام العمليات، تعتمد العملات الرقمية على نظام إلكتروني موزع يتيح للمستخدمين التعامل المباشر فيما بينهم دون الحاجة إلى طرف ثالث.[3]

---

[1] أحمد السيد لبيب إبراهيم، المرجع السابق، ص 59.

[2] محمد أمين الرومي: التعاقد الإلكتروني، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،مصر،2012، ص 880.

[3] الرايس مراد، BTCالبيتكوين – تحديات النقد الافتراضي ، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، جوان 2019، ص55

ويتحقق هذا النظام من خلال الاعتماد على شبكة عالمية من الحواسيب تُعرف بالعُقد (Nodes)، حيث تقوم هذه الأجهزة بالمشاركة في التحقق من صحة المعاملات وتسجيلها داخل قاعدة بيانات مشتركة تُسمى سلسلة الكتل (Blockchain).وتتميز هذه القاعدة بكونها موزعة على جميع المشاركين في الشبكة، مما يجعل عملية التلاعب أو التزوير أمراً بالغ الصعوبة، لأن أي تعديل في البيانات يتطلب موافقة غالبية المشاركين في الشبكة.[1]

كما أن اللامركزية تمنح العملات الرقمية درجة عالية من الاستقلالية عن الأنظمة المالية التقليدية، إذ لا يمكن لأي جهة حكومية أو مؤسسة مالية التحكم الكامل في حركة الأموال أو تجميد الحسابات بطريقة مباشرة، وهو ما يعزز حرية المستخدمين في التصرف بأموالهم وإجراء التحويلات في أي وقت ومن أي مكان في العالم.[2]

ومن الجوانب المهمة أيضاً أن اللامركزية تسهم في تقليل التكاليف المالية المرتبطة بالتحويلات، خاصة التحويلات الدولية، وذلك بسبب غياب الوسطاء الماليين الذين يفرضون عادةً رسوماً مرتفعة على العمليات البنكية. إضافة إلى ذلك، تتميز المعاملات الرقمية بالسرعة مقارنة بالنظام البنكي التقليدي الذي قد يستغرق عدة أيام لإتمام بعض التحويلات الدولية.وتساعد اللامركزية كذلك في تعزيز الشفافية، حيث يتم تسجيل جميع المعاملات داخل سلسلة الكتل بشكل دائم وغير قابل للحذف، ويمكن للمستخدمين الاطلاع على سجل العمليات والتحقق من صحتها، مما يقلل من احتمالات التلاعب والفساد المالي.[3]

ورغم المزايا العديدة التي تحققها اللامركزية، إلا أنها تطرح بعض التحديات والمخاطر.

[1] الرايس مراد،المرجع السابق، ص 57

[2] محمد أمين الرومي، المرجع السابق، ص 881.

[3] محمد أمين الرومي، المرجع السابق، ص 884.

فمن جهة يؤدي غياب الرقابة المركزية إلى صعوبة تدخل الحكومات والهيئات المالية في تنظيم هذا النوع من المعاملات، مما قد يفتح المجال لاستغلال العملات الرقمية في أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال أو التهرب الضريبي أو تمويل الجرائم الإلكترونية، كما أن المستخدم يتحمل مسؤولية حماية أمواله ومحافظه الرقمية بنفسه، وفي حال فقدان المفاتيح الخاصة أو التعرض للاختراق، قد يكون من الصعب استرجاع الأموال.[1]

إضافة إلى ذلك، فإن اللامركزية قد تؤدي أحياناً إلى تقلبات كبيرة في قيمة العملات الرقمية بسبب غياب جهة مركزية تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي، وهو ما يجعل هذه العملات عرضة للتذبذب السريع في الأسواق المالية، حيث انه يمكن القول إن اللامركزية تمثل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العملات الرقمية، فهي توفر حرية مالية واستقلالية كبيرة للمستخدمين، وتسهم في تطوير نظام مالي أكثر انفتاحاً وشفافية، إلا أنها في المقابل تفرض تحديات تنظيمية وأمنية تستدعي إيجاد توازن بين حرية الاستخدام وضرورة الرقابة القانونية.[2]

ثانياً: التشفير

يُعد التشفير من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها العملات الرقمية لضمان أمن المعاملات وحماية البيانات المالية للمستخدمين، إذ يمثل الوسيلة التقنية التي تمنع الوصول غير المصرح به إلى المعلومات المتداولة داخل الشبكة. ويُقصد بالتشفير استخدام مجموعة من الخوارزميات والمعادلات الرياضية المعقدة لتحويل البيانات

[1] مرزوق آمال، البيتكوين: نقود جديدة أم فقاعة مالية؟ ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2019، ص 102.

[2] صندوق النقد العربي، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 59.

والمعلومات إلى رموز غير مفهومة، بحيث لا يمكن قراءتها أو فكها إلا من قبل الأشخاص أو الأنظمة التي تمتلك مفاتيح خاصة لفك التشفير.

وقد أصبح التشفير عنصراً ضرورياً في عالم العملات الرقمية بسبب طبيعة هذه العملات التي يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت، الأمر الذي يجعلها عرضة لمحاولات الاختراق والسرقة الإلكترونية.

لذلك تعتمد العملات الرقمية على أنظمة تشفير متطورة تضمن حماية المعاملات المالية من التلاعب أو التزوير أو التعديل غير المشروع،[1]ويؤدي التشفير دوراً محورياً في التحقق من صحة المعاملات داخل شبكات البلوك تشين، حيث يتم إنشاء توقيع رقمي خاص بكل معاملة مالية باستخدام مفاتيح تشفير معقدة، ويعتمد هذا النظام عادة على نوعين من المفاتيح، هما المفتاح العام والمفتاح الخاص،فالمفتاح العام يُستخدم لاستقبال العملات الرقمية ويكون متاحاً للآخرين، في حين يُستخدم المفتاح الخاص لتأكيد ملكية المستخدم للعملات والسماح له بإرسالها أو التصرف فيها، ويجب الحفاظ عليه بسرية تامة، وفي حال فقدان هذا المفتاح أو تعرضه للسرقة، قد يفقد المستخدم القدرة على الوصول إلى أمواله بشكل نهائي.[2]

كما يسهم التشفير في حماية خصوصية المستخدمين، إذ يتم إخفاء الكثير من المعلومات الشخصية أثناء إجراء المعاملات، مما يقلل من احتمالية التعرض لسرقة البيانات أو الاحتيال الإلكتروني. إضافة إلى ذلك، فإن جميع العمليات المسجلة داخل سلسلة الكتل تكون مرتبطة بشيفرات رقمية يصعب تغييرها أو حذفها، وهو ما يمنح الشبكة درجة عالية من الأمان والاستقرار،ومن الخصائص المهمة للتشفير في العملات الرقمية أنه يضمن سلامة البيانات وعدم قابليتها للتعديل بعد تسجيلها، حيث ترتبط كل كتلة في سلسلة الكتل بالكتلة السابقة لها من خلال رموز تشفيرية معقدة، مما يجعل أي محاولة

[1]مرزوق آمال، المرجع السابق، ص 107.

[2]مرزوق آمال، المرجع نفسه، ص 109.

لتغيير المعلومات المسجلة تؤدي إلى اختلال النظام بأكمله، وبالتالي يتم اكتشاف التلاعب بسرعة.[1]

ويُعد نظام التشفير من أهم الأسباب التي ساهمت في تعزيز الثقة في العملات الرقمية وانتشار استخدامها عالمياً، لأنه يوفر مستوى متقدماً من الحماية يفوق في بعض الأحيان الأنظمة المالية التقليدية. كما أن التطور المستمر في تقنيات الأمن السيبراني ساعد على تحسين فعالية التشفير وجعله أكثر قدرة على مواجهة الهجمات الإلكترونية المتزايدة.ورغم المزايا الكبيرة التي يوفرها التشفير، إلا أنه يطرح بعض التحديات، من بينها تعقيد التقنيات المستخدمة وصعوبة فهمها بالنسبة لبعض المستخدمين، إضافة إلى أن فقدان بيانات الدخول أو المفاتيح الخاصة قد يؤدي إلى خسارة الأموال دون إمكانية استرجاعها. كما أن تطور أساليب القرصنة الإلكترونية يتطلب تحديثاً دائماً لأنظمة الحماية والتشفير لضمان استمرار أمن الشبكات الرقمية.

ومنه يمكن القول إن التشفير يمثل الدعامة الأساسية لأمن العملات الرقمية، فهو يضمن سرية المعاملات، ويحمي أموال المستخدمين، ويعزز الثقة في بيئة التعاملات الرقمية، مما جعله أحد أهم العوامل التي ساهمت في انتشار العملات الرقمية وتوسع استخدامها في مختلف أنحاء العالم.[2]

ثالثاً: السرية

تُعتبر السرية من الخصائص المهمة التي تتميز بها العملات الرقمية، حيث توفر للمستخدمين درجة مرتفعة من الخصوصية أثناء إجراء المعاملات المالية مقارنة بالأنظمة البنكية التقليدية. ففي النظام المالي التقليدي، تتطلب المعاملات البنكية الكشف عن معلومات شخصية متعددة، مثل الاسم الكامل، رقم الحساب البنكي، والعنوان، إضافة إلى

[1] صويلحي نور الدين، أثر تعدين البيتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص32.

[2] صويلحي نور الدين، المرجع ، ص 33.

خضوع العمليات لرقابة المؤسسات المالية والبنوك المركزية. أما في العملات الرقمية، فإن المعاملات تتم غالباً باستخدام عناوين رقمية ورموز مشفرة بدلاً من البيانات الشخصية المباشرة، مما يمنح المستخدم قدراً أكبر من الخصوصية.[1]

وتعتمد السرية في العملات الرقمية على طبيعة نظام البلوك تشين الذي يسمح بتسجيل المعاملات بشكل علني داخل الشبكة، لكن دون إظهار الهوية الحقيقية للأشخاص المشاركين في العملية. فكل مستخدم يمتلك عنواناً رقمياً خاصاً يُستخدم في إرسال واستقبال العملات، وهو ما يجعل تتبع الهوية الحقيقية أمراً صعباً في كثير من الحالات، خاصة إذا لم يتم ربط العنوان الرقمي بمعلومات شخصية.وتكمن أهمية هذه الخاصية في حماية خصوصية الأفراد والمؤسسات، حيث تمنح المستخدمين حرية أكبر في إدارة أموالهم دون الخوف من كشف بياناتهم المالية أو مراقبة أنشطتهم الاقتصادية بشكل مباشر. كما تساعد السرية في تقليل مخاطر سرقة البيانات الشخصية أو استغلالها من قبل جهات غير قانونية، خاصة مع التزايد المستمر للجرائم الإلكترونية واختراق قواعد البيانات في العصر الرقمي.[2]

إضافة إلى ذلك، تسمح السرية بإجراء التحويلات المالية بسرعة وسهولة عبر الحدود الدولية دون الحاجة إلى الكشف عن تفاصيل كثيرة، الأمر الذي جعل العملات الرقمية وسيلة جذابة لبعض الأفراد والشركات الراغبين في الحفاظ على خصوصية تعاملاتهم المالية،ورغم هذه الخصائص، فإن السرية التي توفرها العملات الرقمية ليست مطلقة، بل تُوصف غالباً بأنها "سرية نسبية"، لأن جميع المعاملات يتم تسجيلها داخل

[1] Nathan Reiff, The 10 Most Important CryptocurrenciesOtherThanBitcoin, Investopedia, 8 January 2020, https://w'w.investopedia.com/tech/most-important-cryptocurrencies-other-than-bitcoin, consulté le 02/04/2026,14:20 h

[2] طالة، «العملة الافتراضية البيتكوين: Bitcoinالمفهوم، الخصائص والمخاطر على الاقتصاد العالمي»، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، المجلد 4، العدد 16، جوان 2019، ص 45.

شبكة البلوك تشين ويمكن تتبعها رقمياً من قبل الجهات المختصة باستخدام أدوات تحليل متطورة. وبالتالي، فإن إخفاء الهوية يكون جزئياً وليس كاملاً، خاصة مع تطور تقنيات المراقبة والتحليل الرقمي.[1]

حيث أثارت هذه الخاصية مخاوف كبيرة لدى الحكومات والبنوك المركزية والهيئات الرقابية، بسبب احتمال استغلال العملات الرقمية في أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال، التهرب الضريبي، تمويل الجرائم الإلكترونية، أو التجارة غير المشروعة. ويرجع ذلك إلى صعوبة التعرف المباشر على هوية المستخدمين مقارنة بالأنظمة المصرفية التقليدية التي تفرض إجراءات صارمة للتحقق من الهوية.[2]

ولهذا السبب، اتجهت العديد من الدول إلى وضع قوانين وتنظيمات خاصة بالعملات الرقمية تلزم منصات التداول ومقدمي الخدمات الرقمية بتطبيق إجراءات "اعرف عميلك" (KYC)ومكافحة غسل الأموال، بهدف تحقيق التوازن بين حماية خصوصية المستخدمين وضمان الأمن المالي والقانوني.كما ظهرت بعض العملات الرقمية التي تركز بشكل أكبر على السرية والخصوصية، حيث تستخدم تقنيات تشفير متقدمة لإخفاء تفاصيل المعاملات بشكل أكبر من العملات الرقمية التقليدية، الأمر الذي زاد من الجدل حول مدى تأثير هذه العملات على الأمن الاقتصادي والرقابة المالية الدولية.[3]

وعليه، يمكن القول إن السرية تُعد من الخصائص الأساسية التي ساهمت في انتشار العملات الرقمية وجذب المستخدمين إليها، لما توفره من حماية للخصوصية وحرية في التعاملات المالية، غير أن هذه الميزة تفرض في المقابل تحديات قانونية وأمنية تستوجب تطوير أطر تنظيمية فعالة تضمن الاستفادة من مزايا العملات الرقمية مع الحد من مخاطر استخدامها في الأنشطة غير المشروعة.ورغم ذلك، فإن معظم شبكات

[1]طالة، المرجع نفسه، ص 46

[2]طالة، المرجع السابق، ص 47

[3]منير ماهر أحمد، أحمد سفيان عبد الله، الكفاءة الاقتصادية للعملات الافتراضية المشفرة: البيتكوين نموذجًا، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 9، العدد 1، جوان 2018، ص 95.

العملات الرقمية الحديثة تسعى إلى تحقيق توازن بين حماية خصوصية المستخدمين وضمان الامتثال للقوانين والأنظمة المالية الدولية.[1]

الفرع الثالث

التمييز بين العملات الرقمية والنقود الإلكترونية

سنتطرق في هذا الفرع إلى التمييز بين العملات الرقمية، والنقود الإلكترونية ومنه يُعد التمييز بين العملات الرقمية والنقود الإلكترونية من المسائل الأساسية في دراسة الأنظمة المالية الحديثة، نظراً لكونهما يُستخدمان في البيئة الرقمية نفسها، إلا أن الاختلاف بينهما جوهري من حيث الطبيعة القانونية، وآلية الإصدار، والبنية التقنية، ومستوى الارتباط بالنظام المالي التقليدي. فالنقود الإلكترونية تمثل امتداداً رقمياً للعملة الورقية الرسمية، بينما تُعد العملات الرقمية نظاماً مالياً مستقلاً قائماً بذاته.[2]

أولاً: من حيث الطبيعة القانونية والمالية

تُعد الطبيعة القانونية والمالية من أهم الجوانب التي يُبنى عليها التمييز بين النقود الإلكترونية والعملات الرقمية، لأنها تحدد الإطار الذي تعمل داخله كل منهما، ومدى الاعتراف بهما داخل النظام الاقتصادي والقانوني للدولة.فالنقود الإلكترونية هي في الأساس تمثيل رقمي للعملة الرسمية للدولة، أي أنها لا تُعتبر عملة مستقلة، بل مجرد تحويل للشكل المادي للنقود (الأوراق النقدية والعملات المعدنية) إلى شكل إلكتروني يمكن استخدامه عبر الوسائل الرقمية مثل البطاقات البنكية، المحافظ الإلكترونية، أو تطبيقات الدفع. وبالتالي فإن كل وحدة من النقود الإلكترونية تكون مرتبطة مباشرة بقيمة حقيقية

[1] منير ماهر أحمد، المرجع نفسه، ص 96

[2] مصطفى بوعقل، التوجه الحديث للعولمة المالية في ظل تكنولوجيا سلسلة الكتل، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة الجلفة، المجلد 2، العدد 4، 2019، ص 19.

ومضمونة من البنك المركزي أو النظام المصرفي، مما يمنحها صفة "العملة القانونية" (Legal Tender)داخل الدولة.[1]

ومن الناحية القانونية، تخضع النقود الإلكترونية لإطار تشريعي واضح ودقيق، حيث تقوم البنوك المركزية والهيئات المالية بوضع قواعد صارمة لتنظيم إصدارها وتداولها وحمايتها.

كما أن جميع العمليات التي تتم بها تكون مسجلة ومراقبة ضمن النظام البنكي الرسمي، مما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من السياسة النقدية للدولة، وبذلك فهي تتميز بدرجة عالية من الاستقرار والثقة، لأنها مدعومة قانونياً واقتصادياً من الدولة نفسها.[2]

أما العملات الرقمية، فهي تختلف جذرياً من حيث الطبيعة القانونية، إذ تُصنف في الغالب كأصول رقمية أو وحدات افتراضية وليست عملة رسمية معترف بها من قبل الحكومات. فهي لا تصدر عن بنك مركزي، ولا تستند إلى غطاء نقدي تقليدي، بل يتم إنشاؤها وتداولها عبر أنظمة رقمية لامركزية تعتمد على تقنية البلوك تشين.ونظراً لغياب جهة إصدار رسمية، فإن الوضع القانوني للعملات الرقمية يختلف من دولة إلى أخرى؛ فبعض الدول تتعامل معها كأصل مالي يمكن تداوله والاستثمار فيه ضمن شروط تنظيمية معينة، بينما دول أخرى تفرض قيوداً صارمة عليها أو تمنع استخدامها بشكل كامل بسبب المخاوف المتعلقة بغسل الأموال، التهرب الضريبي، وعدم استقرار الأسواق.[3]

---

[1] مصطفى بوعقل، المرجع نفسه، ص 21.

[2] خالد محمد محمود قاويش وآخرون، «مخاطر استخدام العملات الرقمية على النمو الاقتصادي في بعض الدول الآسيوية»، مجلة الدراسات الزراعية المعمقة، المجلد 28، العدد 3، سبتمبر 2023، ص98.

[3] سليم العمراوي، صراح بن لحرش، «العملات الرقمية: التحديات، الفرص والمخاطر»، الملتقى الدولي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 18 جوان 2022، ص29

ومن الناحية المالية، لا ترتبط العملات الرقمية بقيمة ثابتة أو عملة وطنية محددة، بل تعتمد قيمتها على العرض والطلب في الأسواق الرقمية العالمية. وهذا يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الكبيرة مقارنة بالنقود الإلكترونية، التي تبقى مستقرة نسبياً لأنها مرتبطة مباشرة بالعملة الوطنية المدعومة من الدولة.كما أن النقود الإلكترونية تُستخدم أساساً كوسيلة للدفع داخل النظام المالي الرسمي، مثل شراء السلع والخدمات أو تحويل الأموال بين الحسابات البنكية، بينما تُستخدم العملات الرقمية أيضاً كأداة استثمارية أو مضاربة في الأسواق المالية، بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة تبادل في بعض المنصات الرقمية.[1]

وبذلك يمكن القول إن الفرق الجوهري بينهما من حيث الطبيعة القانونية والمالية يتمثل في أن النقود الإلكترونية هي امتداد رقمي للعملة الوطنية داخل نظام منظم ومدعوم قانونياً، في حين أن العملات الرقمية تمثل نظاماً مالياً مستقلاً نسبياً، يقوم على اللامركزية والتداول الحر، دون ارتباط مباشر بالدولة أو السياسة النقدية الرسمية.

ثانياً: من حيث جهة الإصدار والرقابة

يُعتبر معيار جهة الإصدار والرقابة من أهم الفروق الجوهرية بين النقود الإلكترونية والعملات الرقمية، لأنه يحدد من يملك سلطة إنشاء النقود، ومن يتحكم في تداولها، وكيف يتم ضمان استقرارها داخل النظام المالي.

بالنسبة للنقود الإلكترونية، فهي تصدر بشكل حصري ومنظم من طرف مؤسسات مالية رسمية ومعترف بها، وعلى رأسها البنوك المركزية والبنوك التجارية المرخصة. فالبنك المركزي يُعد الجهة الأساسية المسؤولة عن إصدار العملة الوطنية وضمان قيمتها واستقرارها، بينما تقوم البنوك التجارية بتحويل هذه القيمة من شكلها الورقي إلى شكل إلكتروني داخل الحسابات البنكية أو وسائل الدفع الرقمية. بمعنى أن كل نقود إلكترونية

[1] خالد محمد محمود قاويش وآخرون، المرجع السابق، ص45.

متداولة داخل النظام المالي هي في الحقيقة تمثيل مباشر لقيمة نقدية حقيقية موجودة ومضمونة داخل الاقتصاد الوطني.[1]

تخضع هذه العملية لرقابة صارمة ودقيقة من السلطات النقدية والهيئات التنظيمية، حيث يتم مراقبة حركة الأموال، والتحقق من المعاملات، وضمان الالتزام بالقوانين المالية مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن هذه الرقابة تجعل النظام المالي أكثر استقراراً وأقل عرضة للمخاطر، لأن الدولة تستطيع التدخل عند حدوث أي خلل اقتصادي أو مالي من خلال أدوات السياسة النقدية مثل التحكم في سعر الفائدة أو حجم السيولة في السوق.[2]

أما العملات الرقمية، فإنها تختلف جذرياً من حيث جهة الإصدار، إذ لا تعتمد على مؤسسة مركزية أو بنك معين لإصدارها أو إدارتها. بل يتم إنشاؤها داخل شبكات رقمية لامركزية تعتمد على تقنية البلوك تشين، حيث يتم إصدار العملات الجديدة من خلال آليات تقنية مثل التعدين (Mining) أو بروتوكولات التحقق (Consensus Mechanisms)، وفق قواعد مبرمجة مسبقاً داخل النظام نفسه.[3]

وبهذا الشكل، لا توجد جهة واحدة تتحكم في إصدار العملة أو يمكنها تغيير قواعد العرض بشكل منفرد، وهو ما يمنح العملات الرقمية طابعاً مستقلاً عن الأنظمة المالية التقليدية والسياسات النقدية للدول. فمثلاً، لا يمكن للبنك المركزي زيادة أو تقليل كمية العملات الرقمية كما يفعل مع النقود التقليدية، لأن ذلك يتم تلقائياً وفق خوارزميات محددة مسبقاً داخل الشبكة.لكن في المقابل، فإن هذا الغياب للجهة المركزية الرقابية يخلق نوعاً من التحديات، حيث تصبح الرقابة على المعاملات أكثر صعوبة بالنسبة للدول والهيئات المالية، لأن العمليات تتم بشكل موزع عبر شبكة عالمية من المستخدمين دون وسيط

[1] سليم العمراوي، صراح بن لحرش، المرجع السابق، ص 47.
[2] خالد محمد محمود قاويش وآخرون، المرجع السابق، ص 49.
[3] الرايس مراد، المرجع السابق، ص 59.

مركزي. وهذا ما يجعل تتبع العمليات أو التحكم فيها أمراً معقداً مقارنة بالنظام البنكي التقليدي.[1]

كما أن عدم وجود جهة إصدار مركزية يجعل العملات الرقمية أكثر عرضة لتقلبات السوق، لأن قيمتها لا تستند إلى دعم حكومي أو غطاء نقدي رسمي، بل تعتمد بشكل كبير على العرض والطلب وثقة المستخدمين في النظام نفسه. وبالتالي، فإن استقرارها المالي يكون أقل مقارنة بالنقود الإلكترونية التي ترتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني والسياسة النقدية للدولة.[2]

وعليه، يمكن القول إن النقود الإلكترونية تتميز بوجود جهة إصدار رسمية ورقابة مؤسساتية صارمة تضمن الاستقرار والثقة، بينما تتميز العملات الرقمية بغياب المركزية في الإصدار والرقابة، مما يمنحها حرية أكبر لكنه في الوقت نفسه يضعها ضمن بيئة أكثر تقلباً وأقل خضوعاً للضبط التنظيمي التقليدي.

ثالثاً: من حيث البنية التقنية وآلية العمل

يُعد الاختلاف في البنية التقنية وآلية العمل من أبرز الفروق الجوهرية بين النقود الإلكترونية والعملات الرقمية، إذ يعكس هذا الاختلاف طبيعة النظام الذي تعتمد عليه كل منهما في تسجيل المعاملات وتنفيذ التحويلات المالية وضمان صحتها.

بالنسبة للنقود الإلكترونية، فإنها تعمل داخل إطار النظام المصرفي التقليدي (CentralizedBanking System)، حيث تعتمد بشكل كامل على بنية مركزية تديرها البنوك والمؤسسات المالية. يتم تسجيل جميع المعاملات المالية داخل قواعد بيانات مركزية تابعة للبنوك، وتكون هذه القواعد محمية ومراقبة من طرف المؤسسة المصرفية نفسها. فعند قيام المستخدم بأي عملية مالية مثل التحويل أو الدفع الإلكتروني، يتم تمرير العملية عبر

[1] صندوق النقد العربي، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، التقرير رقم 117، 2019، ص 96.

[2] صندوق النقد العربي، المرجع نفسه، ص 52.

البنك الذي يتولى التحقق من الرصيد، التأكد من هوية العميل، ثم تنفيذ العملية وتحديث الحسابات.[1]

وبالتالي، فإن البنك يُعتبر الوسيط الأساسي والضروري في جميع العمليات المالية، ولا يمكن إتمام أي معاملة دون المرور عبره. كما أن هذا النظام يعتمد على بنية معلوماتية مغلقة نسبياً، حيث لا يمكن للأطراف الخارجية الوصول إلى بيانات المعاملات أو تعديلها، بل تظل محصورة داخل النظام البنكي الخاضع للرقابة التنظيمية. وتتميز هذه البنية بدرجة عالية من الاستقرار والأمان المؤسسي، لكنها في المقابل تعتمد على نقطة مركزية واحدة، مما يجعلها أقل مرونة مقارنة بالأنظمة اللامركزية الحديثة.[2]

أما العملات الرقمية، فهي تعتمد على بنية تقنية مختلفة كلياً تُعرف بالشبكات الموزعة أو اللامركزية (Decentralized Networks)، حيث يتم تنفيذ وتسجيل المعاملات عبر شبكة عالمية من الحواسيب تُسمى العقد (Nodes)، دون وجود جهة مركزية تتحكم في النظام. ويتم تسجيل جميع العمليات داخل سجل رقمي مشترك يُعرف بسلسلة الكتل (Blockchain)، وهو عبارة عن قاعدة بيانات موزعة تحتوي على جميع المعاملات السابقة بشكل متسلسل وغير قابل للتعديل أو الحذف.[3]

وتتميز هذه البنية بأن كل عقدة في الشبكة تمتلك نسخة من سجل المعاملات، مما يجعل النظام أكثر شفافية وأقل عرضة للاختراق أو التلاعب، لأن أي محاولة لتغيير

[1] سليم العمراوي، المرجع السابق، ص 89.

[2] مصطفى محمد الحسبان، «النظام القانوني لتقنية البلوك تشين Blockchain في ظل تشريعات التجارة الإلكترونية»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 3، نوفمبر 2019، ص 53.

[3] مصطفى محمد الحسبان، المرجع نفسه، ص 56.

البيانات تتطلب تعديل غالبية النسخ الموجودة في الشبكة، وهو أمر شبه مستحيل من الناحية التقنية.[1]

وفيما يخص آلية العمل، فإن العملات الرقمية لا تعتمد على وسيط مالي مثل البنك، بل يتم تنفيذ المعاملات بشكل مباشر بين المستخدمين (Peer-to-Peer). وعند إجراء أي تحويل، يتم إرسال المعاملة إلى الشبكة حيث تخضع لعملية تحقق جماعية من طرف المشاركين في النظام، وذلك عبر آليات إجماع مختلفة مثل التعدين (Mining)في بعض العملات، أو إثبات الحصة (Proof of Stake) في أنظمة أخرى. وتتمثل وظيفة هذه الآليات في التأكد من صحة المعاملة ومنع التزوير أو الإنفاق المزدوج (Double Spending).[2]

كما أن هذه البنية التقنية تمنح العملات الرقمية سرعة أكبر في تنفيذ المعاملات عبر الحدود، مع تقليل الحاجة إلى الإجراءات البنكية التقليدية مثل التحقق اليدوي أو الوساطة المالية. لكنها في الوقت نفسه تتطلب مستوى عالياً من الفهم التقني لدى المستخدم، خاصة فيما يتعلق بإدارة المحافظ الرقمية والمفاتيح الخاصة، لأن أي خطأ في التعامل مع هذه العناصر قد يؤدي إلى فقدان الأصول بشكل نهائي.وعليه، يمكن القول إن النقود الإلكترونية تعتمد على بنية مركزية تقليدية تعتمد على البنوك كوسيط أساسي لتنفيذ المعاملات، بينما تعتمد العملات الرقمية على بنية لامركزية قائمة على تقنية البلوك تشين، تتيح التفاعل المباشر بين المستخدمين دون وسيط، مع ضمان تسجيل المعاملات بشكل موزع وآمن وشفاف.[3]

---

[1]Ye Guo, Chen Liang،Blockchain Application and Outlook in the BankingIndustry، Financial Innovation، 2016، https://link.springer.com/content/pdf،consulté le 016/04/2026 ,à 20:11

[2]مصطفى محمد الحسبان، المرجع السابق، ص 59.

[3]عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، 2012، ص 63.

رابعاً: من حيث الارتباط بالعملة الحقيقية

يُعتبر الارتباط بالعملة الورقية وطبيعة تحديد القيمة من أهم الفروق بين النقود الإلكترونية والعملات الرقمية، لأن هذا الجانب يوضح مدى استقرار كل منهما ومصدر قيمته داخل النظام الاقتصادي.

فالنقود الإلكترونية هي في جوهرها امتداد رقمي للعملة الوطنية الرسمية، أي أنها لا تمثل نوعاً جديداً من النقود، بل مجرد تحويل للشكل المادي للنقود إلى شكل إلكتروني داخل النظام البنكي. وبالتالي فإن كل وحدة من النقود الإلكترونية تكون مدعومة بنسبة واحد إلى واحد بالعملة الورقية أو المعدنية داخل البنوك. فعلى سبيل المثال، عندما يقوم المستخدم بإيداع مبلغ مالي في حسابه البنكي، يتم تحويل هذا المبلغ إلى رصيد إلكتروني يعكس نفس القيمة تماماً دون أي تغيير في طبيعته الاقتصادية.[1]

ونتيجة لهذا الارتباط المباشر، فإن النقود الإلكترونية تتميز بدرجة عالية من الاستقرار في القيمة، لأنها تخضع لسياسة البنك المركزي الذي يتحكم في العرض النقدي وسعر الفائدة ومعدل التضخم، كما يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد ورقي والعكس دون خسائر كبيرة في القيمة، مما يجعلها جزءاً عملياً ومرناً من النظام المالي الرسمي للدولة.[2]

إضافة إلى ذلك، فإن استخدام النقود الإلكترونية في المعاملات اليومية مثل الدفع الإلكتروني، التحويلات البنكية، والتجارة الإلكترونية يعزز من دورها كوسيلة دفع مستقرة وموثوقة، لأنها تستند إلى نفس القيمة القانونية والاقتصادية للعملة الوطنية، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالتقلبات.أما العملات الرقمية، فهي تختلف بشكل كبير من حيث مصدر القيمة، إذ لا ترتبط في الغالب بأي أصل مادي أو عملة وطنية مدعومة من الدولة. بل تعتمد قيمتها بشكل أساسي على آليات السوق الحر، وخاصة العرض والطلب

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 65.

[2] عدنان الجوارين، الآثار الاقتصادية والمخاطر المتوقعة لعملة البيتكوينBitcoinجامعة البصرة، العراق، أفريل 2018، ص 59.

داخل المنصات الرقمية. أي أن قيمة العملة الرقمية تتغير بناءً على مدى إقبال المستخدمين عليها، وحجم التداول، وثقة المستثمرين، إضافة إلى عوامل أخرى مثل الأخبار الاقتصادية والتطورات التقنية والتشريعات الحكومية.[1]

كما أن جانب المضاربة يلعب دوراً كبيراً في تحديد أسعار العملات الرقمية، حيث يقوم المستثمرون بشراء العملات بهدف تحقيق أرباح من ارتفاع الأسعار مستقبلاً، مما يؤدي إلى تقلبات سريعة وحادة في القيمة خلال فترات قصيرة. وقد ترتفع قيمة العملة الرقمية بشكل كبير في وقت قصير، ثم تنخفض بشكل مفاجئ نتيجة تغيرات في السوق أو قرارات تنظيمية أو فقدان الثقة.هذا الارتباط غير المباشر بالقيمة الحقيقية يجعل العملات الرقمية أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بالنقود الإلكترونية، حيث لا يوجد غطاء نقدي رسمي أو ضمان حكومي يدعم قيمتها. وبالتالي فإن استقرارها يعتمد بشكل أساسي على ديناميكية السوق وليس على سياسات نقدية منظمة.[2]

ومع ذلك، فإن هذا النظام يمنح العملات الرقمية مرونة كبيرة وإمكانية لتحقيق أرباح عالية، مما جعلها جذابة للمستثمرين والمتداولين، رغم ما تحمله من مخاطر تقلبات كبيرة قد تؤدي إلى خسائر سريعة.ومن هذا يتضح ان النقود الإلكترونية تتميز بالاستقرار والارتباط المباشر بالعملة الوطنية المدعومة من الدولة، بينما تعتمد العملات الرقمية على السوق الحر والمضاربة كمصدر رئيسي للقيمة، مما يجعلها أكثر تقلباً وأعلى مخاطرة من الناحية الاقتصادية.[3]

[1] فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 100.

[2] عدنان الجوارين، المرجع نفسه، ص 65.

[3] أحمد صالح، واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، 2021، ص 102

خامساً: من حيث الاستقرار والتقلبات

تتميز النقود الإلكترونية بدرجة عالية من الاستقرار في القيمة، وذلك لأنها في الأصل ليست عملة مستقلة، بل تمثل نفس قيمة العملة الوطنية الرسمية ولكن في شكل رقمي داخل النظام البنكي. وبما أنها مرتبطة مباشرة بالدينار أو الدولار أو أي عملة وطنية أخرى، فإن قيمتها لا تتغير بذاتها، بل تبقى ثابتة ما دامت العملة الأصلية مستقرة. ويعود هذا الاستقرار أساساً إلى دور البنك المركزي الذي يتحكم في السياسة النقدية للدولة، من خلال أدوات مثل تحديد سعر الفائدة، وتنظيم حجم السيولة في السوق، ومراقبة معدلات التضخم. هذه الأدوات تسمح بالحفاظ على توازن اقتصادي نسبي، وبالتالي ضمان استقرار القوة الشرائية للنقود سواء كانت ورقية أو إلكترونية.[1]

كما أن النقود الإلكترونية تخضع لنظام مصرفي منظم يفرض رقابة صارمة على حركة الأموال، مما يقلل من احتمالات المضاربة أو التلاعب في قيمتها. فهي تُستخدم أساساً كوسيلة دفع وتحويل داخل الاقتصاد الحقيقي، وليس كأداة استثمار عالية المخاطر، وهذا ما يجعل تقلباتها شبه منعدمة مقارنة بالأصول المالية الأخرى.وبالمقابلتتميز العملات الرقمية بغياب هذا الارتباط المباشر بالسياسة النقدية للدولة أو البنك المركزي، حيث لا توجد جهة مركزية تتحكم في قيمتها أو تضبط استقرارها. وبدلاً من ذلك، تعتمد قيمتها بشكل أساسي على آليات السوق الحر، أي العرض والطلب داخل منصات التداول العالمية. لذلك فإن أي زيادة مفاجئة في الطلب على عملة رقمية معينة قد تؤدي إلى ارتفاع كبير وسريع في سعرها، بينما قد يؤدي انخفاض الثقة أو زيادة العرض إلى هبوط حاد في قيمتها خلال فترة قصيرة جداً.[2]

[1] أحمد صالح، المرجع نفسه، ص 107

[2] عمرون محمد الأمين، البيتكوين: نشأته وتطورها بين المميزات والعيوب، التداول الآمن، 2019، ص 89.

إضافة إلى ذلك، تلعب الأخبار الاقتصادية والتطورات التقنية دوراً كبيراً في التأثير على أسعار العملات الرقمية، مثل إعلان دولة ما عن تنظيم أو حظر العملات الرقمية، أو تعرض منصة تداول كبرى للاختراق، أو إطلاق تحديث تقني مهم في شبكة معينة. هذه العوامل تجعل السوق الرقمية شديدة الحساسية وسريعة التغير.كما أن المضاربة تشكل عنصراً أساسياً في تحديد أسعار العملات الرقمية، حيث يدخل العديد من المستثمرين بهدف تحقيق أرباح قصيرة الأجل من فروقات الأسعار، وليس لاستخدامها كوسيلة دفع. هذا السلوك يؤدي إلى زيادة حدة التقلبات، لأن قرارات البيع والشراء تكون غالباً مبنية على التوقعات وليس على قيمة اقتصادية مستقرة.[1]

وبسبب هذا الوضع، تُعتبر العملات الرقمية أصولاً عالية المخاطر، إذ يمكن أن تحقق أرباحاً كبيرة في وقت قصير، لكنها في الوقت نفسه قد تتعرض لانخفاضات حادة تؤدي إلى خسائر كبيرة. وهذا ما يميزها بشكل واضح عن النقود الإلكترونية التي تبقى مستقرة نسبياً وموجهة أساساً للاستخدام اليومي وليس للمضاربة أو الاستثمار عالي المخاطر.وعليه، يمكن القول إن الاستقرار الذي تتمتع به النقود الإلكترونية ناتج عن ارتباطها المباشر بالنظام النقدي الرسمي ودعم البنك المركزي لها، بينما تعكس تقلبات العملات الرقمية طبيعة سوقها الحر القائم على المضاربة والعرض والطلب، مما يجعلها أقل استقراراً وأكثر عرضة للتغيرات السريعة.[2]

سادساً: من حيث مستوى السرية والشفافية

في النقود الإلكترونية، تتميز المعاملات بدرجة عالية من الشفافية والوضوح، لأن كل عملية مالية تمر عبر النظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد على بيانات تعريفية دقيقة للمستخدمين. فعند فتح حساب بنكي أو استخدام وسيلة دفع إلكترونية، يتم ربط الحساب

[1] وعد الله يحيى النعيمي، البتكوين: نظام الدفع الإلكتروني (المال – النقد – الأصول – الزكاة)، العراق، 2018، ص 108

[2] أحمد قاسم فرج، «العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها»، مجلة جامعة الشارقة، العدد 16 (02)، 2019، ص 702.

بهوية حقيقية موثقة تشمل الاسم الكامل، رقم الهوية، العنوان، وأحياناً معلومات إضافية تتعلق بالنشاط المالي. وبالتالي فإن أي معاملة مالية تتم داخل هذا النظام تكون مرتبطة مباشرة بهذه الهوية، مما يجعل من السهل على البنوك والجهات الرقابية تتبع مسار الأموال بدقة عالية.[1]

هذا الربط بين المعاملات والهوية الحقيقية يسمح بوجود مستوى قوي من الرقابة المالية، حيث تستطيع المؤسسات المصرفية مراقبة العمليات المشبوهة، والتحقق من مصادر الأموال، والتأكد من مدى توافقها مع القوانين المالية المعمول بها. كما أن هذا النظام يساعد بشكل كبير في مكافحة الجرائم المالية مثل غسل الأموال، تمويل الإرهاب، والاحتيال المالي، لأنه يترك "أثراً رقمياً واضحاً" يمكن تتبعه في أي وقت من طرف السلطات المختصة. لذلك تُعتبر النقود الإلكترونية جزءاً من نظام مالي منظم يقوم على مبدأ الشفافية والمساءلة.[2]

في المقابل، تتميز العملات الرقمية بمستوى أعلى من الخصوصية مقارنة بالنقود الإلكترونية، حيث لا يتم ربط المعاملات مباشرة بالهوية الشخصية للمستخدم. فبدلاً من استخدام الاسم أو البيانات الشخصية، يتم الاعتماد على عناوين رقمية (WalletAddresses) تمثل هوية مشفرة داخل الشبكة. هذه العناوين عبارة عن رموز طويلة ومعقدة يتم استخدامها لإرسال واستقبال الأموال دون الحاجة إلى الكشف عن هوية صاحبها الحقيقية.[3]

ورغم أن هذه العناوين لا تكشف الهوية بشكل مباشر، إلا أن جميع المعاملات تُسجل داخل شبكة البلوك تشين بشكل علني ودائم، مما يعني أن حركة الأموال يمكن تتبعها رقمياً من حيث المصدر والوجهة والتوقيت. ومع ذلك، فإن تحديد الهوية الحقيقية

[1] أحمد قاسم فرج، المرجع نفسه، ص 705

[2] عمرون محمد الأمين، المرجع السابق، ص 108

[3] وعد الله يحيى النعيمي، المرجع السابق، ص 112

وراء هذه العناوين يبقى صعباً في كثير من الحالات، خاصة إذا لم يتم ربط المحفظة الرقمية بمعلومات شخصية عبر منصات التداول أو الخدمات الوسيطة.[1]

وهذا ما يجعل العملات الرقمية توصف بأنها "شبه مجهولة" أو ذات خصوصية نسبية، وليست مجهولة بشكل كامل. فهناك إمكانية للتتبع التقني للمعاملات، لكن دون وجود بيانات تعريف مباشرة كما هو الحال في النظام البنكي التقليدي. وقد أدى هذا الوضع إلى استخدامها في بعض الأحيان كوسيلة للحفاظ على الخصوصية المالية، لكنه في الوقت نفسه أثار مخاوف الجهات الرقابية بسبب إمكانية استغلال هذه الخصوصية في أنشطة غير قانونية.[2]

ومع تطور التقنيات، بدأت بعض الجهات الحكومية وشركات التحليل المالي في استخدام أدوات متقدمة لتحليل سلاسل الكتل وربط العناوين الرقمية بأنشطة أو هويات محتملة، مما يقلل تدريجياً من مستوى الإخفاء الكامل للهوية. كما أن بعض منصات التداول أصبحت تطبق إجراءات صارمة للتحقق من هوية المستخدمين (KYC)، مما يفرض قدراً من الشفافية عند استخدام العملات الرقمية عبر هذه المنصات.[3]

وبالتالي، يمكن القول إن النقود الإلكترونية تعتمد على شفافية كاملة مرتبطة بالهوية الحقيقية للمستخدم وتحت رقابة مالية مباشرة، بينما توفر العملات الرقمية خصوصية أعلى نسبياً من خلال استخدام عناوين مشفرة، مع بقاء إمكانية التتبع التقني للمعاملات داخل شبكة البلوك تشين، مما يجعلها نظاماً يجمع بين الخصوصية والشفافية الجزئية في آن واحد.[4]

---

[1] عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، «النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،عين الشمس،القاهرة، 2017، ص 23.

[2] عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، المرجع السابق، ص 25

[3] علي عشري محمد، «العملة الرقمية للبنوك المركزية وآثارها»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 09، العدد 09، 2020، ص 431.

[4] علي عشري محمد، المرجع السابق، ص 432.

سابعاً: من حيث الأمان والمخاطر

تستفيد النقود الإلكترونية من مستوى مرتفع من الأمان بفضل اعتمادها على أنظمة مصرفية محكمة التنظيم، تديرها مؤسسات مالية خاضعة لرقابة البنوك المركزية والهيئات المختصة. وتعمل هذه المؤسسات على حماية المعاملات والبيانات من خلال تقنيات أمن معلومات متقدمة، مثل أنظمة التشفير، والجدران النارية، وبرامج مراقبة الأنشطة المالية بشكل مستمر لرصد أي سلوك غير طبيعي أو مشبوه. كما يتم دعم هذا الإطار التقني بإجراءات تنظيمية صارمة، مثل التحقق من هوية المستخدمين وتفعيل وسائل حماية إضافية عند الدخول أو تنفيذ العمليات المالية.[1]

ومن ناحية قانونية، يساهم وجود سلطة مركزية في تعزيز حماية المستخدم، حيث يمكن للجهات البنكية التدخل عند حدوث أي عملية احتيال أو استخدام غير مشروع للحسابات، مثل إيقاف الحسابات المشبوهة أو محاولة استرجاع الأموال في بعض الحالات. هذا الوجود المؤسسي يمنح المستخدم نوعاً من الطمأنينة، لأن النظام ليس تقنياً فقط بل مدعوم أيضاً بقوانين تضمن حقوق العملاء وتفرض مسؤوليات على المؤسسات المالية.[2]

ومع ذلك، تبقى هذه الأنظمة رغم قوتها عرضة لبعض المخاطر، خصوصاً الهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنوك أو المستخدمين أنفسهم، مثل محاولات الاختراق أو سرقة بيانات الدخول أو أساليب الاحتيال الرقمي. إلا أن التعامل مع هذه المخاطر يكون أكثر تنظيماً، لأن وجود جهة وسيطة يسمح بالتتبع والتحقيق والتقليل من آثار الضرر.[3]

---

[1] هبة عبد المنعم، «واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية»، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد 10، فبراير 2020، ص 87.

[2] هبة عبد المنعم، نفس المرجع، ص 70

[3] هبة عبد المنعم، المرجع نفسه، ص 72

في المقابل، تقوم العملات الرقمية على نموذج أمني مختلف يعتمد أساساً على التشفير المتقدم وتقنية البلوك تشين، حيث يتم تأمين المعاملات عبر شبكة موزعة من الحواسيب التي تتحقق جماعياً من صحة العمليات دون الحاجة إلى وسيط مركزي. هذا التصميم يجعل من الصعب جداً اختراق النظام أو التلاعب بسجلاته، لأن أي تغيير يتطلب التحكم في عدد كبير من العقد في نفس الوقت.[1]

لكن رغم هذا المستوى العالي من الحماية التقنية، فإن مسؤولية الأمان تنتقل بشكل شبه كامل إلى المستخدم نفسه. فالوصول إلى العملات الرقمية يعتمد على مفاتيح خاصة تُستخدم لإثبات الملكية وتنفيذ العمليات، وإذا تم فقدان هذه المفاتيح أو سرقتها، فإن استرجاع الأموال يصبح شبه مستحيل، نظراً لغياب جهة مركزية يمكنها إعادة تعيين البيانات أو استعادة الحساب.كما أن أغلب المخاطر في هذا المجال لا تنبع من ضعف النظام التقني، بل من أخطاء الاستخدام أو قلة الوعي الأمني، مثل حفظ المفاتيح بشكل غير آمن أو الوقوع في عمليات تصيد إلكتروني أو التعامل مع منصات غير موثوقة. لذلك فإن حماية الأصول الرقمية تتطلب مستوى عالياً من الحذر والمسؤولية الفردية.[2]

وبناءً على ذلك، يمكن ملاحظة أن النقود الإلكترونية تعتمد على حماية مؤسساتية وقانونية تسمح بالتدخل عند الحاجة وتقليل الخسائر، بينما ترتكز العملات الرقمية على حماية تقنية قوية لكنها تُحمّل المستخدم كامل المسؤولية في تأمين أصوله، دون وجود آلية مركزية للاسترجاع في حال فقدانها أو تعرضها للسرقة.

[1] علي عشري محمد، المرجع السابق، ص 433.

[2] أحمد محمود عبد اللطيف، «الآثار الاقتصادية للنقود الافتراضية»، المؤتمر الدولي الخامس عشر للهيئة الشرعية والدراسات الإسلامية حول العملات الافتراضية والميزان، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 51.

المطلب الثاني

أنواع العملات الرقمية وآليات تداولها

سنقوم بهذل المطلبلنتاول أنواع العملات الرقمية، والطرق التي تتداول بها هذه العملات الرقمية وذلك من خلال تقسيم المطلب لثلاثة فروع فرعين يتناولان نوعين من الأنواع يتعلق الأمر بالعملات المشفرة والعملات المستقرة، وخصصنا الفرع الثالث لطرق تداول هذه العملات الرقمية ومنهتتعدد العملات الرقمية وتتنوع حسب وظائفها وخصائصها التقنية، كما تختلف طرق تداولها باختلاف المنصات والأنظمة المعتمدة في الأسواق الرقمية.

الفرع الأول

أنواع العملات الرقمية

تتنوع العملات الرقمية، بحسب التعاملات والخصائص التي تملكها، ومن خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى أهم أنواعمن العملات، على النحو الآتي:

أولا: العملات المشفرة

تُعد العملات المشفرة (Cryptocurrencies) الشكل الأكثر انتشاراً وشهرة ضمن أنواع العملات الرقمية، وهي عبارة عن أصول رقمية تعتمد بشكل أساسي على تقنيات التشفير المتقدم لضمان تأمين المعاملات والتحكم في إصدارها وتداولها. وقد ظهرت هذه العملات كبديل للنظام المالي التقليدي، بهدف توفير وسيلة دفع رقمية لامركزية لا تخضع لرقابة البنوك المركزية أو المؤسسات المالية.[1]

وتتميز العملات المشفرة بأنها تعمل وفق نظام لامركزي يعتمد على تقنية سلسلة الكتل (Blockchain)،حيث يتم تسجيل جميع المعاملات داخل شبكة موزعة من الحواسيب

[1]Asian Development Bank (2024). Central Bank Digital Currencies. AsianDevelopment Bank. Creative Commons Attribution 3.0 IGO license, consulté le 21/04/ 202621:22à

دون الحاجة إلى وسيط مالي. هذا النظام يسمح بإجراء التحويلات بين المستخدمين بشكل مباشر وآمن، مع ضمان التحقق من صحة العمليات من خلال آليات إجماع داخل الشبكة مثل التعدين أو إثبات الحصة.[1]

ومن أبرز خصائص العملات المشفرة أنها تعتمد على التشفير لحماية البيانات والمعاملات، حيث يتم استخدام مفاتيح خاصة وعامة لضمان أمان التحويلات والتحقق من ملكية الأصول الرقمية. كما أنها تتميز بالشفافية النسبية، إذ يمكن تتبع جميع العمليات المسجلة على الشبكة، رغم عدم إظهار الهوية الحقيقية للمستخدمين بشكل مباشر.

وتختلف العملات المشفرة عن النقود التقليدية من حيث عدم ارتباطها بأي أصل مادي أو جهة إصدار مركزية، مما يجعل قيمتها خاضعة بشكل كبير لقوى العرض والطلب في الأسواق الرقمية. وهذا ما يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعارها، سواء بالارتفاع أو الانخفاض خلال فترات قصيرة.كما تُستخدم العملات المشفرة في عدة مجالات، منها عمليات الدفع الإلكتروني، والتحويلات المالية الدولية، والاستثمار والمضاربة في الأسواق الرقمية، بالإضافة إلى استخدامها في بعض التطبيقات اللامركزية التي تعتمد على تقنية البلوك تشين.[2]

ورغم المزايا العديدة التي توفرها، مثل السرعة في التحويل وتقليل التكاليف المالية وتعزيز الخصوصية، إلا أنها تواجه أيضاً بعض التحديات، من بينها التقلبات السعرية

[1]Banque Centrale Européenne (2021). L'Eurosystème lance un projet d'euro numérique. Allemagne : Banque Centrale Européenne, consulté le 27/04/2026 21:23à

[2]Bolliger, C. (2019). Stablecoins – Classification of stablecoins and their impact on the financial system. Consulté le 14 novembre 2021 sur ResearchGate, consulté le 29/04/2026 21:23à

العالية، والمخاطر الأمنية المرتبطة بفقدان المفاتيح الخاصة، إضافة إلى الجدل القانوني حول وضعها في العديد من الدول.

وعليه، يمكن القول إن العملات المشفرة تمثل أحد أهم الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، حيث جمعت بين التشفير واللامركزية لتقديم نظام مالي جديد يختلف جذرياً عن الأنظمة التقليدية، مع ما يحمله ذلك من فرص وتحديات في آن واحد.

ثانيا: العملات المستقرة

العملات المستقرة (Stablecoins) هي نوع من العملات الرقمية ظهرت أساساً لمعالجة المشكلة الكبيرة التي تعاني منها العملات المشفرة، وهي التقلبات الحادة في الأسعار. لذلك جاءت هذه العملات بفكرة بسيطة: ربط قيمتها بأصل مستقر مثل الدولار الأمريكي أو اليورو أو حتى الذهب، بهدف الحفاظ على قيمة شبه ثابتة تساعد على استخدامها بشكل عملي في الحياة اليومية.[1]

بمعنى آخر، بدل أن تكون قيمة العملة الرقمية متغيرة بشكل كبير من يوم لآخر، يتم تثبيت سعرها تقريباً عند قيمة معينة، مثل أن تساوي وحدة واحدة منها دولاراً واحداً. وهذا الارتباط يجعلها أكثر استقراراً وأسهل في الاستخدام مقارنة بالعملات المشفرة التقليدية مثل البيتكوين.وتعتمد العملات المستقرة على عدة آليات للحفاظ على هذا الاستقرار. بعضُها يكون مدعوماً باحتياطي حقيقي من العملات الورقية أو الأصول المالية يتم الاحتفاظ به لدى جهات إصدار أو مؤسسات مالية، بحيث يكون لكل وحدة رقمية مقابل حقيقي يدعم قيمتها. وهناك نوع آخر يعتمد على خوارزميات ذكية تقوم بالتحكم في العرض والطلب بشكل تلقائي للحفاظ على السعر في نطاق محدد.[2]

[1] خالد آل أحمد تيسير العبد، «النظر المالي وعلاقته بالحكم على المستجدات: العملة الافتراضية نموذجاً»، الملتقى الدولي الخامس «العملات الافتراضية في الميزان»، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص20.

[2] خالد آل أحمد تيسير العبد، المرجع نفسه، ص 23.

أهم ما يميز هذا النوع من العملات هو أنه يجمع بين مزايا العملات الرقمية من حيث السرعة وسهولة التحويل، وبين استقرار العملات التقليدية، مما يجعلها مناسبة بشكل كبير لعمليات الدفع، والتحويلات المالية، والتداول داخل منصات العملات الرقمية دون التعرض لتقلبات قوية.كما تُستخدم العملات المستقرة بشكل واسع داخل سوق العملات الرقمية نفسه، خاصة من قبل المستثمرين الذين يريدون حماية أموالهم من انخفاض الأسعار المفاجئ، حيث يقومون بتحويل أصولهم إلى عملات مستقرة في فترات عدم الاستقرار.[1]

نستخلص ان العملات المستقرة ليست خالية من المخاطر، خاصة تلك المرتبطة بمدى شفافية الجهة التي تحتفظ بالاحتياطي، أو قدرة النظام الخوارزمي على الحفاظ على قيمة ثابتة في جميع الظروف. لذلك تبقى مسألة الثقة والرقابة من أهم النقاط التي تثير النقاش حول هذا النوع من العملات.[2]

وبشكل عام، يمكن القول إن العملات المستقرة جاءت كحل وسط بين عالمين: عالم العملات المشفرة المتقلبة، وعالم العملات التقليدية المستقرة، محاولةً الجمع بين مرونة التكنولوجيا الرقمية واستقرار القيمة النقدية.

الفرع الثاني

طرق التداول العملات الرقمية

سنقوم في هذا الفرع ال التطرق لكيفية تداول العملات الرقمية عبر منظومة رقمية متكاملة تعتمد أساساً على منصات التداول والمحافظ الرقمية، حيث تمثل هاتان الأداتان البنية الأساسية التي تسمح للمستخدمين بشراء العملات الرقمية وبيعها وتخزينها ونقلها بطريقة آمنة وسهلة داخل البيئة الرقمية.

---

[1] علي عشري محمد، المرجع السابق، ص 435.

[2] هبة عبد المنعم، «واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية»، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد 10، فبراير 2020، ص 120

أولاً: منصات التداول

تُعد منصات التداول (Exchanges) الوسيط الرئيسي الذي يتم من خلاله شراء وبيع العملات الرقمية مقابل عملات أخرى سواء كانت رقمية أو تقليدية. وتشبه هذه المنصات إلى حد ما البورصات المالية، لكنها تعمل بشكل إلكتروني كامل، وتتيح للمستخدمين تنفيذ عمليات التداول في أي وقت ومن أي مكان.[1]

وتنقسم منصات التداول عادة إلى نوعين رئيسيين: منصات مركزية ومنصات لامركزية. المنصات المركزية تُدار من طرف شركات متخصصة، وتعمل كوسيط بين البائع والمشتري، حيث تقوم بتوفير السيولة وتنظيم العمليات وحماية الحسابات، لكنها في المقابل تتطلب من المستخدمين إنشاء حسابات والتحقق من الهوية في كثير من الحالات. هذا النوع يتميز بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ، لكنه يضع جزءاً من الثقة في جهة خارجية مسؤولة عن إدارة الأموال.[2]

أما المنصات اللامركزية، فهي تعمل بدون وسيط مركزي، حيث تتم عمليات التداول مباشرة بين المستخدمين عبر العقود الذكية وتقنية البلوك تشين. هذا النوع يوفر درجة أكبر من الخصوصية والتحكم المباشر في الأصول، لكنه قد يكون أكثر تعقيداً في الاستخدام ويتطلب فهماً تقنياً أكبر من المستخدم.[3]وتلعب منصات التداول دوراً مهماً في تحديد أسعار العملات الرقمية، لأنها تربط بين العرض والطلب في السوق، كما توفر أدوات تحليل ورسوم بيانية تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم. ومع ذلك، فإنها تبقى عرضة لبعض المخاطر مثل الاختراقات الإلكترونية أو تقلبات السوق السريعة أو حتى مشاكل السيولة في بعض الحالات.

[1] أحمد محمود عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 43.

[2] أحمد محمود عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 39.

[3] مصطفى محمد الحسبان، المرجع السابق، ص 69.

ثانياً: المحافظ الرقمية

تُعتبر المحافظ الرقمية الوسيلة الأساسية لتخزين وإدارة العملات الرقمية، وهي بمثابة حساب رقمي يسمح للمستخدم بالاحتفاظ بأصوله وإرسالها واستقبالها. ولا تُخزن العملات الرقمية داخل المحفظة بشكل مادي، بل يتم تخزين المفاتيح الخاصة والعامة التي تتيح الوصول إلى هذه العملات على شبكة البلوك تشين.[1]

وتنقسم المحافظ الرقمية إلى عدة أنواع، أهمها المحافظ الساخنة والمحافظ الباردة. المحافظ الساخنة تكون متصلة بالإنترنت بشكل دائم، مثل تطبيقات الهاتف أو الحواسيب أو محافظ المنصات، وتتميز بسهولة الاستخدام وسرعة الوصول إلى الأموال، لكنها في المقابل أكثر عرضة للاختراق. أما المحافظ الباردة فهي غير متصلة بالإنترنت، مثل الأجهزة المادية أو التخزين الورقي، وتُعد أكثر أماناً لأنها تقلل من مخاطر القرصنة، لكنها أقل مرونة من حيث الاستخدام اليومي.[2]

وتكمن أهمية المحافظ الرقمية في كونها العنصر الذي يمنح المستخدم السيطرة الكاملة على أصوله الرقمية، حيث لا يمكن لأي جهة سحب أو تحويل الأموال دون امتلاك المفاتيح الخاصة. وهذا ما يجعل مفهوم "المسؤولية الفردية" أساسياً في عالم العملات الرقمية، إذ إن فقدان هذه المفاتيح يعني فقدان الوصول إلى الأموال بشكل نهائي.[3]كما أن المحافظ الرقمية تلعب دوراً مهماً في تنظيم عمليات التداول، حيث يتم ربطها بمنصات التداول لإجراء عمليات الشراء والبيع أو تحويل الأصول بين المستخدمين. ومع تطور التكنولوجيا، أصبحت بعض المحافظ توفر ميزات إضافية مثل تتبع الأسعار، وإدارة المحافظ الاستثمارية، وحتى الوصول إلى التطبيقات

[1]محمد محمود أبو ليل، «حكم إصدار العملات الرقمية من منظور السياسة الشرعية»، العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 52

[2]محمد محمود أبو ليل، المرجع نفسه، ص 53.

[3]موقع العربية، «عملات رقمية من بنك مركزي: هل يمكنها مواجهة العملات المشفرة؟»، 06 ماي 2021، تم الاطلاع بتاريخ 11 ماي 2026

اللامركزية.وعليه، يمكن القول إن منصات التداول تمثل بوابة الدخول إلى سوق العملات الرقمية، بينما تمثل المحافظ الرقمية الأداة الأساسية لحفظ الأصول والتحكم فيها. وبتكامل هذين العنصرين، يتمكن المستخدم من التعامل داخل النظام الرقمي بكفاءة، سواء من حيث الاستثمار أو التحويل أو التخزين، ضمن بيئة تعتمد بشكل كامل على التكنولوجيا والتشفير.[1]

المبحث الثاني

تكييف الفقه القانوني لتداول العملات الرقمية

أثارت العملات الرقمية منذ ظهورها نقاشًا فقهيًا وقانونيًا واسعًا بسبب طبيعتها المستحدثة واختلافها عن الأشكال التقليدية للنقود والأصول المالية. فقد فرض انتشارها المتزايد وتنامي حجم التعامل بها تحديات جديدة أمام الفقه القانوني، الذي سعى إلى تحديد طبيعتها القانونية وتكييفها ضمن الأطر التشريعية القائمة، سواء باعتبارها نقودًا أو أصولًا رقمية أو أدوات استثمارية.ويكتسي موضوع التكييف القانوني لتداول العملات الرقمية أهمية خاصة بالنظر إلى ما يترتب عليه من آثار قانونية تتعلق بصحة المعاملات، وحماية المتعاملين، ومكافحة الجرائم المالية، وتحديد المسؤوليات والالتزامات الناشئة عن استخدامها. لذلك انقسمت الآراء الفقهية بين مؤيد للاعتراف بها كأموال ذات قيمة اقتصادية قابلة للتداول، وبين متحفظ يرى أنها تفتقر إلى المقومات القانونية التي تمنحها صفة النقد أو العملة الرسمية.[2]

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة مختلف الاتجاهات الفقهية والقانونية المتعلقة بتكييف تداول العملات الرقمية، مع إبراز الأسس التي استند إليها كل اتجاه والآثار المترتبة على ذلك.

---

[1] وسرى حبيب، «عملات رقمية ستصبح لها مستقبل»، 31 جوان 2021، تم الاطلاع بتاريخ 07 ماي 2026

[2] عبد الحليم شاهين، الخصائص الإلكترونية للبيتكوين، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد 2، 2020، ص 22.

المطلب الأول

إشكالية التعريف القانوني للعملات الرقمية

سنتناول في هذا المطلب إشكالية التعريف القانوني للعملات الرقمية، وذلك من خلال تقسيم المطلب إلى فرعين فالأول يتناول موقف المشرع الجزائري من العملات الرقمية والفرع الثاني سنقوم تناول موقف بعض التشريعات الأجنبية من العملات الرقمية.

أدى التطور التكنولوجي المتسارع والتحول نحو الاقتصاد الرقمي إلى ظهور أنماط جديدة من الأصول المالية، من أبرزها العملات الرقمية التي أصبحت محل اهتمام واسع على المستويين الاقتصادي والقانوني. وقد فرضت هذه العملات واقعًا جديدًا على الأنظمة القانونية التقليدية، نظرًا لخصائصها المتميزة التي تجعلها تختلف عن النقود التقليدية وعن غيرها من الأدوات المالية المعروفة.

ورغم الانتشار المتزايد لتداول العملات الرقمية عالميًا، فإن مسألة تحديد مفهومها القانوني لا تزال تثير العديد من الإشكالات الفقهية والتشريعية. فغياب تعريف قانوني موحد، واختلاف خصائصها ووظائفها، وتنوع صورها وأشكالها، كلها عوامل ساهمت في تعدد الآراء حول طبيعتها القانونية ومركزها ضمن المنظومة القانونية المعاصرة. كما أن هذا الغموض المفاهيمي ينعكس بصورة مباشرة على كيفية تنظيمها قانونيًا وتحديد الأحكام المطبقة على تداولها.[1]

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة إشكالية التعريف القانوني للعملات الرقمية باعتبارها الخطوة الأولى والأساسية لفهم طبيعتها القانونية وتحديد التكييف المناسب لها، وذلك من خلال استعراض مختلف الاتجاهات الفقهية والقانونية التي تناولت مفهومها والأسس التي استندت إليها في محاولة وضع تعريف دقيق لها.

[1] محمود، هند فالح، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (البيتكوين)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 4، العدد 3، الجزء 1، 2020، ص 123.

الفرع الأول

موقف المشرع الجزائري من العملات الرقمية

اتخذ المشرّع الجزائري موقفًا متحفظًا وحذرًا تجاه العملات الرقمية، وذلك بالنظر إلى طبيعتها المستحدثة وما تثيره من إشكالات قانونية واقتصادية وأمنية. فمع الانتشار المتزايد للعملات الرقمية على المستوى العالمي، وما صاحب ذلك من توسع في حجم المعاملات المرتبطة بها، اعتمدت السلطات الجزائرية سياسة تقوم على المنع والحد من تداول هذه العملات بدلًا من تنظيمها أو تقنينها. وقد تجسد هذا الموقف بشكل واضح من خلال الأحكام الواردة في قانون المالية لسنة 2018.[1] حيث نصّ المشرّع الجزائري صراحة على حظر شراء وبيع واستعمال وحيازة العملات الافتراضية. وقد عرّف هذا النص العملات الافتراضية بأنها تلك العملات التي يستعملها مستخدمو الإنترنت عبر الشبكة، والتي تتميز بعدم وجود دعامة مادية لها كالنقود المعدنية أو الأوراق النقدية أو وسائل الدفع التقليدية كالشيكات والبطاقات البنكية، كما أنها تُتداول عبر الفضاء الرقمي خارج الأطر الرسمية الخاضعة لرقابة السلطات النقدية والمالية.

ويُدعَّم هذا التوجه التشريعي في الجزائر بمجموعة من القوانين التي تشكل الإطار القانوني العام لمواجهة المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية، وعلى رأسها القوانين المتعلقة بالنظام النقدي ومكافحة الجرائم المالية. إذ يندرج التعامل بالعملات الرقمية ضمن الأنشطة التي تمسّ مبدأ المشروعية النقدية، باعتبار أن إصدار النقود وتداولها من الاختصاص الحصري للدولة عبر بنك الجزائر. وفي هذا السياق، يُعدّ القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته من أهم النصوص ذات

[1] قانون رقم 17-11مؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27ديسمبر سنة 2017،يتضمن قانون المالية لسنة2018،الجريدة الرسمية العدد76 سنة 2017،المادة المتعلقة بحظر شراء وبيع وحيازة واستعمال العملات الافتراضية.

الصلة، حيث يفرض التزامات صارمة على الهيئات المالية في مجال تتبع العمليات المشبوهة، وهو ما يمكن تطبيقه على التحويلات المرتبطة بالأصول الرقمية متى استُعملت كوسيلة لإخفاء مصادر غير مشروعة للأموال.[1]

ويستند الموقف التشريعي الجزائري إلى جملة من الاعتبارات القانونية والاقتصادية، في مقدمتها غياب جهة مركزية مسؤولة عن إصدار العملات الرقمية أو ضمان قيمتها، الأمر الذي يجعلها عرضة لتقلبات حادة في الأسعار قد تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للمتعاملين بها. كما أن الطبيعة اللامركزية لهذه العملات تُصعّب من مهمة الجهات الرقابية في تتبع المعاملات المالية والتحقق من مصادر الأموال المتداولة.[2]

ومن بين الأسباب التي دفعت المشرع الجزائري إلى تبني هذا الموقف أيضًا المخاوف المرتبطة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي، حيث توفر بعض العملات الرقمية درجة عالية من السرية وإخفاء الهوية، مما قد يسهل استغلالها في أنشطة غير مشروعة. لذلك اعتبرت السلطات الجزائرية أن انتشار هذه العملات دون رقابة قانونية فعالة قد يشكل تهديدًا للاستقرار المالي والأمني للدولة.[3]

وفي السياق ذاته، أكد بنك الجزائر في العديد من بياناته وتحذيراته على المخاطر المرتبطة بالاستثمار في العملات الرقمية، مشيرًا إلى أنها لا تتمتع بصفة العملة القانونية داخل الجزائر، ولا تخضع لأي ضمان أو حماية من قبل السلطات النقدية الرسمية. كما

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 20/442 يوم 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 المتعلق بالتعديل الدستوري، المواد 21، 61، 62. (حماية الاقتصاد الوطني وحقوق المستهلك وتنظيم النشاط الاقتصادي).

[2] منير ماهر أحمد، المرجع السابق، ص 45.

[3] علاوي، سماء محسن، أثر العملات الافتراضية على السياسة النقدية والبنك المركزي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، 2020، ص 76.

شدد على أن التعامل بها يتم على مسؤولية الأفراد أنفسهم، مع تحملهم لجميع المخاطر الناجمة عن تقلب قيمتها أو فقدانها.[1]

غير أن الموقف الجزائري يثير نقاشًا فقهيًا حول مدى فعاليته في مواجهة التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي العالمي. فبينما يرى البعض أن الحظر يمثل وسيلة ضرورية لحماية الاقتصاد الوطني والمتعاملين من المخاطر المحتملة، يرى آخرون أن المنع المطلق قد لا يكون كافيًا في ظل الطبيعة العابرة للحدود للمعاملات الرقمية، وأن تنظيم هذه العملات ووضع إطار قانوني ورقابي لها قد يكون أكثر فعالية من الحظر الكامل.[2]

وعليه، يمكن القول إن موقف المشرع الجزائري من العملات الرقمية يتسم بطابع احترازي يهدف إلى حماية النظام المالي الوطني والمحافظة على الاستقرار النقدي، إلا أن استمرار التطور التكنولوجي واتساع نطاق الاقتصاد الرقمي قد يفرض مستقبلاً إعادة النظر في هذا الموقف والانتقال من مرحلة الحظر إلى مرحلة التنظيم القانوني المحكم الذي يوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الأمن الاقتصادي والمالي.

الفرع الثاني

موقف التشريع المقارن من العملات الرقمية

لم تتبنَّ التشريعات المقارنة موقفًا موحدًا إزاء العملات الرقمية، بل اختلفت مقارباتها تبعًا لاختلاف السياسات الاقتصادية والمالية المعتمدة في كل دولة، فضلًا عن تباين درجة تطور أسواقها المالية ومدى انفتاحها على الابتكارات التكنولوجية، وقد أدى هذا التباين إلى ظهور اتجاهات تشريعية متعددة، تراوحت بين الاعتراف القانوني الكامل

[1] علاوي، سماء محسن، المرجع السابق، ص 79.

[2] خالد آل أحمد تيسير العبد، المرجع السابق، ص 32.

بالعملات الرقمية، وتنظيم تداولها ضمن إطار رقابي خاص، وصولًا إلى فرض قيود صارمة أو حظرها بشكل كلي.[1]

ففي بعض الدول، اتجه المشرع إلى تبني مقاربة تنظيمية تقوم على إدماج العملات الرقمية ضمن المنظومة القانونية والمالية القائمة. ويُعدّ نموذج اليابان من أبرز الأمثلة في هذا المجال، حيث اعترفت السلطات اليابانية بالعملات المشفرة كوسيلة للدفع في إطار قانوني محدد، مع إخضاع منصات التداول لمتطلبات الترخيص والرقابة المالية. ويهدف هذا التوجه إلى تحقيق التوازن بين دعم الابتكار التكنولوجي وضمان حماية المستثمرين والمحافظة على استقرار الأسواق المالية.أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتسم الموقف بدرجة من المرونة، إذ لم يتم اعتماد إطار تشريعي موحد على المستوى الفيدرالي، وإنما جرى التعامل مع العملات الرقمية وفق طبيعتها ووظيفتها الاقتصادية. فقد تُعامل في بعض الحالات باعتبارها أصولًا مالية أو سلعًا قابلة للتداول، بينما تخضع في حالات أخرى لقواعد الأوراق المالية إذا استوفت شروطًا معينة. وقد أسهم هذا النهج في تطوير سوق الأصول الرقمية مع الإبقاء على الرقابة التنظيمية من خلال الهيئات المختصة.[2]

وفي المقابل، اختارت بعض الدول نهجًا أكثر تحفظًا نتيجة المخاوف المرتبطة بالمخاطر المالية والأمنية. فقد فرضت الصين قيودًا مشددة على تداول العملات المشفرة، ومنعت العديد من الأنشطة المرتبطة بها، خاصة تلك المتعلقة بالتعدين ومنصات التداول الخاصة. ويعود ذلك إلى حرص السلطات الصينية على تعزيز الرقابة على النظام المالي وحماية السيادة النقدية للدولة.وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، برز توجه نحو وضع إطار قانوني موحد يهدف إلى تنظيم سوق الأصول الرقمية وتوفير قدر أكبر من الشفافية والأمن القانوني للمتعاملين. وقد جاء هذا التوجه استجابة للنمو المتسارع لهذا القطاع

[1] عصام الدين، أحمد ناصر، عملة البيتكوينBitcoin،مجلة المصرفي، العدد 73، السودان، 2014، ص 89.

[2] مصطفى محمد الحسبان، المرجع السابق، ص 61.

ورغبةً في توحيد القواعد القانونية بين الدول الأعضاء، بما يضمن حماية المستثمرين ومكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة.[1]

وتكشف هذه النماذج المقارنة عن غياب إجماع دولي بشأن الطبيعة القانونية للعملات الرقمية، حيث لا يزال الجدل قائمًا حول تصنيفها بين النقود والأصول المالية والسلع الرقمية. كما تعكس اختلاف الرؤى المتعلقة بكيفية الموازنة بين تشجيع الابتكار التكنولوجي من جهة، وضمان الاستقرار المالي وحماية المصلحة العامة من جهة أخرى.[2]

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التشريعات المقارنة تتجه تدريجيًا نحو الانتقال من مرحلة التجاهل أو الحظر المطلق إلى مرحلة التنظيم القانوني والرقابة المؤسسية، مع اختلاف درجة هذا التنظيم من دولة إلى أخرى وفقًا لأولوياتها الاقتصادية والمالية والسيادية. ويُظهر هذا التطور أن مستقبل العملات الرقمية بات مرتبطًا بقدرة الأنظمة القانونية على استيعاب التحولات الرقمية المتسارعة وتوفير بيئة تشريعية مرنة وقادرة على مواكبة المستجدات التقنية.

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للعملات الرقمية

تُعد مسألة تحديد الطبيعة القانونية للعملات الرقمية من أكثر الإشكاليات تعقيدًا في الفقه القانوني المعاصر، وذلك لارتباطها الوثيق بحداثة هذه الظاهرة من جهة، وبالخصائص التقنية والاقتصادية التي تميزها من جهة أخرى. فقد أفرز التطور التكنولوجي أنماطًا جديدة من الأصول الرقمية التي لا تنطبق عليها المفاهيم التقليدية

[1] خالد آل أحمد تيسير العبد، المرجع السابق، ص 34.

[2] محمد أحمد الناسوري، الخصائص الاقتصادية للبيتكوين: دراسة تحليلية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد 4، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2020،ص 102.

للنقود أو السندات المالية أو الحقوق العينية بصورة مباشرة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إدراجها ضمن التصنيفات القانونية الكلاسيكية.[1]

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يشكل الأساس الذي يُبنى عليه التكييف القانوني لتداول العملات الرقمية، إذ إن تحديد طبيعتها القانونية يترتب عنه تحديد النظام القانوني الواجب التطبيق عليها، سواء من حيث القواعد المنظمة للمعاملات، أو من حيث المسؤولية القانونية، أو من حيث الحماية المقررة للمتعاملين بها. كما أن اختلاف الرؤى الفقهية حول هذه الطبيعة يعكس في جوهره تباينًا في فهم الوظيفة الاقتصادية والقانونية التي تؤديها هذه العملات داخل النظام المالي الحديث.[2]

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تحليل مختلف الاتجاهات الفقهية والقانونية التي تناولت الطبيعة القانونية للعملات الرقمية، مع إبراز الأسس التي استند إليها كل اتجاه، والوقوف على مدى كفاية هذه التصنيفات التقليدية في استيعاب هذا النوع المستحدث من الأصول المالية، وذلك في ضوء التحولات التي يشهدها الاقتصاد الرقمي العالمي.

وعليه، سيتم تناول في هذا المطلب الطبيعة القانونية للعملات الرقمية، وذلك من خلال تقسيمه إلى فرعين الأول نقوم بالتطرق للعملات الرقمية كنقود والفرع الثاني نتناول فيه العملات الرقمية كأصول رقمية.

الفرع الأول

العملات الرقمية كنقود

يُعد الاتجاه الذي يذهب إلى اعتبار العملات الرقمية نقودًا من أهم الاتجاهات الفقهية المعاصرة التي حاولت استيعاب هذه الظاهرة المالية المستحدثة ضمن الإطار النظري التقليدي للنقود، وينطلق هذا الاتجاه من فكرة أساسية مفادها أن مفهوم النقود لم

[1] منير ماهر أحمد، المرجع السابق، ص 97.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، 2012، ص 63.

يعد مرتبطًا حصريًا بالشكل المادي أو بالصدور عن سلطة نقدية مركزية، وإنما أصبح مفهومًا وظيفيًا يرتكز بالأساس على الدور الاقتصادي الذي يؤديه الشيء محل الاعتبار في التداول. وبناءً على ذلك، فإن كل وسيلة تحقق وظائف النقود الثلاثة، وسيط التبادل، ومخزن القيمة، ووحدة حساب يمكن أن تكتسب صفة النقد ولو لم تكن في شكلها التقليدي المعروف.[1]

وفي هذا السياق، يرى أنصار هذا الاتجاه أن العملات الرقمية، رغم حداثتها وخصوصيتها التقنية، قد نجحت إلى حد كبير في اكتساب طابع تداولي داخل الاقتصاد الرقمي العالمي، حيث أصبحت تُستعمل في إبرام المعاملات المالية، وشراء السلع والخدمات، بل وحتى في تسوية بعض الالتزامات بين الأطراف المتعاملين بها. كما أنها أتاحت إمكانيات جديدة للتحويل المالي السريع عبر الحدود دون الحاجة إلى الوساطة المصرفية التقليدية، وهو ما يعزز من وظيفتها كأداة تبادل حديثة تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.[2]

ويستند هذا الاتجاه كذلك إلى التطور الذي عرفه مفهوم النقود في الفقه والاقتصاد المعاصرين، حيث لم يعد يقتصر على النقود الورقية أو المعدنية الصادرة عن البنك المركزي، بل امتد ليشمل النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية التي تعتمد على الوسائط الرقمية في التخزين والتحويل. ومن هذا المنظور، فإن غياب الوجود المادي للعملات الرقمية لا يُعد عنصرًا حاسمًا لنفي صفتها النقدية، طالما أنها تؤدي وظائف اقتصادية مشابهة وتتمتع بدرجة من القبول داخل السوق بين المتعاملين بها.[3]

كما يُبرز هذا الاتجاه أن القيمة الاقتصادية للعملات الرقمية لا تستمد من غطاء مادي أو سيادي تقليدي، وإنما من الثقة التي يوليها المستخدمون لها، ومن آليات العرض

[1] الجوارين، عدنان فرحان، عملة البيتكوين (Bitcoin): الآثار الاقتصادية والمخاطر المتوقعة، أوراق في السياسة النقدية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2018، ص 48.

[2] الجوارين، عدنان فرحان، المرجع نفسه، ص 49.

[3] منير ماهر أحمد، المرجع السابق، ص 98.

والطلب داخل الأسواق الرقمية. وهذا ما يجعلها، من وجهة نظرهم، أقرب إلى النقود القائمة على الثقة (Fiat Money)التي تعتمد في قيمتها على الاعتراف الاجتماعي والاقتصادي أكثر من اعتمادها على قيمة ذاتية أو مادية.[1] فإن هذا التكييف لا يخلو من إشكالات جوهرية أثارت جدلًا فقهيًا واسعًا. فمن أبرز الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه أن العملات الرقمية تفتقر إلى عنصر الإلزام القانوني العام، حيث لا تتمتع بصفة "العملة القانونية" التي تفرض على الأفراد أو المؤسسات قبولها في الوفاء بالالتزامات. كما أنها لا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة نقدية مسؤولة عن تنظيم كتلتها النقدية أو ضمان استقرار قيمتها، الأمر الذي يجعلها شديدة التقلب وعرضة لمخاطر المضاربة، وهو ما يتعارض مع أحد أهم أدوار النقود التقليدية المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، يثار تساؤل جوهري حول مدى استقرار القبول العام للعملات الرقمية، إذ إن استخدامها لا يزال محدودًا ومتحفظًا عليه في العديد من الأنظمة الاقتصادية، بل إن بعض الدول تفرض قيودًا صارمة أو حظرًا كاملًا على تداولها. وهذا يضعف من إمكانية اعتبارها نقودًا بالمعنى القانوني الدقيق، الذي يفترض وجود قبول عام ومستقر ومؤسسي لها داخل النظام الاقتصادي.[2]

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الاتجاه الذي يعتبر العملات الرقمية نقودًا يقوم على قراءة وظيفية مرنة وموسعة لمفهوم النقد، تسعى إلى استيعاب التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي. غير أن هذا التوجه يظل محل نقاش، بالنظر إلى عدم اكتمال الشروط القانونية التقليدية للنقود في هذه العملات، مما يجعلها في منطقة وسطى بين النقد والأصول المالية، ويؤكد في الوقت ذاته استمرار الجدل الفقهي حول طبيعتها القانونية الدقيقة.

[1] خالد آل أحمد تيسير العبد، المرجع السابق، ص 39.

[2] مصطفى محمد الحسبان، المرجع السابق، ص 63.

الفرع الثاني

العملات الرقمية كأصول رقمية

يتجه عدد متزايد من الفقهاء والباحثين في القانون المالي والاقتصادي إلى تبني مقاربة مفادها أن العملات الرقمية لا يمكن إدراجها ضمن مفهوم النقود بالمعنى القانوني التقليدي، وإنما ينبغي تصنيفها ضمن فئة الأصول الرقمية أو الأصول المالية غير الملموسة القابلة للتداول والاستثمار. ويقوم هذا الاتجاه على تحليل وظيفي واقعي لهذه العملات، يركز على طبيعة استخدامها الفعلي في الأسواق، بدل الاقتصار على المعايير الشكلية أو المفاهيم الكلاسيكية للنقد.[1]

ويستند هذا التصنيف إلى مجموعة من الخصائص البنيوية التي تميز العملات الرقمية، وعلى رأسها الطابع اللامركزي، والتقلب السعري الحاد، وغياب الضمان القانوني أو المؤسسي للقيمة. فالقيمة السوقية لهذه العملات لا تستمد من سلطة نقدية مركزية، وإنما تتحدد بشكل شبه كامل عبر آليات العرض والطلب داخل منصات التداول العالمية، وهو ما يجعلها أقرب إلى فئة الأصول الاستثمارية التي تخضع لمنطق السوق والمضاربة أكثر من خضوعها لمنطق الاستقرار النقدي.[2]

ومن الناحية الاقتصادية، تُظهر المعطيات الإحصائية أن سوق الأصول الرقمية قد شهد نموًا غير مسبوق خلال العقد الأخير. فقد تجاوزت القيمة السوقية الإجمالية للعملات الرقمية في بعض الفترات ذروة بلغت حوالي 3 تريليونات دولار أمريكي، قبل أن تشهد تقلبات حادة نتيجة دورات الصعود والانخفاض التي تميز هذا السوق. كما تشير البيانات إلى أن عملة البيتكوين، باعتبارها أكبر أصل رقمي، استحوذت في عدة مراحل

[1] محمد أمين الرومي، المرجع السابق، ص 884.

[2] منير ماهر أحمد، المرجع السابق، ص 99.

على ما بين 40% إلى 50% من إجمالي القيمة السوقية للعملات الرقمية، مما يعكس درجة التركّز العالية في هذا السوق رغم كثرة المشاريع الرقمية.[1]

إضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء وتداول ما يزيد عن 20,000 إلى 25,000 رمز وعملة رقمية عبر مختلف الشبكات والمنصات، وهو رقم يعكس الطبيعة المتشعبة وغير المستقرة لهذا المجال، ويؤكد صعوبة ضبطه ضمن إطار نقدي موحد. كما أن عدد منصات التداول العالمية (Exchanges) تجاوز مئات المنصات النشطة، وهو ما يعزز فكرة أن السوق أقرب إلى سوق مالي مفتوح للأصول الرقمية منه إلى نظام نقدي منظم.[2]

ومن أبرز المؤشرات الدالة على الطابع الاستثماري المضاربي لهذه العملات، ما تشهده من تقلبات سعرية حادة خلال فترات زمنية قصيرة. فقد سجلت بعض العملات الرقمية انخفاضات تتجاوز 70% إلى 90% من قيمتها السوقية خلال أقل من سنة واحدة، بينما شهدت في فترات أخرى ارتفاعات تفوق 200% إلى 1000% خلال دورات صعود سريعة. هذه التقلبات العنيفة تُضعف بشكل واضح قدرتها على أداء وظيفة مخزن القيمة، وهي إحدى الوظائف الأساسية للنقود في الفقه الاقتصادي.[3]

كما أن الاستخدام الفعلي للعملات الرقمية في المعاملات اليومية لا يزال محدودًا نسبيًا، رغم التوسع التدريجي في بعض القطاعات. فبحسب تقارير مالية دولية، لا تزال نسبة المدفوعات التجارية المباشرة بالعملات الرقمية لا تتجاوز 1% إلى 3% من إجمالي المعاملات العالمية، في حين تظل الغالبية العظمى من استخدامها مرتبطة بالاستثمار، أو المضاربة، أو التحويلات بين المحافظ الرقمية. وهذا يؤكد أن الوظيفة الغالبة للعملات الرقمية ليست وظيفية نقدية، بل وظيفية مالية استثمارية.[4]

---

[1] خالد آل أحمد تيسير العبد، المرجع السابق، ص 37

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، 2012، ص 67.

[3] الجوارين، عدنان فرحان، المرجع السابق، ص 69.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 68.

وعلى المستوى القانوني، يتعزز هذا الاتجاه من خلال الطريقة التي تتعامل بها العديد من التشريعات مع العملات الرقمية، حيث يتم إدراجها ضمن فئات مثل "الأصول المشفرة" أو "الأصول الافتراضية" أو "القيم الرقمية القابلة للتداول". كما تخضع في عدد من الأنظمة القانونية لقواعد الأسواق المالية، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح، ومكافحة غسل الأموال، وحماية المستثمرين، بدلًا من إخضاعها للقواعد المنظمة للنقود أو العملات القانونية.[1]

ومن زاوية التحليل القانوني المقارن، نجد أن العديد من الهيئات التنظيمية المالية الدولية، مثل هيئات الرقابة على الأسواق المالية، تميل إلى تصنيف العملات الرقمية كأصول استثمارية عالية المخاطر، وليس كعملات نقدية. ويرجع ذلك إلى عدم استقرار قيمتها، وغياب جهة إصدار مسؤولة، وصعوبة إخضاعها للسياسات النقدية التقليدية مثل التحكم في العرض النقدي أو معدلات التضخم.[2]

كما أن البنية التقنية لهذه العملات، القائمة على تقنية البلوكشين والتشفير، تعزز من طبيعتها كأصل رقمي مستقل، قابل للتملك والتداول والتحويل، لكنه غير مرتبط بأي التزام سيادي. وهذا ما يجعلها أقرب من الناحية القانونية إلى فئة الحقوق المالية الرقمية أو الأصول غير الملموسة التي يمكن أن تُخزن في محافظ إلكترونية ويتم تداولها عبر منصات رقمية متخصصة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن تصنيف العملات الرقمية كأصول رقمية يعكس مقاربة قانونية واقعية تعتمد على تحليل سلوك السوق ووظيفة الأصل الاقتصادي بدلًا من الاكتفاء بالشكل أو التسمية. كما أن هذا الاتجاه يحظى بقبول متزايد في الفقه الحديث، نظرًا لقدرته على تفسير الظواهر المرتبطة بالتقلبات السعرية، والمضاربة، وتعدد

[1] نبيل مهدي زوين، المرجع السابق، ص 79.

[2] مصطفى محمد الحسبان، المرجع السابق، ص 64.

الاستخدامات، مقارنة بالتصنيف النقدي الذي يبدو محدودًا في تفسير الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة.

وعليه، فإن هذا التكييف يظل الأكثر انسجامًا مع الواقع العملي للأسواق الرقمية، ويؤسس لإطار قانوني أكثر مرونة في التعامل مع العملات الرقمية باعتبارها أصولًا مالية حديثة تتطلب تنظيمًا خاصًا يراعي مخاطرها وخصوصيتها التقنية والاقتصادية.

وختاما لهذا الفصل إلى أن العملات الرقمية تمثل ظاهرة مالية حديثة نشأت في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا الرقمية، وأصبحت تشكل أحد أبرز مكونات الاقتصاد الرقمي المعاصر. وقد تبين من خلال الدراسة المفاهيمية أن هذه العملات تتسم بمجموعة من الخصائص المميزة، لاسيما اللامركزية والتشفير وصعوبة التتبع، وهو ما يميزها عن الأنظمة النقدية التقليدية، كما يميزها عن النقود الإلكترونية التي تظل مرتبطة بالنظام المصرفي والمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة.

كما أوضح الفصل أن العملات الرقمية تتعدد إلى أنواع مختلفة، من أهمها العملات المشفرة والعملات المستقرة، إضافة إلى تنوع آليات تداولها عبر منصات رقمية متخصصة ومحافظ إلكترونية، وهو ما يعكس تطور البنية التحتية المالية الرقمية وازدياد الاعتماد على الوسائط التكنولوجية في تنفيذ المعاملات المالية. ويؤكد هذا التنوع أن العملات الرقمية لم تعد مجرد أداة واحدة، بل أصبحت منظومة متكاملة تتعدد وظائفها واستخداماتها الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، أبرزت الدراسة أن الإطار القانوني للعملات الرقمية لا يزال يثير إشكالية فقهية وتشريعية معقدة، سواء على مستوى تحديد مفهومها القانوني أو على مستوى تكييفها في النظم القانونية المختلفة، فقد تباينت مواقف التشريعات، ومنها المشرع الجزائري الذي اتجه في بعض النصوص إلى التحفظ أو المنع، في حين تبنت بعض التشريعات المقارنة مقاربات أكثر مرونة تسمح بالتنظيم بدل الحظر. ويعكس هذا التباين

عدم استقرار الطبيعة القانونية للعملات الرقمية وارتباطها بتطور السياسات الاقتصادية والتكنولوجية.

كما اشار الفصل إلى أن الطبيعة القانونية للعملات الرقمية ما تزال محل جدل فقهي بين اعتبارها نقودًا بالمعنى التقليدي وبين اعتبارها أصولًا رقمية ذات طبيعة استثمارية. ويعود هذا الجدل إلى غياب الخصائص الكاملة للنقود التقليدية في هذه العملات من جهة، وامتلاكها في الوقت ذاته لقيمة مالية قابلة للتداول والاستثمار من جهة أخرى، وهو ما يجعلها أقرب إلى فئة الأصول الرقمية ذات الطبيعة الخاصة.

وعليه، فإن هذا الفصل يضع الأساس النظري لفهم العملات الرقمية من خلال تحديد مفهومها وخصائصها وأنواعها، ثم تحليل الإشكالات القانونية المرتبطة بها، بما يمهد للانتقال إلى دراسة الجوانب التنظيمية والتشريعية الأكثر تعقيدًا في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي لتداول العملات الرقمية

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي لتداول العملات الرقمية

يُعدّ تنظيم تداول العملات الرقمية من أبرز التحديات القانونية والاقتصادية التي فرضتها الثورة الرقمية والتطور المتسارع للتكنولوجيا المالية في العقود الأخيرة. فقد أدّى الانتشار الواسع لهذه العملات، وعلى رأسها البيتكوين وغيرها من الأصول المشفرة، إلى إثارة جدل فقهي وقانوني حول طبيعتها ومدى مشروعيتها وآثارها على الأنظمة المالية التقليدية. وبينما اتجهت بعض الدول إلى تجريم التعامل بها أو فرض قيود صارمة على تداولها بسبب ما قد تسببه من مخاطر تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي، فضّلت دول أخرى تبني سياسات أكثر مرونة تقوم على التنظيم والرقابة بهدف الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي تتيحها هذه التكنولوجيا.

وفي ظل هذا التباين في المواقف التشريعية، برزت الحاجة إلى وضع أطر قانونية وتنظيمية توازن بين متطلبات الأمن المالي وحماية الاقتصاد الوطني من جهة، وتشجيع الابتكار المالي وجذب الاستثمارات الرقمية من جهة أخرى. وعليه، يتناول هذا الفصل الإطار التنظيمي لتداول العملات الرقمية من خلال دراسة الاتجاهات التشريعية المختلفة بين نهج التجريم والتقييد من جهة، ونهج الانفتاح الاقتصادي والتنظيم القانوني من جهة أخرى، وذلك بهدف الوقوف على مختلف السياسات المعتمدة في مواجهة هذه الظاهرة المالية المستحدثة ومن خلال هذا التقديم سنقوم بتقسيم الفصل إلى مبحثين،الأول نتطرق

الإتجاه نحو تجريم العملات الرقمية والمبحث الثاني نتناول فيه الإتجاه نحو الإنفتاح الإقتصادي وتداول هذه العملات.

المبحث الأول

الاتجاه نحو تجريم تداول العملات الرقمية

لم يعد النقاش مقتصرًا على مسألة التكييف القانوني للعملات الرقمية، بل امتد ليشمل مدى مشروعية تداولها أصلًا، وما إذا كان ينبغي إدماجها ضمن الإطار القانوني المنظم أو إخضاعها لحظر وتجريم صريح. وقد تبنت بعض الأنظمة القانونية بالفعل مقاربة تقوم على المنع الجزئي أو الكلي، معتبرة أن المخاطر المرتبطة بهذه العملات تفوق في الوقت الراهن المنافع الاقتصادية المحتملة منها.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة الأسس التي يستند إليها الاتجاه القائل بتجريم تداول العملات الرقمية، من خلال تحليل الدوافع القانونية والاقتصادية والأمنية التي ساهمت في بلورة هذا التوجه، وبيان مدى قوته في مواجهة التطور المتسارع للاقتصاد الرقمي.

المطلب الأول

مبررات التجريم تداول العملات الرقمية

يستند الاتجاه القائل بتجريم تداول العملات الرقمية إلى مجموعة من المبررات القانونية والاقتصادية والأمنية التي يرى أنها تبرر تدخل المشرّع بحظر هذا النوع من المعاملات أو تقييدها بشكل صارم، وتنبع هذه المبررات من طبيعة العملات الرقمية ذاتها، وما تتسم به من خصائص تقنية ومالية تجعلها مختلفة عن الأدوات المالية

التقليدية، خاصة من حيث غياب الرقابة المركزية وصعوبة تتبع العمليات المالية المرتبطة بها.[1]

وفي هذا الإطار، تتعدد الاعتبارات التي دفعت العديد من التشريعات إلى تبني موقف تجريمي أو تقييدي، سواء تعلق الأمر بحماية النظام المالي، أو مكافحة الجرائم الاقتصادية، أو الحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق. وعليه، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أبرز المبررات التي يستند إليها هذا الاتجاه في تبرير موقفه من تجريم تداول العملات الرقمية.[2]

وسيتم التطرق في هذا المطلب ممبررات تجريم العملات الرقمية و ذلك بتقسيمه لثلاثة فروع،في الفرع الأول نتطرق لمخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب، و الفرع الثاني سنتناول مخاطر الإحتيال والتقلبات الإقتصادية أما بالنسبة للفرع الثالث نخصصه لغياب الرقابة والحماية القانونية لتداول العملات الرقمية.

الفرع الأول

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يُعد خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أبرز المبررات التي يستند إليها الاتجاه القائل بتجريم أو تقييد تداول العملات الرقمية، حيث يرى هذا الاتجاه أن الخصائص التقنية التي تتميز بها هذه العملات تجعلها بيئة خصبة لتسهيل بعض الأنشطة المالية غير المشروعة. وتتمثل أهم هذه الخصائص في الطابع اللامركزي، وإمكانية إتمام المعاملات دون وسطاء ماليين تقليديين، فضلاً عن مستوى من إخفاء

[1] علاوي، سماء محسن، أثر العملات الافتراضية على السيا ة النقدية والبنك المركزي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، 2020، ص 91.

[2] علاوي، سماء محسن، المرجع السابق، ص 91.

الهوية أو تقليل قابلية التتبع في بعض الشبكات الرقمية، وهو ما يثير إشكاليات جدية على مستوى الرقابة المالية والأمنية.[1]

ومن الناحية العملية، تشير تقارير هيئات دولية مختصة بمكافحة الجرائم المالية إلى تزايد استخدام الأصول الرقمية في بعض عمليات غسل الأموال، سواء من خلال تحويل الأموال ذات المصدر غير المشروع إلى عملات رقمية، أو عبر استخدام منصات التداول لإعادة تدوير هذه الأموال وإدماجها في الدورة الاقتصادية بشكل يبدو مشروعًا. كما تُستخدم بعض التقنيات المعقدة مثل "المزج الرقمي" أو التحويل عبر محافظ متعددة لإخفاء أثر المعاملات، مما يصعّب على السلطات المختصة تتبع التدفقات المالية.[2]

وفي السياق ذاته، يُخشى من أن تسهم العملات الرقمية في تمويل الأنشطة الإرهابية أو الجماعات غير المشروعة، بالنظر إلى إمكانية تحويل الأموال بسرعة عبر الحدود دون المرور عبر النظام المصرفي التقليدي، الذي يخضع عادة لرقابة صارمة وإجراءات امتثال دقيقة. وقد عززت بعض الحوادث المسجلة دوليًا هذه المخاوف، حيث تم رصد استخدام أصول رقمية في تمويل عمليات مشبوهة، ولو أن هذا الاستخدام لا يزال محدودًا مقارنة بحجم السوق الكلي.[3]

كما أن غياب جهة مركزية مسؤولة عن إصدار العملات الرقمية أو مراقبة تداولها يجعل من الصعب تطبيق آليات الامتثال المالي التقليدية، مثل قواعد "اعرف عميلك"

---

[1] عساف، محمد مطلق، العملات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية (عملة Bitcoinنموذجاً)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد 36، العدد 2، جامعة قطر، 2019،ص 98.

[2] وسرى حبيب، «عملات رقمية ستصبح لها مستقبل»، 31 جوان 2021، تم الاستطلاع بتاريخ 07 ماي2021.الساعة 12:45.

[3] أحمد حسين عبد المجيد، «الآثار الاقتصادية للنقود الافتراضية»، المؤتمر الدولي الخامس عشر للهيئة الشرعية والدراسات الإسلامية حول العملات الافتراضية والميزان، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 67.

(KYC) و"مكافحة غسل الأموال" (AML)،بشكل فعال في جميع الحالات. ويؤدي هذا الفراغ التنظيمي إلى خلق ثغرات يمكن استغلالها من قبل الشبكات الإجرامية لإخفاء مصادر الأموال وإعادة إدخالها في النظام المالي الرسمي.[1]

ومع ذلك، لا يعني ذلك أن جميع المعاملات بالعملات الرقمية مرتبطة بالأنشطة غير المشروعة، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن نسبة الاستخدام الإجرامي تبقى محدودة مقارنة بالاستخدامات المشروعة، غير أن طبيعة هذه المخاطر، حتى وإن كانت نسبتها أقل، تجعلها ذات تأثير كبير على الأمن المالي والاقتصادي، وهو ما يدفع بعض التشريعات إلى تبني مبدأ الحيطة والحذر من خلال التجريم أو المنع.

وبناءً على ما سبق، فإن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمثل أحد أهم الدوافع التي يعتمد عليها الاتجاه التجريمي، باعتبارها مخاطر تمس بشكل مباشر استقرار النظام المالي وسلامة المعاملات الاقتصادية، وتستدعي من وجهة نظر هذا الاتجاه تدخلاً تشريعيًا صارمًا للحد من استخدام العملات الرقمية في الأنشطة غير المشروعة.[2]

الفرع الثاني

مخاطر الاحتيال والتقلبات الاقتصادية

يستند الاتجاه المؤيد لتجريم أو تقييد تداول العملات الرقمية كذلك إلى جملة من المخاطر المرتبطة بالاحتيال المالي والتقلبات الاقتصادية الحادة التي تميز هذا السوق، والتي تُعد من أبرز الإشكالات التي تعيق إدماجه ضمن المنظومة المالية التقليدية بشكل آمن ومستقر. فغياب الرقابة المركزية وضعف التنظيم القانوني في العديد من الدول جعلا من البيئة الرقمية مجالًا واسعًا لانتشار أنماط متعددة من الجرائم المالية، إلى جانب ارتفاع مستوى المخاطر الاستثمارية المرتبطة بالتذبذب السعري الكبير.[3]

[1] هبة عبد المنعم، المرجع السابق، ص 78.

[2] أحمد حسين عبد المجيد، المرجع السابق، ص 67.

[3] عساف، محمد مطلق، المرجع السابق، ص 73.

فعلى مستوى الاحتيال، تشير تقارير صادرة عن جهات رقابية دولية، من بينها هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) ومركز شكاوى جرائم الإنترنت التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI Internet Crime Complaint Center)،إلى تسجيل آلاف الحالات سنويًا مرتبطة بعمليات نصب في مجال العملات الرقمية، مثل منصات التداول الوهمية (Fake Exchanges)،ومشاريع "الطرح الأولي للعملات" الاحتيالية (ICO Scams)، إضافة إلى عمليات "سحب البساط" (Rug Pulls) التي يقوم فيها مطورو بعض المشاريع بجمع أموال المستثمرين ثم الاختفاء بشكل مفاجئ.[1]

ومن الأمثلة البارزة على ذلك قضية منصة OneCoin التي اعتُبرت واحدة من أكبر عمليات الاحتيال في تاريخ العملات الرقمية، حيث قُدرت قيمة الأموال التي تم جمعها من المستثمرين بأكثر من 4 مليارات دولار أمريكي قبل اكتشاف أنها لم تكن تعتمد على أي تقنية بلوكشين حقيقية. كما شهدت الأسواق الرقمية أيضًا انهيار منصة FTXفي عام 2022، والتي كانت تُصنف ضمن أكبر منصات تداول الأصول الرقمية في العالم، وقد أدى انهيارها إلى خسائر تُقدّر بعشرات المليارات من الدولارات، وأثر بشكل كبير على ثقة المستثمرين في هذا القطاع.[2]

أما من حيث المخاطر الاقتصادية، فإن العملات الرقمية تتسم بدرجة عالية من التقلب السعري غير المسبوق مقارنة بالأسواق المالية التقليدية. فقد أظهرت البيانات التاريخية أن سعر عملة البيتكوين مثلًا قد شهد انخفاضًا تجاوز 70% إلى 80% خلال فترات هبوط السوق، كما سجلت ارتفاعات قياسية في فترات قصيرة تجاوزت أحيانًا 300% إلى 1000% خلال موجات الصعود. هذا النمط من التذبذب يجعلها أقرب إلى الأصول المضاربية منه إلى وسائل مستقرة لحفظ القيمة أو التبادل.وتشير دراسات صادرة عن بنك التسويات الدولية (BIS) إلى أن العملات الرقمية لا تتمتع بخصائص الاستقرار

[1] محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 98.

[2] الجوارين، عدنان فرحان، المرجع السابق، ص 51.

النقدي اللازمة لتكون بديلًا موثوقًا للعملات التقليدية، حيث تؤكد هذه الدراسات أن التقلبات الشديدة في الأسعار تحدّ من قدرتها على أداء وظائف النقود الأساسية، وتزيد من مخاطر فقدان رأس المال بالنسبة للمستثمرين غير المحترفين. كما حذّر صندوق النقد الدولي (IMF) من أن الاعتماد الواسع على الأصول الرقمية غير المنظمة قد يؤدي إلى تهديد الاستقرار المالي، خاصة في الاقتصادات الناشئة.[1]

ومن زاوية أخرى، فإن الافتقار إلى آليات حماية المستثمرين، مثل التأمين على الودائع أو الضمانات القانونية المعتمدة في النظام المصرفي التقليدي، يجعل المتعاملين عرضة لخسائر كبيرة في حال حدوث اختراقات إلكترونية أو انهيار منصات التداول. وقد تم تسجيل عدة حالات لاختراق محافظ رقمية وسرقة أصول تقدر بمئات الملايين من الدولارات خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس هشاشة البنية الأمنية لبعض المنصات. فإن هذه المعطيات العملية والدراسات الدولية تعزز موقف الاتجاه القائل بتجريم أو تقييد تداول العملات الرقمية، باعتبار أن المخاطر المرتبطة بالاحتيال والتقلبات الاقتصادية لا تقتصر على المستثمر الفردي فحسب، بل تمتد لتشمل الاستقرار المالي العام وثقة الجمهور في الأسواق المالية، وهو ما يجعل التدخل التشريعي—من وجهة نظر هذا الاتجاه—ضرورة لحماية النظام الاقتصادي من الاضطراب.[2]

إن المخاطر الناجمة عن الاحتيال في مجال العملات الرقمية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما تمتد إلى المساس بمبادئ قانونية ودستورية تهدف إلى حماية الأموال والمعاملات المالية من الغش والخداع. وقد أكد الدستور الجزائري لسنة 2020 على ضرورة حماية الحقوق الاقتصادية للأفراد، حيث تنص المادة 62 على أن: «تعمل السلطات العمومية على حماية المستهلكين، بشكل يضمن لهم الأمن والسلامة والصحة وحقوقهم الاقتصادية»، كما تنص المادة 61 على أن «حرية التجارة والاستثمار

[1] علاوي، سماء محسن، المرجع السابق، ص 93.

[2] محمد صبري السعدي، المرجع السابق، ص 99.

والمقاولة مضمونة، وتمارس في إطار القانون». وتدل هذه الأحكام على أن الحرية الاقتصادية ليست مطلقة، بل تخضع للضوابط القانونية التي تفرضها المصلحة العامة وحماية المتعاملين من الغش والاحتيال.[1]

وفي مصر، يستند تدخل الدولة لمواجهة الجرائم المالية والاحتيال المرتبط بالأصول الرقمية إلى نصوص دستورية واضحة، حيث تنص المادة 27 من الدستور المصري على أن النظام الاقتصادي يلتزم بمعايير الشفافية والحوكمة ويهدف إلى حماية المستهلك والحفاظ على التوازنات المالية والتجارية، كما تنص المادة 218 على أن «تلتزم الدولة بمكافحة الفساد» وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وحماية المال العام. وتشكل هذه النصوص أساسًا دستوريًا يبرر تدخل المشرع لتنظيم تداول العملات الرقمية والحد من الجرائم المالية المرتبطة بها.[2]

الفرع الثالث

غياب الرقابة والحماية القانونية

يُعدّ غياب منظومة رقابية متكاملة وفعّالة لتنظيم تداول العملات الرقمية من أهم الأسس التي يستند إليها الاتجاه الفقهي والقانوني المؤيد للتجريم أو التقييد الصارم، إذ يُنظر إلى هذا الغياب باعتباره خللاً بنيويًا يمس جوهر الأمن القانوني في المعاملات المالية. فالنظام المالي التقليدي يقوم على تراتبية مؤسساتية واضحة تشمل البنوك المركزية، وهيئات الرقابة على الأسواق المالية، وأنظمة الامتثال المالي، وهو ما يضمن قدراً من الاستقرار والشفافية وحماية المتعاملين. في المقابل، تعمل العملات الرقمية ضمن بيئة لامركزية تتجاوز هذه البنية التنظيمية، مما يخلق فراغًا رقابيًا واسعًا يصعب ضبطه بالآليات القانونية التقليدية.[3]

[1] المرسوم الرئاسي رقم 20-442 ، المادة 61، المادة 62.

[2] الجوارين، عدنان فرحان، المرجع السابق، ص 54.

[3] محمد صبري السعدي، المرجع السابق، ص 98.

أما في تونس، فإن الدستور أسند إلى القانون تنظيم المسائل المالية والنقدية، حيث نص الفصل 65 على أن نظام إصدار العملة والالتزامات المالية للدولة من المجالات التي ينظمها القانون، وهو ما يفتح المجال أمام السلطة التشريعية لوضع قواعد خاصة بالأصول والعملات الرقمية متى اقتضت الضرورة حماية الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي.[1]

ومن المنظور الشرعي، فإن مكافحة الاحتيال المالي تُعد من المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية، وقد نهى القرآن الكريم عن أكل أموال الناس بالباطل وعن كل صور الغش والخداع في المعاملات المالية. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾[2]. كما قال سبحانه: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝﴾. وتؤكد هذه النصوص تحريم كل الممارسات التي تقوم على الغش أو التدليس أو الاستيلاء على أموال الغير بطرق غير مشروعة، وهي أفعال قد تظهر في بعض المعاملات المرتبطة بالعملات الرقمية من خلال المنصات الوهمية أو المشاريع الاحتيالية.[3]

كما أن التقلبات الحادة التي تعرفها العملات الرقمية قد تؤدي إلى الإضرار بالاستقرار المالي وإلحاق خسائر جسيمة بالمستثمرين، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ حماية المال الذي يعد أحد المقاصد الضرورية للشريعة الإسلامية. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾[4]، وهي آية تدل على ضرورة المحافظة على الأموال ومنع تعريضها للمخاطر غير المبررة. ومن ثم فإن التدخل

---

1 دستور الجمهورية التونسية الصادر في 26 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 25 جويلية 2022،الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2022، الفصل 65.

[2] سورة النساء، الآية 29

[3] سورة المطففين، الآيات 1–3.

[4] سورة النساء، الآية 5

التشريعي لتنظيم تداول العملات الرقمية يجد سنده ليس فقط في النصوص الدستورية الحديثة، وإنما كذلك في المبادئ الشرعية التي تهدف إلى حماية الأموال وتحقيق الأمن الاقتصادي ومنع الغش والاحتيال.

وقد أكدت العديد من الدراسات الدولية هذا الإشكال. فوفق تقرير صادر عن بنك التسويات الدولية (BIS, 2023)، فإن الأصول الرقمية لا تزال تعمل في "بيئة تنظيمية مجزأة وغير متجانسة"، مما يحدّ من فعالية الرقابة العابرة للحدود ويؤدي إلى تفاوت كبير في مستوى الحماية القانونية بين دولة وأخرى. كما أشار التقرير إلى أن غياب جهة إصدار مركزية يجعل من الصعب تطبيق أدوات السياسة النقدية التقليدية أو فرض قواعد استقرار السوق.ومن جهته، حذّر صندوق النقد الدولي (IMF, Global Financial Stability Report 2023) من أن التوسع غير المنضبط في أسواق الأصول الرقمية قد يخلق "مناطق ظل مالية" (Shadow Financial Areas)، تتعذر فيها الرقابة الفعالة، مما يزيد من مخاطر العدوى المالية وانتقال الأزمات إلى النظام المالي التقليدي، خاصة في الاقتصادات الناشئة ذات البنية الرقابية الضعيفة.[1]

وعلى المستوى العملي، كشفت عدة وقائع دولية حجم هذا الفراغ الرقابي. ففي قضية انهيار منصة (2022) FTX، التي كانت تُعد من أكبر منصات تداول الأصول الرقمية عالميًا، تبيّن أن غياب الرقابة الفعالة وضعف آليات التدقيق الداخلي سمحا بإدارة غير شفافة للأموال، مما أدى إلى خسائر قدرت بأكثر من 8 مليارات دولار من أموال المستخدمين وفق تقديرات قضائية أمريكية. وقد أبرزت هذه القضية بشكل واضح هشاشة الإطار التنظيمي الذي تعمل ضمنه العديد من المنصات، حتى تلك التي كانت تُصنف على أنها "منظمة نسبيًا".[2]

[1] الجوارين، عدنان فرحان، المرجع السابق، ص 53.

[2] محمد صبري السعدي، المرجع السابق، ص 99.

كما شهدت منصة Mt. Gox، التي كانت تستحوذ في مرحلة ما على أكثر من 70% من حجم تداول البيتكوين عالميًا، انهيارًا كارثيًا عام 2014 نتيجة اختراق إلكتروني وسوء إدارة، أدى إلى فقدان ما يقارب 850,000 بيتكوين. وقد سلطت هذه الحادثة الضوء على غياب أنظمة حماية المستثمرين في البورصات الرقمية، مقارنة بالأسواق المالية التقليدية التي تخضع لأنظمة تأمين وتعويضات.

وتشير تقارير (2024) Chainalysis إلى أن حجم الأموال المرتبطة بأنشطة غير مشروعة في قطاع العملات الرقمية ما يزال بمليارات الدولارات سنويًا، رغم التطور الملحوظ في أدوات الامتثال. كما تؤكد هذه التقارير أن جزءًا من هذه الصعوبات يعود إلى محدودية قدرة السلطات على تتبع العمليات عبر الشبكات اللامركزية أو عبر تقنيات تعزيز الخصوصية.[1]

ومن الناحية القانونية، يبرز إشكال جوهري يتمثل في غياب تحديد واضح للاختصاص القضائي في النزاعات المرتبطة بالأصول الرقمية. فالمعاملات قد تتم بين أطراف في دول مختلفة، عبر منصات تقع خوادمها في دول ثالثة، مما يجعل تطبيق القانون الوطني مسألة معقدة، ويحدّ من فعالية آليات التقاضي والتنفيذ القضائي. وقد أشارت دراسات قانونية مقارنة صادرة عن EuropeanBankingAuthority (EBA)إلى أن هذا التعقيد يضعف بشكل كبير قدرة الأنظمة القانونية التقليدية على توفير حماية فعالة للمستثمرين.[2]

إلى جانب ذلك، فإن غياب متطلبات إلزامية موحدة مثل الإفصاح المالي، والتدقيق الخارجي، وتأمين الأصول الرقمية، يؤدي إلى تفاوت كبير في مستوى الأمان بين المنصات. ففي حين تلتزم بعض المنصات الكبرى بإجراءات امتثال صارمة، تعمل

[1]محمد صبري السعدي، المرجع نفسه، ص 101.

[2]Bank for International Settlements (2024). Report to the G20 : Central Bank Digital Currenciesat 21:12 h.

منصات أخرى في بيئات شبه غير منظمة، مما يخلق مخاطر عالية على المستخدمين ويزيد من احتمالية التعرض للاحتيال أو فقدان الأصول دون أي تعويض قانوني.وبناءً على ذلك، فإن غياب الرقابة والحماية القانونية لا يُعد مجرد نقص تنظيمي، بل يمثل عنصرًا حاسمًا في تقييم مدى خطورة تداول العملات الرقمية. فوفق هذا الاتجاه، لا يمكن ضمان سلامة النظام المالي أو حماية المتعاملين دون وجود إطار قانوني موحد وملزم يخضع لرقابة مؤسسية فعالة، وهو ما يبررفي نظرهمتبني سياسات أكثر صرامة قد تصل إلى حد التجريم المؤقت إلى حين نضج المنظومة القانونية والتنظيمية العالمية.[1]

المطلب الثاني

صور التجريم والعقوبات المقررة لتداول العملات الرقمية

بعد بيان المبررات التي دفعت المشرّع إلى تجريم بعض الأفعال المرتبطة بالعملات المشفرة، تبرز أهمية الوقوف على صور هذا التجريم والجزاءات القانونية المترتبة عليه. فالتجريم لا يقتصر على مجرد حظر التعامل بهذه العملات في بعض التشريعات، بل يمتد ليشمل مجموعة من الأفعال التي قد تشكل تهديدًا للأمن الاقتصادي والمالي أو تُستغل في أنشطة غير مشروعة كغسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي. ولضمان فعالية القواعد القانونية وتحقيق الردع العام والخاص، أقرّت التشريعات المختلفة عقوبات تتفاوت بحسب جسامة الفعل المرتكب وآثاره. وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أبرز صور التجريم المرتبطة بالعملات المشفرة، ثم بيان العقوبات المقررة لها.

سنتناول في هذا المطلب لصور تجريم العملات الرقمية والعقوبات المقررة لمتداوليها وذلك من خلال تقسيم المطلب لثلاثة فروع،في الفرع الأول سنتكلم عن تجريم

[1]International Monetary Fund (2023). Elements of Effective Policies for Crypto Assets. Washington, D.C. : International MonetaryFundat 21:12 h.

العملات الرقمية وفي الفرع الثاني نتناول الإجراءات القالنونية لمتداولي العملات الرقمية وفي الفرع الثالث سنتطرق للعقوبيات المقررة لمتداولي العملات الرقمية.

الفرع الأول

تجريم التداول بالعملات المشفرة

يُعدّ التداول بالعملات المشفرة من أكثر المسائل إثارة للجدل على الصعيدين القانوني والاقتصادي، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لهذه العملات التي تعمل خارج الإطار المالي التقليدي وتستند إلى تقنيات رقمية متطورة لا تخضع في كثير من الأحيان لرقابة السلطات النقدية المركزية. وقد دفع هذا الوضع العديد من الدول إلى تبني موقف متحفظ أو رافض تجاه هذه المعاملات، من خلال تجريم بعض صور التداول بها أو فرض قيود صارمة على ممارستها، انطلاقًا من اعتبارات تتعلق بحماية النظام المالي وضمان الاستقرار الاقتصادي.[1]

ويُقصد بتداول العملات المشفرة مختلف العمليات التي تستهدف شراء هذه العملات أو بيعها أو مبادلتها أو المضاربة عليها عبر المنصات الرقمية المخصصة لذلك، سواء تم ذلك بين الأفراد مباشرة أو من خلال وسطاء إلكترونيين. ويشمل التداول أيضًا عمليات تحويل العملات التقليدية إلى عملات مشفرة والعكس، إضافة إلى عمليات الاستثمار والمضاربة التي تهدف إلى تحقيق أرباح ناجمة عن تقلبات الأسعار. وقد شهد هذا النوع من المعاملات انتشارًا واسعًا خلال السنوات الأخيرة نتيجة التطور التكنولوجي وسهولة الوصول إلى المنصات الرقمية العابرة للحدود.[2]

غير أن هذا الانتشار السريع صاحبه تزايد المخاوف المرتبطة بالآثار السلبية المحتملة لهذه الأنشطة، حيث تتميز العملات المشفرة بدرجة عالية من التقلب وعدم الاستقرار، الأمر الذي يجعلها أداة استثمارية محفوفة بالمخاطر. فقد سجلت العديد من

[1] محمد صبري السعدي، المرجع السابق، ص 103.

[2] علاوي، سماء محسن، المرجع السابق، ص 94.

العملات الرقمية ارتفاعات وانخفاضات حادة خلال فترات زمنية قصيرة، مما أدى إلى تكبد المستثمرين خسائر مالية جسيمة. وقد اعتبرت بعض السلطات الرقابية أن السماح بتداول هذه العملات دون ضوابط قانونية واضحة قد يؤدي إلى تهديد المدخرات الفردية وزعزعة الثقة في الأسواق المالية.[1]

كما يرتبط تجريم التداول بالرغبة في الحد من استخدام العملات المشفرة كوسيلة لإخفاء مصادر الأموال أو تحويلها بعيدًا عن أعين الجهات الرقابية. فبفضل ما توفره بعض العملات الرقمية من مستوى مرتفع من السرية وصعوبة تتبع المعاملات، أصبحت هذه الوسائل محل اهتمام الجماعات الإجرامية والشبكات المنظمة التي تسعى إلى استغلالها في غسل الأموال أو تمويل الأنشطة غير المشروعة. ومن ثمّ، رأت العديد من التشريعات أن تجريم التداول أو إخضاعه لقيود صارمة يشكل أداة وقائية للحد من هذه المخاطر وتعزيز فعالية السياسات الوطنية لمكافحة الجريمة المالية.[2]

وتزداد أهمية التجريم بالنظر إلى ما قد يترتب على التداول غير المنظم من آثار تمس السيادة النقدية للدولة. فالعملات المشفرة لا تصدر عن البنوك المركزية ولا تستند إلى ضمانات حكومية، وهو ما يجعل انتشارها الواسع منافسًا محتملًا للعملة الوطنية، خاصة إذا اتجه الأفراد والمتعاملون الاقتصاديون إلى استخدامها كوسيلة للتبادل أو الادخار. وقد حذرت العديد من المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية من أن التوسع غير المنضبط في استخدام هذه العملات قد يحدّ من قدرة السلطات النقدية على إدارة السياسة النقدية والتحكم في عرض النقود ومعدلات التضخم.[3]

وفي هذا الإطار، اتخذت بعض الدول مواقف تشريعية صارمة تمثلت في حظر تداول العملات المشفرة بصورة كلية وتجريم مختلف الأنشطة المرتبطة بها. ويُلاحظ ذلك

[1] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعات متعددة، 2016، ص 12.

[2] عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص 15.

[3] هبة عبد المنعم، المرجع السابق، ص 83.

في عدد من التشريعات التي تفرض عقوبات مالية أو جزائية على الأشخاص الذين يباشرون عمليات التداول أو يروجون لها أو يوفرون منصات لتسهيلها دون ترخيص قانوني. وفي المقابل، اتجهت دول أخرى إلى تبني نهج تنظيمي يقوم على الترخيص والرقابة بدل الحظر المطلق، حيث تسمح بالتداول ضمن إطار قانوني محدد يضمن الشفافية وحماية المستثمرين ومكافحة الجرائم المالية.وعليه، فإن تجريم التداول بالعملات المشفرة لا يُعدّ غاية في حد ذاته، وإنما يمثل وسيلة قانونية لحماية النظام المالي والاقتصادي من المخاطر المرتبطة بهذه الأصول الرقمية، وضمان خضوع الأنشطة المالية لمبادئ الشفافية والرقابة القانونية، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي والحفاظ على متطلبات الأمن الاقتصادي والاستقرار المالي.[1]

في الجزائر، يتضح الموقف القانوني الصارم من العملات المشفرة من خلال القانون رقم 18-07 المتعلق بالتجارة الإلكترونية الذي نص صراحة على منع استعمال أي وسيلة دفع غير معترف بها قانونًا،[2] وهو ما يُفهم منه عدم شرعية التعامل بالعملات الرقمية مثل البيتكوين داخل المنظومة المالية الوطنية. ويعزز هذا التوجه ما جاء في الدستور الجزائري لسنة 2020 الذي يكرّس دور الدولة في حماية الاقتصاد الوطني وضبط النشاط الاقتصادي في إطار القانون، حيث تُعتبر حماية النظام النقدي جزءًا من الأمن الاقتصادي للدولة. وعليه، فإن التداول بالعملات المشفرة يُنظر إليه في الجزائر كفعل خارج الإطار القانوني ما لم يتم تنظيمه بنصوص خاصة، الأمر الذي يفتح المجال لتكييفه كفعل محظور أو مجرّم في إطار القواعد العامة المتعلقة بحماية النظام النقدي ومكافحة المخاطر المالية.

أما في مصر، فقد اتجه المشرّع بشكل أكثر وضوحًا إلى تقييد التعامل بالعملات المشفرة من خلال القانون رقم 194 لسنة 2020 بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي،

[1] يوسف حسن يوسف، الجرائم المعلوماتية والتشريعات المقارنة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020،ص 19.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 20-442 ،المادة 61، المادة 62.

حيث نص على حظر إصدار العملات الرقمية أو الاتجار بها أو الترويج لها دون ترخيص من البنك المركزي. ويعكس هذا النص توجهاً تشريعياً يهدف إلى إحكام الرقابة على السوق النقدي وحماية الاقتصاد من التقلبات والمخاطر المرتبطة بالأصول الرقمية. ويجد هذا التوجه سنده الدستوري في دستور 2014 المعدل سنة 2019، خاصة في المادة 27 التي تقر مبدأ تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة،[1] وفي المادة 218 التي تلزم الدولة بمكافحة الفساد، بما في ذلك الفساد المالي والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالأسواق الرقمية.

وفي تونس، ورغم عدم وجود نص صريح يجرّم العملات المشفرة بشكل مباشر، فإن التعامل بها يظل غير معترف به قانونًا، نظرًا لاحتكار الدولة لإصدار العملة الوطنية من خلال البنك المركزي. ويستند هذا التوجه إلى مجلة الصرف والتشريعات المالية التي تقيد التعامل بغير العملة القانونية داخل البلاد. كما أن دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022، وخاصة الفصل 65، يكرّس مبدأ أن النظام النقدي وإصدار العملة من المجالات المنظمة بقانون، مما يمنح المشرّع سلطة واسعة لتقييد أو منع تداول العملات الرقمية متى اقتضت المصلحة الاقتصادية ذلك، خصوصًا لحماية الاستقرار المالي ومنع الجرائم الاقتصادية. [2]

الفرع الثاني

الإجراءات القانونية لمواجهة التداول بالعملات المشفرة

لم تقتصر سياسة المشرع في مواجهة المخاطر الناجمة عن العملات المشفرة على تجريم بعض الأفعال المرتبطة بها فحسب، بل امتدت لتشمل مجموعة من الإجراءات القانونية والرقابية الرامية إلى الحد من انتشارها وضمان حماية النظام المالي من

[1] دستور 2014 المعدل 2019، جمهورية مصر العربية ،الجريدة الرسمية العدد 3 مكرر(أ)في 18 يناير 2014، المادة 27، المادة 218.

[2] دستور 2022،الجمهورية التونسية، الفصل 65.

الانعكاسات السلبية المحتملة لهذه المعاملات. فمع التطور المتسارع للتقنيات الرقمية واتساع نطاق استخدام الأصول المشفرة، أصبحت الآليات التقليدية للرقابة المالية غير كافية لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها البيئة الرقمية، الأمر الذي دفع السلطات العامة إلى استحداث تدابير قانونية تتلاءم مع طبيعة هذه المعاملات المستحدثة.[1]

وتتمثل أولى هذه الإجراءات في إخضاع الأنشطة المالية الرقمية لمبدأ الترخيص المسبق، حيث تشترط العديد من التشريعات حصول الجهات التي تقدم خدمات مرتبطة بالعملات المشفرة على موافقة السلطات المختصة قبل مباشرة نشاطها. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان خضوع هذه الجهات للرقابة القانونية وتمكين السلطات من التحقق من مصادر التمويل وهوية المتعاملين ومدى التزام المؤسسات بالقواعد المنظمة للأسواق المالية. كما يسمح نظام الترخيص بتحديد المسؤوليات القانونية للجهات الفاعلة وتقليص مخاطر الاحتيال والاستغلال غير المشروع للمنصات الرقمية.[2]

ومن بين الإجراءات التي حظيت باهتمام واسع كذلك، فرض التزامات متعلقة بالشفافية والإفصاح المالي. فقد ألزمت العديد من الدول المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات الرقمية بتطبيق قواعد "اعرف عميلك" (Know YourCustomer)والتحقق من هوية المستخدمين قبل إتمام المعاملات. ويُعد هذا الإجراء من أهم الوسائل الوقائية المعتمدة دوليًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ يحد من إمكانية استغلال الطابع شبه المجهول لبعض العملات المشفرة في إخفاء هوية المتعاملين أو تمويه مصادر الأموال المتداولة.

كما اعتمدت السلطات المختصة آليات رقابية متطورة لرصد المعاملات المشبوهة وتتبع التدفقات المالية الرقمية.

[1]عبد الحليم شاهين، المرجع السابق، ص 25.

[2]يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 19.

وقد ساهم التقدم التكنولوجي في تطوير أدوات تحليل سلاسل الكتل (BlockchainAnalysis)،والتي تسمح بتعقب حركة الأصول الرقمية والكشف عن الروابط المحتملة بين المعاملات الإجرامية والشبكات المالية غير المشروعة. وأصبحت هذه الأدوات جزءًا أساسيًا من الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود، لاسيما في ظل الطبيعة العالمية للمعاملات المشفرة التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول.[1]

وفي السياق ذاته، اتجهت العديد من التشريعات إلى تعزيز التعاون بين الهيئات الرقابية والمؤسسات المالية والأجهزة الأمنية والقضائية، باعتبار أن الجرائم المرتبطة بالعملات المشفرة غالبًا ما تتسم بالتعقيد والتشعب وتداخل الاختصاصات. ويكتسي التعاون الدولي أهمية خاصة في هذا المجال، نظرًا لإمكانية تنفيذ المعاملات الرقمية بين أطراف موجودين في دول مختلفة، الأمر الذي يستدعي تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود الرامية إلى كشف الجرائم وملاحقة مرتكبيها.

ومن ناحية أخرى، تلجأ السلطات المختصة إلى اتخاذ إجراءات تحفظية تهدف إلى منع استمرار النشاط غير المشروع أو الحد من آثاره، ومن أبرزها تجميد الأصول الرقمية محل الشبهة، وحجز المحافظ الإلكترونية المستخدمة في ارتكاب الجرائم المالية، ومنع تحويل الأموال إلى الخارج إلى حين استكمال التحقيقات اللازمة. وتُعد هذه الإجراءات من الوسائل الفعالة للحفاظ على الأدلة الرقمية وضمان إمكانية استرداد العائدات المتحصلة من الأنشطة غير المشروعة.

وعليه، يتضح أن مواجهة المخاطر المرتبطة بالعملات المشفرة لا تقوم على التجريم والعقاب وحدهما، وإنما تستند إلى منظومة متكاملة من الإجراءات القانونية والرقابية والوقائية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية الحديثة وحماية الاقتصاد الوطني من التهديدات المرتبطة بالاستخدام غير المشروع للأصول الرقمية.

[1] علاوي، سماء محسن، المرجع السابق، ص 96.

الفرع الثالث

العقوبات القانونية المقررة لتداول العملات الرقمية

يُعدّ تقرير العقوبات القانونية أحد أهم الآليات التي يعتمدها المشرع لضمان احترام الأحكام المنظمة للمعاملات المالية والاقتصادية، إذ لا يكتمل التجريم إلا بوجود جزاء قانوني يترتب على مخالفة القواعد المقررة. وفي مجال العملات المشفرة، تكتسب العقوبات أهمية خاصة بالنظر إلى المخاطر التي قد تنجم عن استخدامها خارج الأطر القانونية والرقابية، وما قد يترتب على ذلك من تهديد للاستقرار المالي أو استغلالها في أنشطة إجرامية تمس النظام العام الاقتصادي.[1]

وتختلف العقوبات المقررة بحسب السياسة التشريعية المعتمدة في كل دولة، وبحسب طبيعة الفعل المرتكب ومدى جسامته. فبعض التشريعات التي تتبنى موقفًا متشددًا تجاه العملات المشفرة تنص على عقوبات جزائية مباشرة ضد الأشخاص الذين يقومون بإصدار هذه العملات أو تداولها أو الترويج لها خارج الأطر القانونية المسموح بها. وتشمل هذه العقوبات الغرامات المالية التي قد تصل إلى مبالغ مرتفعة، وذلك بهدف تحقيق الردع ومنع المخالفين من الاستفادة من العوائد المالية الناتجة عن النشاط غير المشروع.[2]

ولا تقتصر العقوبات على الجانب المالي فقط، بل قد تمتد في بعض الحالات إلى العقوبات السالبة للحرية، لاسيما عندما يقترن استخدام العملات المشفرة بارتكاب جرائم أخرى كغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال الإلكتروني. ففي هذه الحالات لا يُنظر إلى العملات المشفرة باعتبارها محل الجريمة فحسب، وإنما باعتبارها وسيلة لتسهيل

[1] يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 20.

[2] محمد حسين منصور، المسؤولية القانونية الناشئة عن المعاملات الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 98

ارتكاب أفعال أكثر خطورة تمس الأمن الاقتصادي والأمن الوطني، الأمر الذي يبرر تشديد العقوبات المقررة على مرتكبيها.[1]

كما تلجأ العديد من التشريعات إلى فرض عقوبات تكميلية تهدف إلى تعزيز فعالية الردع وتحقيق الحماية القانونية المطلوبة. ومن أبرز هذه العقوبات مصادرة الأموال أو الأصول الرقمية المتحصلة من النشاط غير المشروع، وإغلاق المنصات أو المواقع الإلكترونية المستخدمة في ارتكاب المخالفة، وسحب التراخيص الممنوحة للجهات التي تمارس نشاطها بصورة مخالفة للقانون. وتُعد المصادرة من أهم التدابير العقابية في هذا المجال، لأنها تحرم الجاني من العائدات المالية الناتجة عن الجريمة وتمنع إعادة توظيفها في أنشطة غير مشروعة.وفي إطار تعزيز فعالية العقوبات، اعتمدت بعض الدول تدابير إدارية ورقابية موازية للعقوبات الجزائية، تتمثل في إدراج المخالفين ضمن قوائم المراقبة المالية، وفرض قيود على أنشطتهم الاقتصادية، وإلزام المؤسسات المالية بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة المرتبطة بهم. ويهدف هذا التوجه إلى تحقيق رقابة مستمرة على الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة والحد من فرص تكرار المخالفات مستقبلاً.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن فعالية العقوبات القانونية في مجال العملات المشفرة ترتبط بمدى قدرة السلطات المختصة على كشف الجرائم وإثباتها، وهو ما يفرض تطوير آليات التحقيق الرقمي وتعزيز التعاون الدولي بين الأجهزة القضائية والرقابية. فبسبب الطبيعة العابرة للحدود التي تتميز بها المعاملات المشفرة، قد تواجه السلطات الوطنية صعوبات عملية في تعقب الجناة أو استرداد الأصول الرقمية الموجودة خارج الإقليم الوطني، مما يجعل التعاون الدولي عنصرًا أساسيًا في تنفيذ العقوبات وتحقيق أهدافها الردعية.[3]

---

[1] أحمد عبد الكريم سلامة، القانون الدولي الخاص والتجارة الإلكترونية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص79.

[2] أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص 80.

[3] محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 99.

في الجزائر، ورغم عدم وجود نص جزائي خاص مستقل يجرّم العملات المشفرة بذاتها، إلا أن المشرّع اعتمد على نصوص قانونية متعددة لتجريم الأفعال المرتبطة بها. حيث ينص القانون رقم 05-01 [1]المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته[2] في المادة 4 على تجريم كل عملية تهدف إلى إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال، وهي مادة يمكن تطبيقها على العمليات المالية المرتبطة بالعملات الرقمية متى استُخدمت لإخفاء العائدات الإجرامية. كما ينص قانون العقوبات الجزائري في المادة 372 وما يليها على جريمة النصب والاحتيال التي يعاقب عليها بالحبس والغرامة،[3] وهو ما يشمل المنصات الوهمية أو الاستثمارات الرقمية الكاذبة. ويُضاف إلى ذلك ما ورد في القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية الذي يمنع استعمال وسائل دفع غير معترف بها قانونًا،[4] ما يعزز إمكانية تطبيق الجزاءات على المخالفين.

أما في مصر، فقد جاء النص القانوني صريحًا وواضحًا في القانون رقم 194 لسنة 2020 بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي، حيث تنص المادة 206 على أنه:[5]

«يحظر إصدار أو تداول أو الترويج للعملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها دون الحصول على ترخيص من مجلس إدارة البنك المركزي».

---

[1]القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق ل 06 فبراير 2005،الجريدة الرسمية العدد 11،المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته، المادة 4.

[2]المرسوم الرئاسي رقم 20-442 ،المواد 21، 61، 62.

[3]القانون رقم24-06 المؤرخ في 19 شوال 1445 الموافقل 28أفريل 2024، المعدل والمتمم الأمر رقم66-156 المتضمن قانون العقوبات،الجريدة الرسمية العدد:30، لسنة 2024 ،المادة372 ومايليها.

[4]قانون 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو 2018 ، الجريدة الرسمية العدد28،المتعلق بالتجارة الألكترونية.

[5]القانون رقم 194 لسنة 2020، بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري،الجريدة الرسمية العدد37 مكرر (و) في 15 سبتمبر سنة 2020، المادة 206، المادة 225.

كما تنص المادة 225 من نفس القانون على أن: «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز عشرة ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف أحكام المادة 206»[1]، ويُفهم من ذلك أن المشرّع المصري تبنى سياسة عقابية صارمة تهدف إلى الردع العام والخاص، مع منح البنك المركزي سلطة الرقابة على السوق النقدي.

وفي تونس، لم يرد نص جزائي خاص بالعملات المشفرة، إلا أن العقوبات تطبق عبر النصوص العامة، حيث تنص مجلة الصرف والتجارة الخارجية (القانون عدد 76 لسنة 1976) في الفصل 31 على أن مخالفة قواعد الصرف تعتبر جريمة مالية يعاقب عليها بـ خطايا مالية وعقوبات سالبة للحرية، كما يمكن مصادرة الأموال محل المخالفة. كذلك تنطبق الفصول المتعلقة بالاحتيال في المجلة الجزائية التونسية التي تجرّم النصب وتصل عقوبتها إلى السجن والغرامة، وهو ما يمكن تكييفه على الجرائم المرتبطة بالمنصات الرقمية الاحتيالية.[2]

وعليه، تشكل العقوبات القانونية المقررة على الجرائم المرتبطة بالعملات المشفرة ركيزة أساسية في السياسة الجنائية الحديثة، إذ تسعى إلى حماية النظام المالي والاقتصادي من المخاطر الناجمة عن الاستخدام غير المشروع لهذه الأصول الرقمية، من خلال الجمع بين العقوبات الجزائية والتدابير التكميلية والرقابية بما يضمن تحقيق الردع وحماية المصلحة العامة.

[1] مجلة الصرف والتجارة الخارجية، دون ذكر بيانات أخرى، العدد 2008 ،الفصل31.

[2] المجلة الجزائية التونسية، الفصل 291 وما بعده.

المبحث الثاني

الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي في تداول العملات الرقمية

يمثل الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي تحولًا ملحوظًا في السياسة التشريعية المعاصرة تجاه العملات المشفرة، حيث انتقلت بعض الدول من منطق الحظر والتجريم إلى منطق التنظيم والاستيعاب داخل المنظومة الاقتصادية. ويقوم هذا التوجه على اعتبار أن الأصول الرقمية أصبحت واقعًا اقتصاديًا وتكنولوجيًا متسارع النمو، يصعب تجاهله، مما يستدعي التعامل معها من خلال إطار قانوني مرن يوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الاستقرار المالي.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى إبراز مظاهر هذا الانفتاح من خلال دراسة الأسس التي يقوم عليها، وكذا الآليات القانونية والتنظيمية المعتمدة لإدماج العملات المشفرة في النشاط الاقتصادي بصورة منظمة وآمنة.بحيث سنقسم دراستنا في هذا المبحث إلى مطلبين،المطلب الأول سنتكلم عن مبررات الإنفتاح عل تداول العملات الرقميةوفي المطلب الثاني سنتطرق لآليات تنظيم تداول العملات الرقمية.

المطلب الأول

مبررات الانفتاح على تداول العملات الرقمية

تعددت المبررات التي دفعت العديد من التشريعات والأنظمة الاقتصادية إلى تبني توجه أكثر انفتاحًا تجاه تداول العملات الرقمية، بدل الاقتصار على سياسات الحظر والتجريم. ويعود ذلك إلى التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي بفعل التطور التكنولوجي وظهور أنماط مالية جديدة فرضت إعادة النظر في الأطر القانونية التقليدية. وفي هذا السياق، يهدف هذا المطلب إلى إبراز أهم الدوافع الاقتصادية والتقنية والتنظيمية التي أسهمت في تعزيز فكرة الانفتاح على تداول العملات الرقمية،ومن خلال هذه الدراسة سنقسم هذا المطلب لثلاثة فروع،الفرع الأول نتتطرق لدعم الإبتكار المالي وفي الفرع

الثاني سنتناول لجذب وتشجيع الإستثمار،والفرع الثالث سنتناول فيهلتطويرالإقتصاد العالمي

الفرع الأول

دعم الابتكار المالي

يُعدّ دعم الابتكار المالي من أبرز المبررات التي تدفع نحو الانفتاح على تداول العملات الرقمية، حيث يرتبط هذا التوجه ارتباطًا وثيقًا بالتطور المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، الذي أحدث تحولًا جذريًا في طبيعة الخدمات المالية وأساليب تقديمها. فالأصول الرقمية لم تعد مجرد وسيلة استثمارية بديلة، بل أصبحت جزءًا من منظومة ابتكارية واسعة تهدف إلى إعادة تشكيل البنية التقليدية للقطاع المالي وجعله أكثر كفاءة ومرونة وشفافية.[1]

ويتمثل جوهر الابتكار المالي في إدماج التقنيات الحديثة، وعلى رأسها تقنية سلاسل الكتل (Blockchain)، في تطوير آليات الدفع والتحويل والتسوية المالية. إذ تتيح هذه التقنية تنفيذ المعاملات بشكل مباشر بين الأطراف دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين مثل البنوك، مما يساهم في تقليل التكاليف وتسريع عمليات التحويل المالي بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، يمكن تحويل الأموال عبر الحدود خلال دقائق معدودة وبتكاليف منخفضة مقارنة بالأنظمة المصرفية التقليدية التي قد تستغرق أيامًا وتفرض رسومًا مرتفعة.

كما أسهمت العملات الرقمية في تعزيز بيئة الابتكار من خلال ظهور نماذج اقتصادية جديدة مثل التمويل اللامركزي (DeFi)، الذي يتيح تقديم خدمات مالية متنوعة مثل الإقراض والاقتراض وتبادل الأصول دون الحاجة إلى مؤسسات مالية مركزية. وقد ساهم هذا النموذج في فتح المجال أمام الأفراد والمستثمرين للوصول إلى خدمات مالية

[1] الجوارين، عدنان فرحان، المرجع السابق، ص 55.

أكثر شمولًا ومرونة، وهو ما يعكس تحولًا عميقًا في طبيعة العلاقة بين المستخدم والنظام المالي.[1]

ومن الأمثلة العملية على دعم الابتكار المالي، ما قامت به بعض الدول المتقدمة التي أنشأت بيئات تنظيمية تجريبية (RegulatorySandboxes)، تسمح للشركات الناشئة في مجال العملات الرقمية باختبار منتجاتها وخدماتها في إطار قانوني مرن وتحت إشراف الجهات الرقابية. ويهدف هذا النموذج إلى تشجيع الابتكار مع ضمان التحكم في المخاطر المحتملة، مما يعزز الثقة بين المستثمرين والجهات التنظيمية.كما ساهمت العملات الرقمية في تطوير أدوات مالية جديدة مثل الرموز الرقمية (Tokens) التي يمكن أن تمثل أصولًا حقيقية كالعقارات أو الأسهم أو المشاريع الاستثمارية، مما يفتح آفاقًا جديدة للاستثمار ويعزز سيولة الأسواق المالية. وقد أدى هذا التطور إلى إعادة التفكير في المفاهيم التقليدية للملكية والاستثمار، حيث أصبح من الممكن تقسيم الأصول وتداولها بشكل رقمي سلس وفعال.[2]

ومن الناحية الإحصائية، تشير تقارير مؤسسات دولية متخصصة في التكنولوجيا المالية إلى أن حجم الاستثمارات العالمية في قطاع الـ FinTech قد شهد نموًا متسارعًا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل من عشرات المليارات إلى مئات المليارات من الدولارات سنويًا، مع استحواذ مشاريع الأصول الرقمية وتقنيات البلوكشين على نسبة معتبرة من هذه الاستثمارات. كما تُظهر بيانات منصات التحليل المالي أن عدد مستخدمي المحافظ الرقمية قد تجاوز مئات الملايين من المستخدمين حول العالم، وهو ما يعكس توسعًا كبيرًا في الاعتماد على الحلول المالية الرقمية.[3]

[1] محمد عبد الظاهر حسين، المرجع السابق، ص 63

[2] محمد عبد الظاهر حسين، المرجع نفسه، ص 65.

[3] سليم العمراوي، صراح بن لحرش، المرجع السابق، ص 35

وفي السياق ذاته، تشير بعض الدراسات إلى أن حجم المعاملات اليومية المرتبطة بالعملات المشفرة عبر الشبكات المختلفة بات يُقدّر بعشرات المليارات من الدولارات يوميًا في فترات الذروة، مما يدل على أن هذه السوق لم تعد هامشية، بل أصبحت جزءًا متناميًا من النظام المالي العالمي. كما سجلت تقارير أخرى ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الشركات الناشئة التي تعتمد على تقنيات البلوكشين، وهو ما يعكس ديناميكية الابتكار في هذا المجال.[1]

وعليه، فإن دعم الابتكار المالي من خلال الانفتاح على تداول العملات الرقمية لا يقتصر على الجانب التقني فحسب، بل يمتد ليشمل إعادة هيكلة شاملة للنظام المالي التقليدي، بما يسمح بخلق بيئة اقتصادية أكثر ديناميكية وتنافسية، قادرة على مواكبة متطلبات العصر الرقمي وتحديات الاقتصاد العالمي الحديث.

الفرع الثاني

جذب وتشجيع الاستثمار

يُعدّ جذب الاستثمارات وتعزيز تدفق رؤوس الأموال أحد أهم الدوافع التي أسهمت في إعادة صياغة المواقف التشريعية والاقتصادية تجاه العملات الرقمية، حيث أصبح هذا المجال يمثل أحد المحاور الاستراتيجية في الاقتصاد الرقمي العالمي. فقد أفرزت التحولات التكنولوجية الحديثة نمطًا استثماريًا جديدًا قائمًا على الأصول المشفرة وتقنيات البلوكشين، الأمر الذي جعل العديد من الدول تعيد النظر في سياساتها القائمة على الحظر أو التقييد، لصالح تبني مقاربات تنظيمية أكثر مرونة، تستهدف إدماج هذه الأصول ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية.[2]

ويستند هذا التوجه إلى حقيقة اقتصادية مفادها أن الاستقرار التشريعي والوضوح القانوني يُعدّان من أهم العوامل المحددة لقرارات الاستثمار، إذ يميل المستثمرون، سواء

[1] سليم العمراوي، صراح بن لحرش، المرجع السابق، ص 36.

[2] محمد محمود أبو ليل، المرجع السابق، ص56.

كانوا أفرادًا أو مؤسسات، إلى اختيار البيئات التي توفر قدرًا أعلى من اليقين القانوني والشفافية التنظيمية. وفي هذا السياق، فإن غياب إطار قانوني واضح ينظم تداول العملات الرقمية يؤدي في كثير من الأحيان إلى عزوف رؤوس الأموال عن الاستثمار داخل الدولة، أو توجيهها نحو ولايات قضائية أكثر انفتاحًا وتنظيمًا، مما يضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في استقطاب الاستثمارات الحديثة.[1]

وعلى العكس من ذلك، فإن تبني سياسة الانفتاح المقنن يساهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة قادرة على استقطاب الشركات العالمية المتخصصة في التكنولوجيا المالية، ومنصات تداول الأصول الرقمية، ومشاريع البنية التحتية للبلوكشين. وقد أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي وضعت أطرًا تنظيمية واضحة ومرنة في هذا المجال، استطاعت أن تتحول إلى مراكز مالية إقليمية ودولية ناشئة، تستقطب شركات ناشئة واستثمارات أجنبية مباشرة ذات قيمة مضافة عالية.[2]

كما يساهم هذا الانفتاح في تنويع مصادر الاستثمار من خلال إدماج فئة جديدة من الأصول ضمن المحافظ الاستثمارية، تتمثل في العملات الرقمية والرموز المشفرة (Tokens)،والتي أصبحت تُعامل تدريجيًا كأدوات مالية بديلة أو مكملة للأصول التقليدية. وقد أدى ذلك إلى توسع قاعدة المستثمرين، لتشمل إلى جانب المؤسسات المالية الكبرى، شريحة واسعة من المستثمرين الأفراد الذين يسعون إلى الاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا السوق من حيث العوائد المحتملة، رغم ما يرافقه من مخاطر تقلب مرتفعة.[3]

ومن الناحية الاقتصادية، فإن تنظيم هذا القطاع يسهم في تقليص مستويات عدم اليقين المرتبطة به، من خلال فرض قواعد للامتثال والشفافية، وإلزام المنصات الرقمية بتطبيق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تعزيز متطلبات

[1] محمد عبد الظاهر حسين، المرجع السابق، ص 66.

[2] خالد آل أحمد تيسير العبد، المرجع السابق، ص20.

3بنك التسويات الدولية، BISالعملات الرقمية للبنوك المركزية: المبادئ والخصائص الأساسية، متاح على الموقع: bis.org، تاريخ الاطلاع: 06 ماي 2026 على الساعة 18:40.

الإفصاح وحماية المستثمرين، هذه الضوابط التنظيمية تُعدّ عنصرًا حاسمًا في بناء الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين، وهو ما ينعكس إيجابًا على حجم التدفقات الاستثمارية وجودتها.[1]

كما تشير العديد من التقارير الاقتصادية الدولية إلى أن الاقتصادات التي اعتمدت سياسات تنظيمية واضحة تجاه الأصول الرقمية، شهدت نموًا ملحوظًا في حجم الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، بما في ذلك استثمارات رأس المال المخاطر (Venture Capital)الموجهة نحو الشركات الناشئة في مجال البلوكشين. وفي المقابل، فإن الاقتصادات التي تبنت سياسات حظر أو غموض تشريعي، غالبًا ما سجلت تراجعًا في قدرتها على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، نتيجة انتقال الفاعلين الاقتصاديين إلى بيئات أكثر استقرارًا ووضوحًا.[2]

وعليه، يمكن القول إن الانفتاح على تداول العملات الرقمية لم يعد مجرد خيار تنظيمي، بل أصبح أداة استراتيجية لتعزيز الجاذبية الاستثمارية للدولة، من خلال خلق بيئة قانونية مرنة وآمنة، قادرة على استقطاب رؤوس الأموال الحديثة، ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام المالي العالمي.

الفرع الثالث

تطوير الاقتصاد الرقمي

يُعدّ تطوير الاقتصاد الرقمي من أبرز المبررات الجوهرية التي تدعم التوجه نحو الانفتاح على تداول العملات الرقمية، إذ لم تعد هذه الأخيرة مجرد أدوات مالية بديلة أو وسائل تقنية محدودة الاستخدام، بل تحولت تدريجيًا إلى عنصر بنيوي داخل المنظومة الاقتصادية الحديثة، التي تقوم على إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية التقليدية في ظل

[1] محمد عبد الظاهر حسين، المرجع السابق، ص 67

2صندوق النقد الدولي ((IMF،الأصول المشفرة والسياسات التنظيمية، متاح على الموقع: imf.org، تاريخ الاطلاع: 27ماي 2026. على الساعة 18:42.

التحول العميق نحو الرقمنة الشاملة. وقد أصبح الاقتصاد المعاصر يرتكز بشكل متزايد على الابتكار التكنولوجي، وتكامل الأنظمة الرقمية، وإعادة هندسة أنماط الإنتاج والتوزيع والتبادل، بما ينسجم مع متطلبات البيئة الرقمية العالمية التي تتسم بالسرعة، والتشابك، وتجاوز الحدود الجغرافية.[1]

وفي هذا السياق، فإن العملات الرقمية لم تعد مجرد ظاهرة مالية عابرة، بل أضحت جزءًا من البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، لما توفره من إمكانيات متقدمة في مجال تسهيل المعاملات، وتعزيز الشفافية، وتقليص تكاليف التحويلات المالية، فضلاً عن دورها في دعم الابتكار في الخدمات المالية الحديثة. كما ساهمت في إعادة تعريف مفهوم القيمة وطرق انتقالها داخل الاقتصاد، من خلال اعتماد أنظمة لامركزية قائمة على تقنيات البلوكشين والعقود الذكية، وهو ما أفرز نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يتجاوز القيود التقليدية للنظام المالي الكلاسيكي.

ومن ثم، فإن إدماج العملات الرقمية في النظام الاقتصادي يُعدّ خيارًا استراتيجيًا محوريًا يندرج ضمن السياسات الحديثة الرامية إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي الشامل، وتعزيز كفاءة البنية المالية والاقتصادية على حد سواء، بما ينعكس إيجابًا على تحسين جودة الأداء الاقتصادي ورفع مستوى التنافسية الوطنية في الأسواق الإقليمية والدولية. ويُنظر إلى هذا الإدماج باعتباره آلية فعّالة لإعادة توجيه الاقتصاد نحو مسارات أكثر ابتكارًا وتطورًا، تقوم على الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية في تطوير مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يضمن خلق قيمة مضافة حقيقية داخل الاقتصاد الوطني. كما يساهم هذا التوجه في توسيع نطاق الاستثمار في البنية التحتية

[1]Bank for International Settlements (2023). Annual Economic Report : The Future Monetary System. Basel : Bank for International Settlements.

الرقمية، وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على تبني نماذج عمل حديثة تتسم بالمرونة والسرعة والقدرة على التكيف مع التحولات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي.[1]

وفي السياق ذاته، يتيح هذا الإدماج فرصًا واسعة لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس رقمية أكثر تطورًا وتكاملًا، حيث لم يعد التحول الرقمي مقتصرًا على رقمنة الخدمات التقليدية فحسب، بل أصبح يشمل إعادة صياغة شاملة لكيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتبادلها داخل السوق. ومن شأن هذا التحول أن يساهم في خلق بيئة اقتصادية مرنة وديناميكية، قادرة على التفاعل الإيجابي مع التغيرات العالمية المتسارعة، واستيعاب الابتكارات التكنولوجية المتلاحقة التي باتت تشكل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في العصر الحديث، خاصة في ظل تنامي الاعتماد على الاقتصاد المعرفي والرقمي كمحدد رئيسي للتنمية المستدامة.[2]

ويقوم هذا التوجه على فكرة مركزية مفادها أن الاقتصاد الرقمي لم يعد يقتصر على الخدمات الإلكترونية التقليدية أو التطبيقات الرقمية البسيطة، بل أصبح يشمل منظومة متكاملة ومعقدة من التقنيات المالية المتقدمة، التي أعادت تشكيل البنية التقليدية للنظام المالي العالمي. وفي مقدمة هذه التقنيات تبرز تقنية البلوكشين بما توفره من شفافية وأمان في تسجيل المعاملات، والعقود الذكية التي تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بشكل آلي دون تدخل وسطاء، إضافة إلى نماذج التمويل اللامركزي (DeFi) التي أحدثت تحولًا جذريًا في مفهوم الوساطة المالية التقليدية. وقد ساهمت العملات الرقمية في تسريع هذا التحول البنيوي من خلال توفير وسيلة تبادل رقمية مبتكرة تتسم بالفعالية والسرعة، وتقلل بشكل ملحوظ من الاعتماد على الوسطاء التقليديين، مما يؤدي إلى تقليص التكاليف

[1]European Central Bank (2023). Digital Euro : Progress on the Investigation Phase. Frankfurt : European Central Bank à 18:44

[2]البنك الدولي، التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية، متاح على الموقع: worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 17ماي 2026. على الساعة 18:45

التشغيلية وتسريع عمليات التحويل والتسوية المالية، وتعزيز كفاءة النظام المالي ككل في إطار اقتصاد عالمي أكثر ترابطًا وتكاملاً.[1]

كما يؤدي الانفتاح على تداول العملات الرقمية إلى دعم وتعزيز البنية التحتية للاقتصاد الرقمي بصورة عميقة وشاملة، من خلال الدفع نحو تطوير منصات التداول الرقمية على أسس تقنية وقانونية أكثر تطورًا، وتوسيع نطاق استخدام المحافظ الإلكترونية كوسيلة أساسية لتخزين وتحويل الأصول الرقمية، فضلًا عن تعزيز الاعتماد على حلول الدفع الرقمية الحديثة التي أصبحت تمثل أحد الأعمدة الرئيسية في الاقتصاد المعاصر. ويترتب على هذا التطور نشوء نظام مالي رقمي متكامل ومترابط، يقوم على ربط مختلف الفاعلين الاقتصاديين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات أو هيئات مالية، ضمن شبكة رقمية واحدة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والسرعة والشفافية. كما يساهم هذا النظام في إعادة تشكيل آليات تقديم الخدمات المالية، بما يؤدي إلى تحسين جودتها وتخفيض تكلفتها، إضافة إلى توسيع نطاقها الجغرافي والاجتماعي، بحيث تصبح أكثر شمولًا وقدرة على الوصول إلى فئات واسعة من المجتمع، بما يعزز فكرة الإدماج المالي في إطار الاقتصاد الرقمي.[2]

ومن جهة أخرى، فإن تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال العملات المشفرة يسهم بصورة فعّالة في تعزيز الابتكار في نماذج الأعمال الاقتصادية والمالية، حيث أتاح ظهور الرموز الرقمية (Tokens) والعقود الذكية إمكانيات غير مسبوقة لإعادة تصميم الهياكل الاقتصادية التقليدية، من خلال إنشاء مشاريع رقمية تعتمد على اللامركزية وتقليل الاعتماد على الوسطاء التقليديين. وقد برزت في هذا السياق تطبيقات التمويل اللامركزي (DeFi)التي وفرت بدائل مبتكرة للخدمات المالية التقليدية مثل الإقراض والاقتراض وتبادل الأصول، إلى جانب ظهور المنظمات اللامركزية المستقلة (DAO) التي أعادت تعريف

[1] البنك المركزي الأوروبي (ECB)،مشروع اليورو الرقمي، متاح على الموقع: ecb.europa.eu، تاريخ الاطلاع: 18ماي 2026.

[2] محمد عبد الظاهر حسين، المرجع السابق، ص 68.

مفاهيم الإدارة والتسيير واتخاذ القرار داخل المؤسسات الرقمية، حيث أصبح التنظيم قائمًا على آليات برمجية وقواعد ذكية بدلًا من الهياكل الإدارية التقليدية. وقد أدى هذا التحول العميق إلى خلق بيئة اقتصادية جديدة تتسم بالانفتاح والمشاركة الرقمية الواسعة، وتقوم على مبدأ الشفافية والتفاعل المباشر بين مختلف الفاعلين، بدل النماذج التقليدية القائمة على المركزية والهرمية، مما يعكس تحولًا جذريًا في طبيعة الاقتصاد المعاصر واتجاهاته المستقبلية.[1]

وعلى المستوى التطبيقي، تشير التجارب الدولية المقارنة إلى أن الدول التي تبنّت سياسات واضحة تهدف إلى تطوير اقتصادها الرقمي من خلال تنظيم الأصول المشفرة بدل حظرها، قد تمكنت من تعزيز مكانتها كمراكز تكنولوجية ومالية متقدمة على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد ساهمت هذه السياسات في استقطاب الشركات التكنولوجية الكبرى العاملة في مجالات البلوكشين والتكنولوجيا المالية، وتشجيع الابتكار المحلي عبر دعم الشركات الناشئة، بالإضافة إلى رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية، خاصة في القطاعات المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية، والتجارة الإلكترونية، وحلول الدفع الذكية. كما انعكس ذلك إيجابًا على قدرة هذه الدول في جذب الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز موقعها داخل الاقتصاد الرقمي العالمي المتسارع التطور.[2]

---

[1] بنك التسويات الدولية ((BIS، Central Bank Digital Currencies: FoundationalPrinciples and CoreFeatures، 2020، متاح على: [Bank for International Settlements](https://www.bis.org?utm_source=chatgpt.com)، تاريخ الاطلاع: 19ماي 2026. على الساعة 19:34

[2] صندوق النقد الدولي ((IMF، Digital Money AcrossBorders: Macro-Financial Implications، 2023 ، على الساعة 19:36 متاح على: [InternationalMonetaryFund](https://www.imf.org?utm_source=chatgpt.com)، تاريخ الاطلاع: 16ماي 2026. على الساعة 19:38

كما أن الإحصاءات الدولية تُظهر تزايد الاعتماد العالمي على الحلول الرقمية في المعاملات المالية، حيث ارتفع حجم الاقتصاد الرقمي بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، بالتوازي مع توسع استخدام العملات الرقمية والمحافظ الإلكترونية. ويعكس هذا النمو المتسارع التحول البنيوي في طبيعة الاقتصاد العالمي، الذي أصبح يعتمد بشكل متزايد على البيانات والتقنيات الرقمية كعنصر أساسي في خلق القيمة الاقتصادية.[1]

وعليه، فإن الانفتاح على تداول العملات الرقمية يُعدّ مدخلًا أساسيًا لتطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال دعم الابتكار التكنولوجي، وتعزيز كفاءة النظام المالي، وخلق بيئة اقتصادية رقمية متكاملة قادرة على مواكبة التحولات العالمية، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للدولة في العصر الرقمي.

المطلب الثاني

آليات تنظيم تداول العملات الرقمية

في ظل التوسع المتزايد في استخدام العملات الرقمية وتنامي دورها في الاقتصاد العالمي، لم يعد الاكتفاء بالمنع أو الإباحة المطلقة كافيًا لضبط هذا المجال، بل برزت الحاجة إلى تبني مقاربات تنظيمية متكاملة تضمن تحقيق التوازن بين الاستفادة من مزايا هذه الأصول الرقمية والحد من مخاطرها المحتملة. ومن هذا المنطلق، اتجهت العديد من التشريعات إلى وضع آليات قانونية ومؤسساتية تهدف إلى تنظيم تداول العملات الرقمية وإخضاعه لرقابة فعالة تضمن الشفافية والأمن المالي وحماية المتعاملين.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى دراسة أهم الآليات المعتمدة في تنظيم تداول العملات الرقمية، من خلال إبراز الأطر القانونية والرقابية التي وضعتها الدول لضبط هذا النشاط وضمان إدماجه بشكل منظم داخل المنظومة الاقتصادية.

[1] محمد عبد الظاهر حسين، المرجع السابق، ص 68.

الفرع الأول

الترخيص لمنصات التداول

يُعدّ نظام الترخيص لمنصات تداول العملات الرقمية من أهم الآليات القانونية التي اعتمدتها التشريعات الحديثة لتنظيم هذا القطاع وضبطه، وذلك بالنظر إلى الدور المحوري الذي تضطلع به هذه المنصات في إدارة عمليات البيع والشراء وتسهيل تبادل الأصول الرقمية بين المتعاملين. فبدون وجود إطار ترخيصي واضح، تصبح هذه المنصات بيئة خصبة للممارسات غير المشروعة، بما في ذلك الاحتيال المالي، وغسل الأموال، والتلاعب بالأسعار، الأمر الذي يهدد استقرار السوق ويقوّض ثقة المستثمرين.[1]

ويقوم نظام الترخيص على مبدأ أساسي يتمثل في إخضاع كل جهة تقدم خدمات تتعلق بتداول العملات الرقمية لرقابة مسبقة من قبل السلطات المختصة، سواء كانت بنوكًا مركزية أو هيئات تنظيم الأسواق المالية أو هيئات مستقلة مختصة بالتكنولوجيا المالية. ويشمل ذلك إلزام المنصات بالحصول على تصريح قانوني قبل ممارسة نشاطها، مع ضرورة استيفاء مجموعة من الشروط المتعلقة بالملاءة المالية، والحوكمة الداخلية، وأمن المعلومات، وآليات حماية بيانات المستخدمين. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان أن تكون هذه المنصات قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية والقانونية، بما يقلل من مخاطر التعثر أو الإفلاس المفاجئ.[2]

كما يمتد نظام الترخيص ليشمل فرض التزامات تنظيمية مستمرة على المنصات المرخصة، تتمثل في احترام قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) والتحقق من هوية المستخدمين، بالإضافة إلى الإبلاغ عن العمليات المشبوهة للجهات الرقابية المختصة. وتُعد هذه الالتزامات من الأدوات

[1] أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص 58.

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية وحماية المعاملات الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 34.

الأساسية التي تسمح للدولة بفرض رقابة غير مباشرة على التدفقات المالية داخل النظام الرقمي، رغم الطبيعة اللامركزية التي تميز بعض العملات المشفرة.[1]

ومن جهة أخرى، يسهم الترخيص في تعزيز الشفافية داخل السوق الرقمية، من خلال إلزام المنصات بالإفصاح عن سياسات التسعير، وهيكلة الرسوم، وآليات تنفيذ الأوامر، بما يحد من حالات التلاعب ويعزز المنافسة العادلة بين الفاعلين. كما يتيح هذا النظام للمستثمرين مستوى أعلى من الحماية القانونية، حيث يمكنهم اللجوء إلى الجهات التنظيمية في حالة وقوع نزاعات أو مخالفات، وهو ما يساهم في بناء الثقة في هذا القطاع الناشئ.[2]

وعلى المستوى المقارن، يتضح أن العديد من الدول التي تبنت نظام الترخيص قد نجحت في تحويل سوق العملات الرقمية من مجال غير منظم إلى قطاع مالي شبه مندمج ضمن النظام الاقتصادي الرسمي، حيث أصبحت المنصات المرخصة تخضع لرقابة دورية وتقييم مستمر من الجهات المختصة. وقد ساهم ذلك في الحد من حالات الاحتيال المالي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين، إضافة إلى جذب المزيد من الاستثمارات المؤسسية التي كانت تتجنب الدخول إلى هذا السوق في ظل غياب التنظيم القانوني.[3]

وعليه، فإن نظام الترخيص لمنصات تداول العملات الرقمية يمثل حجر الزاوية في أي سياسة تنظيمية فعالة، إذ يحقق توازنًا دقيقًا بين تشجيع الابتكار المالي من جهة، وضمان حماية النظام المالي والمستثمرين من جهة أخرى، بما يرسخ أسس سوق رقمية منظمة وآمنة ومستدامة.

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع نفسه، ص 56.

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص 57.

[3] أحمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، ص 58.

ومن زاوية أخرى، يُنظر إلى الترخيص باعتباره وسيلة قانونية لتحقيق التوازن بين حرية الاستثمار ومتطلبات حماية النظام المالي. فالدول التي تسمح بتداول العملات الرقمية دون إطار ترخيصي واضح قد تواجه صعوبات في مراقبة حجم المعاملات وتحديد هوية المتعاملين، الأمر الذي يزيد من احتمالات استغلال هذه المنصات في أنشطة غير مشروعة. أما إخضاع المنصات لنظام الترخيص فيُمكّن السلطات المختصة من إنشاء قاعدة بيانات دقيقة حول الجهات الفاعلة في السوق، ومتابعة نشاطها بصورة دورية، مما يعزز من فعالية الرقابة المالية ويحد من المخاطر النظامية.[1]

كما يساهم الترخيص في توفير حماية أكبر للمستثمرين والمتعاملين في سوق الأصول الرقمية. فالحصول على الترخيص لا يقتصر على استيفاء شروط قانونية شكلية، بل يتطلب في الغالب توفير ضمانات مالية وتقنية تهدف إلى حماية أموال العملاء وبياناتهم الشخصية. وتفرض العديد من الأنظمة القانونية على المنصات المرخصة الاحتفاظ باحتياطات مالية كافية، ووضع آليات لتعويض العملاء في حالة وقوع اختراقات إلكترونية أو أعطال تقنية جسيمة، وهو ما يعزز الشعور بالأمان لدى المستثمرين ويشجع على المشاركة في السوق الرقمية.[2]

وفي السياق ذاته، يمثل الترخيص أداة فعالة لمكافحة الجرائم المالية المرتبطة بالعملات الرقمية، لاسيما جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال الإلكتروني. فالتشريعات الحديثة تلزم المنصات المرخصة بتطبيق معايير الامتثال الدولية والإبلاغ عن العمليات المشبوهة والتعاون مع الجهات الرقابية والقضائية عند الضرورة. وبذلك تتحول

[1]Organisation for Economic Co-operation and Development (2022). Why Decentralised Finance Matters and the Policy Implications. Paris : OECD Publishing،21:45hr

[2]خالد ممدوح إبراهيم، العقود الإلكترونية وحماية المستهلك الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 45

منصات التداول من مجرد وسطاء تقنيين إلى شركاء في منظومة الرقابة المالية، بما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المعاملات الرقمية.[1]

في الجزائر، يُستفاد من الإطار القانوني العام أن نشاط منصات التداول غير مرخص بشكل صريح، بل يخضع لقيود صارمة، حيث يمنع القانون رقم 18-07 المتعلق بالتجارة الإلكترونية استعمال وسائل دفع أو معاملات غير معترف بها قانونًا،[2] وهو ما يحدّ عمليًا من إمكانية إنشاء منصات تداول محلية للعملات المشفرة. كما أن التشريعات المتعلقة بالصرف ومراقبة حركة رؤوس الأموال تمنح الدولة صلاحيات واسعة في ضبط المعاملات المالية. ويُعزز هذا التوجه ما يقرره دستور 2020 من دور الدولة في حماية الاقتصاد الوطني وتنظيم النشاط الاقتصادي، مما يجعل الترخيص في هذا المجال غير قائم حاليًا إلا في إطار استثناءات أو تجارب محدودة تخضع لرقابة صارمة من السلطات المختصة.[3]

أما في مصر، فقد تبنى المشرّع نظامًا أكثر وضوحًا في تنظيم الترخيص، حيث نص القانون رقم 194 لسنة 2020 بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي في المادة 206 على أنه: «يحظر إصدار أو تداول أو الترويج للعملات المشفرة أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها دون الحصول على ترخيص من مجلس إدارة البنك المركزي». كما تقرر المادة 225 عقوبات صارمة في حالة مخالفة هذا الحظر. ويعكس هذا النص تبني نظام ترخيص وجوبي صارم يجعل أي منصة تداول غير مرخصة في حكم النشاط غير المشروع. ويستند هذا التنظيم إلى المبادئ الدستورية الواردة في دستور 2014

[1] خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 48.

[2] القانون رقم 18-07 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المواد 21، 61، 62.

المعدل 2019، خاصة ما يتعلق بحماية الاقتصاد الوطني وضمان استقرار الأسواق المالية ومكافحة الفساد المالي.[1]

وفي تونس، لم يتم بعد إقرار إطار تشريعي خاص ومنفصل لتنظيم منصات تداول العملات المشفرة، إلا أن النشاط المالي بوجه عام يخضع لرقابة البنك المركزي التونسي وهيئات السوق المالية. كما أن مجلة الصرف والتشريعات المالية (القانون عدد 76 لسنة 1976) تفرض نظام ترخيص صارم على العمليات المالية ذات الصبغة النقدية أو المتعلقة بتحويل الأموال. ويُفهم من ذلك أن إنشاء منصات تداول للعملات الرقمية يظل غير مرخص ضمن الإطار القانوني الحالي، بل قد يخضع للتكييف كخروج عن قواعد الصرف أو التعامل المالي المنظم. ويستند هذا التوجه إلى دستور 2022 الذي يكرّس في فصله 65 أن النظام النقدي والمالي من المجالات التي ينظمها القانون، مما يتيح للمشرّع إمكانية فرض نظام ترخيص مستقبلي أكثر وضوحًا في هذا المجال.[2]

ويُسهم نظام الترخيص كذلك في رفع مستوى الثقة في السوق الرقمية لدى المستثمرين المحليين والأجانب. فوجود جهة رقابية تشرف على المنصات وتتابع مدى التزامها بالمعايير القانونية والفنية يُعدّ مؤشرًا على جدية الدولة في تنظيم هذا القطاع وحمايته من الممارسات غير المشروعة. وتكتسب هذه الثقة أهمية خاصة في ظل الطبيعة عالية المخاطر التي تميز الأصول الرقمية، حيث يشكل الاستقرار التنظيمي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في قرارات الاستثمار.[3]

كما أن الترخيص يشجع على تطوير بيئة تنافسية سليمة بين منصات التداول المختلفة، إذ تصبح جميع المنصات خاضعة لمجموعة موحدة من القواعد والالتزامات القانونية، مما يحد من الممارسات الاحتكارية ويضمن تكافؤ الفرص بين المتعاملين.

---

[1] دستور2014 المعدل 2019،جمهورية مصر، الجريدة الرسمية، المواد 27، 218.

[2] دستور 2022، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، الفصل 65.

[3]محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 67.

ويؤدي ذلك إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين، وتحفيز المنصات على الاستثمار في التكنولوجيا والأمن السيبراني وتطوير أدوات جديدة تلبي احتياجات السوق.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن التطور المستمر لسوق العملات الرقمية دفع العديد من التشريعات إلى تبني مفهوم "الترخيص الديناميكي"، الذي لا يقتصر على منح الترخيص مرة واحدة، بل يربطه بعمليات مراجعة دورية وتقييم مستمر لمدى التزام المنصة بالمتطلبات القانونية والتقنية. ويعكس هذا التوجه إدراك السلطات الرقابية للطبيعة المتغيرة للتكنولوجيا المالية، وحرصها على ضمان استمرار فعالية الرقابة في مواجهة التحديات المستجدة.[2]

الفرع الثاني

الرقابة المالية لتنظيم تداول العملات الرقمية

تُعدّ الرقابة المالية من أهم الآليات التي اعتمدتها الدول لتنظيم تداول العملات الرقمية وضمان إدماجها ضمن المنظومة الاقتصادية الرسمية، وذلك بالنظر إلى الخصائص المميزة لهذه الأصول الرقمية وما تطرحه من تحديات تتعلق بالشفافية وتتبع المعاملات وحماية الاستقرار المالي. فمع التوسع المتزايد في استخدام العملات الرقمية وتنامي حجم المعاملات المرتبطة بها، برزت الحاجة إلى إنشاء منظومة رقابية فعالة قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية وضبط الأنشطة المالية الناشئة المرتبطة بهذا المجال.[3]

---

[1]Arner, Douglas W., Barberis, Janos & Buckley, Ross P. (2017). FinTech, RegTech and the Reconceptualization of Financial Regulation. Northwestern Journal of International Law & Business, 37(3), 371-413 ،19:10hr,

[2]Financial Action Task Force (2021). Updated Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers. Paris : FATF, 19 :13hr.

[3]محمد عبد الظاهر حسين، المرجع السابق، ص 69.

وتتمثل الوظيفة الأساسية للرقابة المالية في ضمان خضوع مختلف العمليات المتعلقة بالعملات الرقمية لمجموعة من القواعد والمعايير القانونية التي تهدف إلى حماية النظام المالي من المخاطر المحتملة. فالدولة، من خلال هيئاتها الرقابية المختصة، تسعى إلى مراقبة تدفقات الأموال الرقمية والتحقق من مدى التزام الفاعلين الاقتصاديين بالقوانين المنظمة للأسواق المالية، بما يضمن تحقيق الشفافية ومنع استغلال هذه الأصول في أنشطة غير مشروعة. ومن هذا المنطلق، أصبحت الرقابة المالية أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياسات الحديثة الخاصة بتنظيم الأصول المشفرة.[1]

كما تساهم الرقابة المالية في تعزيز استقرار الأسواق الرقمية والحد من مظاهر المضاربة غير المشروعة والتلاعب بالأسعار. فالطبيعة اللامركزية للعملات الرقمية وما تتميز به من تقلبات سعرية حادة قد تجعلها عرضة لممارسات تؤثر سلبًا على سلامة السوق وثقة المستثمرين. لذلك تعمل الجهات الرقابية على متابعة نشاط منصات التداول ورصد العمليات المشبوهة واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي ممارسات قد تؤدي إلى الإضرار بالمتعاملين أو التأثير على نزاهة السوق.[2]

ومن أبرز مظاهر الرقابة المالية في هذا المجال إلزام المؤسسات ومنصات التداول باحترام قواعد الامتثال المالي، وتطبيق إجراءات التحقق من هوية العملاء، والاحتفاظ بسجلات دقيقة للمعاملات المنجزة، فضلًا عن الإبلاغ عن العمليات ذات الطابع غير الاعتيادي أو المشبوه، يهدف ذلك إلى تعزيز الشفافية المالية وتمكين السلطات المختصة من تتبع حركة الأموال والكشف عن أي أنشطة قد ترتبط بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجرائم الاقتصادية الأخرى.[3]

---

[1] محمد عبد الظاهر حسين، المرجع نفسه، ص 70.

[2] محمد عبد الظاهر حسين، المرجع السابق، ص 98.

[3] United Nations Conference on Trade and Development (2023). Digital Currencies and Developing Countries: Opportunities and Challenges. Geneva : UNCTAD, 19:20 hr

وتكتسي الرقابة المالية أهمية خاصة في مجال حماية المستثمرين، حيث تفرض السلطات المختصة على الجهات العاملة في قطاع الأصول الرقمية الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات الضرورية للمتعاملين بشأن المخاطر المرتبطة بالاستثمار في العملات الرقمية. كما تعمل على مراقبة مدى احترام المنصات لالتزاماتها القانونية والتقنية، بما يضمن حماية أموال المستثمرين وتقليص احتمالات التعرض لعمليات الاحتيال أو الاختراقات الإلكترونية.[1]

وعلى المستوى الدولي، أصبحت الرقابة المالية عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجيات العالمية الرامية إلى تنظيم سوق العملات الرقمية، حيث اتجهت العديد من الدول إلى تعزيز التعاون بين البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية وأجهزة مكافحة الجرائم الاقتصادية من أجل تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود الرقابية. ويعكس هذا التوجه الطابع العابر للحدود الذي تتميز به المعاملات الرقمية، والذي يجعل من التعاون الدولي ضرورة حتمية لضمان فعالية الرقابة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.[2]

وعليه، فإن الرقابة المالية لا تمثل مجرد إجراء إداري أو تقني، بل تشكل ركيزة أساسية في تنظيم تداول العملات الرقمية، إذ تسهم في تعزيز الشفافية، وحماية المستثمرين، والحد من الجرائم المالية، وضمان استقرار الأسواق، بما يسمح بتحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي ومتطلبات الأمن الاقتصادي والمالي.[3]

ولا تقتصر أهمية الرقابة المالية على الجانب الوقائي فحسب، بل تمتد إلى تكريس مبدأ الشفافية داخل الأسواق الرقمية، باعتباره أحد المقومات الأساسية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية. فكلما ارتفع مستوى الشفافية في تداول الأصول الرقمية، ازدادت قدرة

[1] عبد الحليم شاهين، المرجع السابق، ص 89.

[2] Narayanan, Arvind et al. – Bitcoin and Cryptocurrency Technologies (2016). Bitcoin and CryptocurrencyTechnologies : A Comprehensive Introduction. Princeton : Princeton UniversityPress, 19:22hr,

[3] خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 71.

المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة قائمة على معلومات دقيقة وموثوقة. ومن ثم، فإن الرقابة المالية تؤدي دورًا محوريًا في الحد من حالة عدم اليقين التي غالبًا ما ترافق الأسواق الرقمية الناشئة، بما يساهم في تعزيز الثقة واستقرار المعاملات المالية.[1]

ومن منظور اقتصادي، تُسهم الرقابة المالية في الحد من المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن التوسع غير المنظم في تداول العملات الرقمية. فغياب الرقابة أو ضعفها قد يؤدي إلى تكوين فقاعات مالية ناتجة عن المضاربات المفرطة، وهو ما قد ينعكس سلبًا على الاستقرار المالي للدولة. لذلك تسعى السلطات الرقابية إلى متابعة تطورات السوق بشكل مستمر، ورصد المؤشرات التي قد تنذر بوجود اختلالات أو مخاطر يمكن أن تؤثر على سلامة النظام المالي ككل.[2]

كما ترتبط الرقابة المالية ارتباطًا وثيقًا بمسألة حماية السيادة النقدية للدولة. فالتوسع المتزايد في استخدام العملات الرقمية خارج الأطر التنظيمية الرسمية قد يؤدي إلى تقليص الدور التقليدي للعملة الوطنية في المبادلات الاقتصادية، ويحد من فعالية الأدوات التي تعتمد عليها السلطات النقدية في إدارة السياسة المالية والنقدية. ومن هذا المنطلق، تُعتبر الرقابة المالية وسيلة لضمان خضوع الأنشطة المرتبطة بالأصول الرقمية للإشراف المؤسسي، بما يسمح بالحفاظ على التوازن بين الابتكار المالي ومتطلبات الاستقرار النقدي.[3]

ومن ناحية أخرى، تؤدي الرقابة المالية دورًا مهمًا في تعزيز الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فقد أكدت العديد من الهيئات الدولية على ضرورة إخضاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية لأنظمة رقابية فعالة، بالنظر إلى ما تتميز به هذه الأصول من سرعة في التداول وسهولة في نقل القيمة عبر

[1] عبد الحليم شاهين، المرجع السابق، ص 27.

[2] Nakamoto, Satoshi (2008). Bitcoin : A Peer-to-Peer Electronic Cash System,19:15hr

[3] عبد الحليم شاهين، المرجع السابق، ص 29

الحدود. وبذلك أصبحت الرقابة المالية جزءًا من منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية الرامية إلى تعزيز نزاهة المعاملات المالية وحماية الأسواق من الاستغلال الإجرامي.[1]

ويُلاحظ كذلك أن فعالية الرقابة المالية في مجال العملات الرقمية ترتبط بمدى قدرة السلطات المختصة على تطوير أدواتها الرقابية بما يتلاءم مع الطبيعة التقنية لهذه الأصول. فالتحديات التي تفرضها تقنيات البلوكشين والأنظمة اللامركزية تستوجب اعتماد أساليب رقابية حديثة قائمة على التحليل الرقمي للبيانات واستخدام التكنولوجيا الرقابية (RegTech)، بما يسمح بالكشف المبكر عن المخالفات وتحسين كفاءة الإشراف المالي.[2]

وعلى هذا الأساس، لم تعد الرقابة المالية تُفهم باعتبارها مجرد وسيلة للحد من المخاطر أو فرض القيود على النشاط الاقتصادي، وإنما أصبحت أداة استراتيجية لتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومقتضيات الأمن المالي. فكلما كانت الرقابة أكثر فعالية ومرونة، ازدادت قدرة الدولة على الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقرار الأسواق وحماية المصالح الاقتصادية العامة.

الفرع الثالث

حماية المستثمرين

تُعدّ حماية المستثمرين من أهم المرتكزات التي تقوم عليها السياسات التشريعية والتنظيمية الحديثة المتعلقة بتداول العملات الرقمية، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الخاصة

[1] عبد الحليم شاهين، المرجع السابق، ص 31.

[2] مجموعة العمل المالي ((FATF، Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers : Guidance for a Risk-BasedApproach، 2021، متاح على: Financial Action Task Force](https://www.fatf-gafi.org?utm_source=chatgpt.com)، تاريخ الاطلاع: 20ماي 2026، على الساعة19:16.

لهذه الأصول وما تنطوي عليه من مخاطر قانونية واقتصادية وتقنية قد تؤثر بصورة مباشرة في حقوق المستثمرين ومراكزهم المالية. فالتوسع المتسارع في أسواق العملات الرقمية وما صاحبها من تطورات تكنولوجية متلاحقة أدى إلى ظهور فرص استثمارية واعدة، إلا أنه في المقابل أفرز مجموعة من التحديات المرتبطة بغياب الشفافية في بعض المعاملات، وارتفاع معدلات المضاربة، وتزايد حالات الاحتيال والاختراقات الإلكترونية، الأمر الذي جعل من حماية المستثمر هدفًا أساسيًا لأي إطار قانوني يسعى إلى تنظيم هذا النشاط.[1]

وتنبع أهمية حماية المستثمرين من كون الثقة تُشكل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي نظام مالي أو استثماري. فكلما شعر المستثمر بوجود ضمانات قانونية ومؤسساتية تحمي حقوقه وتكفل سلامة استثماراته، ازدادت درجة إقباله على المشاركة في السوق. أما في حالة غياب هذه الضمانات، فإن حالة عدم اليقين تزداد، وهو ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين وتراجع جاذبية السوق. ومن هذا المنطلق، فإن حماية المستثمر لا تمثل مجرد مصلحة فردية تخص المتعاملين في السوق، وإنما تُعدّ مصلحة اقتصادية عامة ترتبط بسلامة البيئة الاستثمارية واستقرارها.[2]

وفي هذا الإطار، تسعى التشريعات الحديثة إلى فرض التزامات صارمة على الجهات العاملة في مجال الأصول الرقمية، خاصة منصات التداول ومقدمي الخدمات المالية الرقمية، وذلك من خلال إلزامها بتوفير معلومات دقيقة وكاملة للمستثمرين بشأن طبيعة الأصول المتداولة والمخاطر المرتبطة بها. ويُعدّ مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم

---

[1]Financial Stability Board (2023). Global Regulatory Framework for Crypto-Asset Activities. Basel : Financial Stability Board,19:16 hr ,

[2]البنك الدولي، Crypto-Assets and Central Bank Digital Currency : Potential Applications and Challenges،متاح على: [World Bank](https://www.worldbank.org?utm_source=chatgpt.com)،تاريخ الاطلاع: 19ماي 2026،عل الساعة 19:17 سا,

الأدوات القانونية المستخدمة في هذا المجال، إذ يسمح للمستثمر باتخاذ قراراته على أساس معلومات واضحة بدل الاعتماد على التوقعات أو الدعاية التسويقية المضللة. كما يحد من حالات الغش والتدليس التي قد تنشأ نتيجة عدم تكافؤ المعلومات بين الأطراف المتعاملة في السوق.[1]

كما تكتسب حماية المستثمرين أهمية خاصة في ظل التقلبات الحادة التي تميز أسواق العملات الرقمية. فالقيمة السوقية لهذه الأصول قد تشهد ارتفاعات أو انخفاضات كبيرة خلال فترات زمنية قصيرة، الأمر الذي يزيد من احتمالات تعرض المستثمرين لخسائر مالية جسيمة. ولذلك، تتجه الأنظمة القانونية إلى تعزيز التوعية بالمخاطر الاستثمارية وإلزام الجهات المرخصة بتحذير المستثمرين من طبيعة هذه المخاطر قبل إتمام عمليات التداول. ويعكس هذا التوجه تحولًا في وظيفة القانون من مجرد أداة للرقابة والعقاب إلى وسيلة وقائية تهدف إلى تمكين المستثمر من اتخاذ قرارات استثمارية واعية ومستنيرة.[2]

على المستوى القانوني، يتضح أن المشرّعين في الدول العربية محل الدراسة (مصر، الأردن، تونس، الجزائر) اتجهوا بدرجات متفاوتة إلى تنظيم أو تقييد التعامل بالعملات المشفرة، انطلاقًا من اعتبارها أصولًا عالية المخاطر قد تهدد استقرار النظام المالي وتمسّ بسلامة المعاملات الاقتصادية. ويقوم هذا التوجه أساسًا على مبدأ قانوني عام يتمثل في احتكار الدولة لإصدار النقد وتنظيم التداول المالي، إضافة إلى حماية المستثمرين من مخاطر الاحتيال والتقلبات الحادة وغسل الأموال. وقد ساهم هذا التصور في تبني سياسات قانونية تميل غالبًا إلى الحظر أو التنظيم غير المباشر بدل الاعتراف الكامل بهذه العملات كأداة مالية مشروعة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 78.

[2] خالد آل أحمد تيسير العبد، المرجع السابق، ص 48.

في مصر، اتجه المشرّع إلى تنظيم صارم وواضح، حيث نص القانون رقم 194 لسنة 2020 بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي في المادة 206 على حظر إصدار أو تداول أو الترويج للعملات المشفرة أو إنشاء منصات لتداولها دون ترخيص مسبق من البنك المركزي، كما قررت المادة 225 عقوبات جنائية تتمثل في الحبس والغرامة المالية. ويُعد هذا النص من أوضح النصوص العربية التي اعتمدت نظام الترخيص الإجباري، حيث اعتبر أن أي نشاط في هذا المجال خارج الإطار المرخص يُعد نشاطًا غير مشروع قانونًا، وهو ما يعكس توجهًا تشريعيًا حمائيًا صارمًا يهدف إلى حماية النظام النقدي والاستقرار المالي.[1]

أما في الأردن، فقد اتخذ المشرّع موقفًا حذرًا يتمثل في عدم الاعتراف الرسمي بالعملات المشفرة ومنع التعامل بها داخل النظام المالي الخاضع للرقابة المصرفية. حيث أصدر البنك المركزي الأردني تعاميم رسمية تحظر على البنوك وشركات الصرافة التعامل بالعملات الرقمية أو إجراء عمليات تحويل مرتبطة بها، وهو ما يجعل التداول بها خارج الإطار القانوني المنظم. ورغم عدم وجود قانون خاص شامل يجرّم العملات المشفرة بشكل مباشر، إلا أن هذا الحظر الإداري يجعل النشاط عمليًا غير مرخص، ويخضع في بعض الحالات للتكييف القانوني ضمن جرائم الصرف أو الجرائم المالية عند تحقق أركانها.[2]

وفي تونس، لا يوجد نص تشريعي خاص يجرّم العملات المشفرة بشكل صريح، إلا أن التعامل بها يُعتبر خارج الإطار القانوني المنظم للعملة الوطنية. حيث تُعد مجلة الصرف والتجارة الخارجية (القانون عدد 76 لسنة 1976) الإطار الأساسي الذي يحكم العمليات المالية وتحويل الأموال، وهو ما يعني أن أي تعامل خارج القنوات الرسمية قد يُكيف كمخالفة لقواعد الصرف. كما أن المجلة الجزائية التونسية، خاصة الفصل 291

[1] دستور 2014 المعدل 2019، الجريدة الرسمية، المواد 27، 28، 218.

[2] المملكة الأردنية الهاشمية، دستور 1952 وتعديلاته، الجريدة الرسمية الأردنية، المواد المتعلقة بالنظام الاقتصادي وحماية الملكية الخاصة.

وما بعده، توفر أساسًا قانونيًا لمعاقبة أفعال الاحتيال المرتبطة بالمنصات الرقمية. ويستند هذا التوجه إلى دستور 2022 الذي يمنح المشرّع سلطة تنظيم النظام النقدي والمالي بما يضمن استقرار الاقتصاد الوطني.[1]

أما في الجزائر، فقد اتخذ المشرّع موقفًا أكثر تشددًا من خلال المنع الصريح وغير المباشر للتعامل بالعملات المشفرة، حيث ينص القانون رقم 18-07 المتعلق بالتجارة الإلكترونية على عدم جواز استعمال وسائل دفع غير معترف بها قانونًا، وهو ما يُفهم منه عدم شرعية التعامل بالعملات الرقمية. كما تُطبق القواعد العامة في قانون العقوبات الجزائري (المادة 372 وما يليها) في حالة استعمال هذه الوسائل في النصب أو الاحتيال، إضافة إلى أحكام القانون رقم 05-01 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ويعكس هذا الإطار موقفًا قانونيًا حذرًا يقوم على عدم الاعتراف بهذه العملات، مع إدراج المخاطر المرتبطة بها ضمن الجرائم المالية التقليدية.[2]

ومن زاوية أخرى، ترتبط حماية المستثمرين ارتباطًا وثيقًا بمسألة الأمن السيبراني، باعتبار أن جزءًا كبيرًا من المخاطر التي تواجه الأصول الرقمية لا ينشأ عن تقلبات السوق فحسب، وإنما عن التهديدات التقنية المتمثلة في الاختراقات الإلكترونية وسرقة المحافظ الرقمية وتسريب البيانات الشخصية. لذلك أصبحت التشريعات الحديثة تُلزم منصات التداول بتطبيق معايير أمنية متقدمة، تشمل أنظمة التشفير، وآليات المصادقة متعددة العوامل، وخطط إدارة المخاطر الرقمية، وذلك بهدف توفير بيئة تداول آمنة تقلل من احتمالات التعرض للهجمات الإلكترونية.[3]

ويبرز كذلك دور حماية المستثمرين في مواجهة الممارسات غير المشروعة التي قد تشوه سلامة السوق الرقمية، مثل التلاعب بالأسعار، ونشر المعلومات المضللة،

[1] دستور 2022، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، الفصل 65.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 20/442، المواد 21، 61، 62.

[3] د. محمد أمين الرومي، المرجع السابق، ص 884.

وعمليات الاحتيال الاستثماري التي تستهدف جذب المستثمرين من خلال وعود بعوائد غير واقعية. فهذه الممارسات لا تقتصر آثارها على الإضرار بالمستثمرين الأفراد، بل تمتد إلى تقويض الثقة في السوق ككل. ومن ثم، فإن التدخل التنظيمي يهدف إلى ضمان نزاهة السوق وتحقيق المساواة بين المتعاملين، بما يعزز من كفاءة الأسواق المالية الرقمية واستقرارها.[1]

وعلى الصعيد الاقتصادي، تُسهم حماية المستثمرين في تعزيز جاذبية سوق الأصول الرقمية واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. فالمستثمر المؤسسي، على وجه الخصوص، لا يكتفي بتقييم العوائد المحتملة للاستثمار، وإنما يأخذ بعين الاعتبار مستوى الحماية القانونية والتنظيمية المتوفر في السوق. وكلما ارتفعت درجة الحماية، ازدادت قدرة الدولة على جذب الاستثمارات النوعية وتعزيز مكانتها ضمن الاقتصاد الرقمي العالمي. ومن هنا، أصبحت حماية المستثمرين معيارًا أساسيًا يُقاس من خلاله مدى نضج البيئة التنظيمية وكفاءتها.[2]

وعليه، فإن حماية المستثمرين لا تُمثل مجرد آلية تنظيمية فرعية ضمن منظومة تداول العملات الرقمية، وإنما تشكل أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها التنظيم القانوني لهذا القطاع. فهي تسهم في تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي وحماية الحقوق الاقتصادية للأفراد، كما تعزز الثقة والاستقرار والشفافية داخل السوق، بما يضمن اندماج الأصول الرقمية في الاقتصاد الرسمي ضمن إطار قانوني آمن ومستدام.

ونخلص في نهاية هذا الفصل إلى أن العملات الرقمية فرضت نفسها كواقع اقتصادي ومالي جديد أفرز تباينًا واضحًا في المواقف التشريعية تجاهها، حيث انقسمت السياسات القانونية بين اتجاه متحفظ يقوم على التجريم والحظر، واتجاه أكثر مرونة يقوم على التنظيم والانفتاح الاقتصادي. ويستند الاتجاه الأول إلى جملة من الاعتبارات

[1] مصطفى محمد الحسبان، المرجع السابق، ص 68.

[2] علاوي، سماء محسن، المرجع السابق، ص 79.

المرتبطة بحماية النظام المالي من المخاطر التي قد تنجم عن استغلال العملات الرقمية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي، فضلًا عن المخاوف المتعلقة بغياب الرقابة القانونية والتقلبات الحادة التي تميز هذه الأصول. ومن ثم، اتجهت بعض التشريعات إلى تجريم التداول وفرض عقوبات وإجراءات قانونية تهدف إلى الحد من هذه المخاطر وحماية المصلحة العامة.

وفي المقابل، أظهرت الدراسة أن التطورات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة دفعت العديد من الدول إلى تبني مقاربة تنظيمية قائمة على الانفتاح المدروس بدل الحظر المطلق، انطلاقًا من إدراكها لما توفره العملات الرقمية من فرص واعدة في مجال الابتكار المالي، وجذب الاستثمارات، وتطوير الاقتصاد الرقمي. وقد تجسد هذا التوجه من خلال وضع أطر قانونية وتنظيمية تقوم على ترخيص منصات التداول، وتعزيز الرقابة المالية، وتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين، بما يسمح بالاستفادة من مزايا هذه التكنولوجيا مع الحد من مخاطرها المحتملة.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع تداول العملات الرقمية بين التجريم والانفتاح الاقتصادي، يتضح أن هذه الظاهرة لم تعد مجرد تطور تقني محدود في مجال التكنولوجيا المالية، بل أصبحت واقعًا اقتصاديًا عالميًا معقدًا يفرض نفسه بقوة على الأنظمة القانونية والاقتصادية التقليدية. فقد أفرزت العملات الرقمية، في ظل تطور تقنيات البلوكشين والتشفير، نموذجًا جديدًا في التعاملات المالية يقوم على اللامركزية والسرعة والحد من الوساطة، وهو ما جعلها محل اهتمام متزايد من قبل الأفراد والمؤسسات والدول، وفي الوقت ذاته مصدرًا لإشكالات قانونية واقتصادية متعددة.

وقد بينت الدراسة أن المواقف التشريعية تجاه العملات الرقمية تتسم بالتباين الشديد بين اتجاه يقوم على التجريم والحظر، واتجاه آخر يقوم على التنظيم والانفتاح الاقتصادي. فالاتجاه الأول يستند إلى اعتبارات تتعلق بحماية النظام المالي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي، إضافة إلى التحديات المرتبطة بعدم الاستقرار المالي والتقلبات الحادة في أسعار هذه العملات، وغياب الضبط والرقابة التقليدية عليها. وهو ما دفع بعض التشريعات، ومنها المشرع الجزائري، إلى تبني مقاربة حذرة تميل إلى المنع أو التضييق على تداول هذه الأصول الرقمية.

وفي المقابل، أظهرت الدراسة أن التطور المتسارع للاقتصاد الرقمي قد فرض واقعًا جديدًا لا يمكن تجاهله، حيث أصبح الانفتاح على العملات الرقمية خيارًا مطروحًا بقوة ضمن السياسات الاقتصادية الحديثة، خاصة في ظل ما توفره من فرص مهمة في مجال الابتكار المالي، وتطوير أنظمة الدفع، وجذب الاستثمارات، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وقد تجسد هذا الاتجاه من خلال الدعوة إلى تنظيم هذا المجال بدل منعه، عبر وضع أطر قانونية واضحة تشمل الترخيص للمنصات، وتعزيز الرقابة المالية، وتوفير آليات فعالة لحماية المستثمرين.

كما خلصت الدراسة إلى أن الإشكالية الجوهرية لا تكمن في الاختيار المطلق بين التجريم أو الإباحة، وإنما في كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات حماية الاستقرار المالي من جهة، وتشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي من جهة أخرى. فالتجربة الدولية أثبتت أن المنع الكلي قد لا يكون فعالًا في الحد من انتشار هذه الظاهرة، بل قد يؤدي إلى دفعها نحو الأسواق غير الرسمية، في حين أن التنظيم المرن والمدروس يمكن أن يحقق استفادة اقتصادية مع تقليل المخاطر المرتبطة بها.

وبناءً عليه، يمكن القول إن مستقبل العملات الرقمية مرتبط بقدرة المشرعين على تطوير أطر قانونية مرنة ومواكبة للتطور التكنولوجي، تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذه الأصول، وتعمل على إدماجها تدريجيًا ضمن النظام المالي الرسمي بطريقة آمنة ومنظمة. كما أن نجاح أي سياسة تشريعية في هذا المجال يظل مرهونًا بمدى تحقيق التوازن بين الابتكار المالي والأمن الاقتصادي، وبين حرية السوق ومتطلبات الرقابة.

وفي الأخير، فإن هذا الموضوع يظل مفتوحًا على المزيد من البحث والدراسة، نظرًا لسرعة تطور التكنولوجيا المالية وتشعب آثارها القانونية والاقتصادية، مما يجعل من العملات الرقمية أحد أهم محاور النقاش المستقبلي في مجالات القانون والاقتصاد والمالية الدولية.

في ضوء ما تم التوصل إليه من خلال دراسة موضوع تداول العملات الرقمية بين التجريم والانفتاح الاقتصادي، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية التي تعكس طبيعة هذا النظام المالي الحديث وتحدياته، وذلك على النحو الآتي:

- تطور النظام المالي الرقمي:أثبت البحث أن العملات الرقمية تمثل تطوراً مهماً في المجال المالي، حيث أفرزت نظاماً جديداً يعتمد على التكنولوجيا والتشفير،

ويختلف بشكل جوهري عن النظام المالي التقليدي القائم على البنوك المركزية والوساطة المالية.

- تعدد أنواع العملات الرقمية واختلاف وظائفها:يتبين من الدراسة أن العملات الرقمية ليست نوعاً واحداً، بل تتنوع إلى عملات مشفرة، وعملات مستقرة، وغيرها، ولكل نوع خصائصه ووظائفه التي تلبي احتياجات مختلفة، سواء في الاستثمار أو التداول أو الاستخدام اليومي.
- خصوصية النظام اللامركزي:أظهرت النتائج أن من أبرز سمات العملات الرقمية اعتمادها على اللامركزية، مما يعني غياب جهة مركزية تتحكم في الإصدار أو المعاملات، وهو ما يمنح المستخدمين حرية أكبر، لكنه في المقابل يطرح تحديات على مستوى الرقابة والتنظيم القانوني.
- تطور آليات التداول الرقمية:بينت الدراسة أن تداول العملات الرقمية يعتمد على منصات إلكترونية ومحافظ رقمية متطورة، ساهمت في تسهيل عمليات البيع والشراء والتحويل بشكل سريع وفعال، مع توفير أدوات تقنية تساعد المستخدم على متابعة السوق واتخاذ القرار.
- التقلبات وعدم الاستقرار النسبي:توصل البحث إلى أن العملات الرقمية، خاصة المشفرة منها، تتسم بتقلبات سعرية كبيرة نتيجة ارتباط قيمتها بعوامل السوق والعرض والطلب، مما يجعلها أصولاً عالية المخاطر مقارنة بالنقود التقليدية.

- التباين في الأمان والمسؤولية:أوضحت النتائج أن مستوى الأمان يختلف بين الأنظمة، حيث تعتمد النقود الإلكترونية على حماية مؤسساتية وقانونية، بينما تعتمد العملات الرقمية على التشفير وتحمل المستخدم مسؤولية حماية مفاتيحه الخاصة، مما يزيد من أهمية الوعي الأمني.
- التحديات القانونية والتنظيمية:خلصت الدراسة إلى أن العملات الرقمية ما تزال تثير إشكالات قانونية في العديد من الدول، بسبب غياب إطار موحد ينظم استخدامها، مما يستدعي تطوير تشريعات حديثة تتماشى مع هذا التطور التكنولوجي.

قائمةالمصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع :

أولا: القرآن الكريم

- **برواية ورش.**

ثانيا: المصادر القانونية

1/ الدساتير:

أ/ الدساتير الجزائرية

- المرسوم الرئاسي رقم 20/442 يوم 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 المتعلق بالتعديل الدستوري، المواد 21، 61، 62 (حماية الاقتصاد الوطني وحقوق المستهلك وتنظيم النشاط الاقتصادي).

ب/ الدساتير المقارنة:

- المملكة الأردنية الهاشمية، دستور 1952 وتعديلاته، الجريدة الرسمية الأردنية، المواد المتعلقة بالنظام الاقتصادي وحماية الملكية الخاصة.
- جمهورية مصر العربية، دستور 2014 المعدل 2019، الجريدة الرسمية العدد 3 مكرر (أ)في 18 يناير 2014، المادة 27، المادة 218.
- دستور الجمهورية التونسية الصادر في 26 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 25 جويلية 2022،الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2022، الفصل 65.

2/ القوانين:

أ/القوانين الجزائرية:

- القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق ل 06 فبراير 2005،الجريدة الرسمية العدد 11،المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته.
- قانون رقم 17-11مؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27ديسمبر سنة 2017،يتضمن قانون المالية لسنة2018،الجريدة الرسمية العدد76 سنة 2017،المادة المتعلقة بحظر شراء وبيع وحيازة واستعمال العملات الافتراضية.

- قانون 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو 2018، الجريدة الرسمية العدد28المتعلق بالتجارة الألكترونية.
- القانون رقم24-06 المؤرخ في 19 شوال 1445 الموافقل 28أفريل 2024، المعدل والمتمم للأمر رقم66-156 المتضمن قانون العقوبات،الجريدة الرسمية العدد30سنة2024

ب/ القوانين المقارنة:

- القانون عدد 76 لسنة 1976 المتعلق بتنظيم الصرف والتجارة الخارجية، الفصل 31.
- القانون رقم 194 لسنة 2020، بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري،الجريدة الرسميةالعدد37 مكرر (و) في 15 سبتمبر سنة 2020.

أولا: الكتب

- أحمد السيد لبيب إبراهيم: الدفع بالنقود الإلكترونية: الماهية والتنظيم القانوني (دراسة تحليلية ومقارنة)، دار الفكر الجديدة،الإسكندرية،مصر، 2019.
- أحمد صالح: واقع العملات الرقمية، صندوق النقد العربي، 2021.
- أحمد عبد الكريم سلامة: القانون الدولي الخاص والتجارة الإلكترونية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014.
- خالد ممدوح إبراهيم: العقود الإلكترونية وحماية المستهلك الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016.
- عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعات متعددة، 2016.
- عبد الفتاح بيومي حجازي: النظام القانوني للتجارة الإلكترونية وحماية المعاملات الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.
- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، 2012.
- عدنان الجوارين: الآثار الاقتصادية والمخاطر المتوقعة لعملة البيتكوينBitcoin، 2018.
- عمرون محمد الأمين: البيتكوين: نشأته وتطورها بين المميزات والعيوب، 2019.
- فروخي جمال: نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

- محمد أمين الرومي: التعاقد الإلكتروني، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،مصر ،2012.
- محمد حسين منصور: المسؤولية القانونية الناشئة عن المعاملات الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.
- محمد صبري السعدي: الواضح في شرح القانون المدني الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- منير الجهيني: البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر، 2016.
- وعد الله يحيى النعيمي: البتكوين: نظام الدفع الإلكتروني، العراق، 2018.
- يوسف حسن يوسف: الجرائم المعلوماتية والتشريعات المقارنة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020.
- نبيل مهدي زوين: النقود الإلكترونية (دراسة مقارنة)، بدون ناشر، 2006.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- أنس إبراهيم الجاموس: النقود الافتراضية – البيتكوين نموذجاً، مذكرة ماجستير، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، قسم الاقتصاد، 2018.

ثالثا: المقالات العلمية

أ/المقالات:

- خالد محمد محمود قاويش وآخرون: مخاطر استخدام العملات الرقمية على النمو الاقتصادي في بعض الدول الآسيوية، مجلة الدراسات الزراعية المعمقة، 2023.
- الرايس مراد BTC :البيتكوين – تحديات النقد الافتراضي، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019.
- صويلحي نور الدين: أثر تعدين البيتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق علمية، 2019.
- طالة: العملة الافتراضية البيتكوين :Bitcoinالمفهوم، الخصائص والمخاطر على الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، 2019.
- عبد الحليم شاهين: الخصائص الإلكترونية للبيتكوين، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 2020.

- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، «النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،عين الشمس،القاهرة، 2017، ص 23.
- عساف محمد مطلق: العملات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2019.
- عصام الدين أحمد ناصر: عملة البيتكوينBitcoin، مجلة المصرفي، 2014.
- علاوي سماء محسن: أثر العملات الافتراضية على السياسة النقدية والبنك المركزي، 2020.
- مجلة الصرف والتجارة الخارجية.
- محمد أحمد الناسوري: الخصائص الاقتصادية للبيتكوين، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 2020.
- مرزوق آمال: البيتكوين: نقود جديدة أم فقاعة مالية؟ مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2019.
- مصطفى بوعقل: التوجه الحديث للعولمة المالية في ظل تكنولوجيا سلسلة الكتل، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، 2019.
- مصطفى محمد الحسبان: النظام القانوني لتقنية البلوك تشينBlockchainفي ظل تشريعات التجارة الإلكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 2019.
- منير ماهر أحمد، أحمد سفيان عبد الله: الكفاءة الاقتصادية للعملات الافتراضية المشفرة: البيتكوين نموذجًا، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، 2018.

ب/المداخلات:

- أحمد محمود عبد اللطيف: الآثار الاقتصادية للنقود الافتراضية، مؤتمر دولي، جامعة الشارقة، 2019.
- سليم العمراوي، صراح بن لحرش: العملات الرقمية: التحديات، الفرص والمخاطر، ملتقى دولي، 2022.
- هبة عبد المنعم: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، 2020.

رابعا: المراجع الإلكترونية:

- AsianDevelopment Bank, 2024 Report.
- Bank for International Settlements (BIS), 2020–2024 Reports.
- European Central Bank (ECB), Digital Euro Reports 2021–2023.
- Financial Action Task Force (FATF), 2021 Guidance.
- GAFI (FATF), *Monnaies Virtuelles : Définitions clés et risques potentiels en matière de LBC/FT*, juin 2014
- Hayes, A. Stablecoin, Investopedia, 2021.
- International MonetaryFund (IMF), 2023 Reports.
- Nakamoto, Satoshi: Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System, 2008.
- Narayanan, Arvind et al. Bitcoin and Cryptocurrency Technologies, Princeton University Press, 2016.
- Nathan Reiff, The 10 Most Important Cryptocurrencies Other Than Bitcoin, Investopedia, 2020.
- Organisation for EconomicCo-operation and Development (OECD), 2022 Report.
- Stewart, K. Digital Currency and the Future of Transacting, RAND Corporation, 2020–2024.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2023 Report.
- World Bank, Crypto-Assets and CBDC Reports.
- Ye Guo, Chen Liang: Blockchain Application and Outlook in the Banking Industry, Financial Innovation, 2016.

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمةعامة	**2**
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لتداول العملات الرقمية	**7**
المبحث الأول: مفهوم العملات الرقمية وأنواعها	**8**
المطلب الأول: تعريف العملات الرقمية وخصائصها	**8**
الفرع الأول: تعريف العملات الرقمية	**9**
الفرع الثاني: خصائص العملات الرقمية(اللامركزية، التشفير السرية)	**10**
الفرع الثالث:التمييز بين العملات الرقمية والنقود الإلكترونية	**16**
المطلب الثاني: أنواع العملات الرقمية وآليات تداولها	**28**
الفرع الأول:أنواع العملات الرقمية	**28**
الفرع الثاني:طرق تداول العملات الرقمية	**31**
المبحث الثاني: تكييف الفقه القانوني لتداول العملات الرقمية	**34**
المطلب الأول: إشكالية التعريف القانوني للعملات الرقمية	**34**
الفرع الأول: موقف المشرع الجزائري	**35**
الفرع الثاني: موقف التشريع المقارن	**37**

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية	**39**
الفرع الأول:العملات الرقمية كنقود	**40**
الفرع الثاني:العملات الرقمية كأصول رقمية	**42**
الفصل الثاني: الإطار التنظيمي لتداول العملات	**47**
المبحث الأول: الاتجاه نحو تجريم تداول العملات الرقمية	**48**
المطلب الأول: مبررات التجريم	**48**
الفرع الأول: مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب	**49**
الفرع الثاني: مخاطر الاحتيال والتقلبات الاقتصادية	**50**
الفرع الثالث: غياب الرقابة والحماية القانونية	**53**
المطلب الثاني: صور التجريم والعقوبات المقررة	**56**
الفرع الأول: تجريم التداول	**57**
الفرع الثاني: الإجراءات القانونية	**60**
الفرع الثالث: العقوبات القانونية المقررة	**62**
المبحث الثاني: الاتجاه نحوى الانفتاح الاقتصادي	**65**
المطلب الأول: مبررات الانفتاح على تداول العملات الرقمية	**66**
الفرع الأول: دعم الابتكار المالي	**66**

الفرع الثاني: جذب وتشجيع الاستثمار	**68**
الفرع الثالث: تطوير الاقتصاد الرقمي	**70**
المطلب الثاني: آليات تنظيم تداول العملات الرقمية	**74**
الفرع الأول: الترخيص لمنصات التداول	**74**
الفرع الثاني: الرقابة المالية	**79**
الفرع الثالث: حماية المستثمرين	**82**
خاتمة	**89**

الملخص:

يتناول هذا الموضوع الإطار القانوني والاقتصادي لتداول العملات الرقمية باعتبارها من أبرز مظاهر الاقتصاد الرقمي الناتج عن التطور التكنولوجي وتقنيات البلوكشين والتشفير، وما يثيره ذلك من إشكالات تتعلق بالتكييف القانوني والطبيعة القانونية لهذه العملات بين كونها نقودًا أو أصولًا رقمية. ويركز البحث على مدى نجاح المشرع الجزائري في تنظيم هذا المجال في ظل التباين بين اتجاه التجريم المرتبط بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المالي، وبين اتجاه الانفتاح والتنظيم القائم على دعم الابتكار المالي وجذب الاستثمار وتطوير الاقتصاد الرقمي. وقد قُسمت الدراسة إلى فصلين، يتناول الأول الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية، بينما يعالج الثاني الإطار التنظيمي بين التجريم والانفتاح، مع التوصل إلى أن المقاربة التنظيمية المتوازنة هي الأكثر ملاءمة لمواكبة التحولات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، الاقتصاد الرقمي، البلوكشين، التشفير، التكييف القانوني، التجريم، الانفتاح الاقتصادي، غسل الأموال، الرقابة المالية، حماية المستثمرين.

Résumé:

Ce sujet traite du cadre juridique et économique de la circulation des cryptomonnaies, considérées comme l'une des manifestations les plus marquantes de l'économie numérique résultant du développement technologique ainsi que des technologies de la blockchain et du chiffrement. Il met en lumière les problématiques liées à leur qualification juridique et à leur nature juridique, notamment quant à savoir si elles doivent être considérées comme des monnaies ou comme des actifs numériques.

La recherche s'intéresse également à l'évaluation de la capacité du législateur algérien à encadrer ce domaine dans un contexte marqué par la divergence entre, d'une part, une approche répressive fondée sur les risques de blanchiment d'argent, de financement du terrorisme et de fraude financière, et, d'autre part, une approche d'ouverture et de régulation visant à soutenir l'innovation financière, à attirer les investissements et à développer l'économie numérique.

L'étude est divisée en deux chapitres : le premier est consacré au cadre conceptuel des cryptomonnaies, tandis que le second examine le cadre réglementaire entre répression et ouverture. Elle conclut que l'adoption d'une approche réglementaire équilibrée constitue la solution la plus adaptée pour accompagner les transformations contemporaines.

Mots-clés : Cryptomonnaies, économie numérique, blockchain, chiffrement, qualification juridique, répression, ouverture économique, blanchiment d'argent, contrôle financier, protection des investisseurs.